



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
Université kasdi merbah - Ouargla  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص : تأمينات وبنوك

بغنوان :

## أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي

### على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

من إعداد الطالب : محمد حقيقة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/07/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيساً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة ورقلة )	أ.د / سليمان ناصر
مشرفاً ومقرراً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة ورقلة )	أ.د / لمياء عماني
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة )	د / الخطيب نمر محمد
مناقشاً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة الوادي )	أ.د / محمد الناصر حميداتو
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة الوادي )	د / رياض ريمي
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة )	د / أمحمد عبد الكريم بوغزالة

السنة الجامعية 2018 – 2019





جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
Université kasdi merbah - Ouargla  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص : تأمينات وبنوك

بغنوان :

## أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي

### على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

من إعداد الطالب : محمد حقيقة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/07/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيساً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة ورقلة )	أ.د / سليمان ناصر
مشرفاً ومقرراً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة ورقلة )	أ.د / لمياء عماني
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة )	د / الخطيب نمر محمد
مناقشاً	( أستاذ التعليم العالي، جامعة الوادي )	أ.د / محمد الناصر حميداتو
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة الوادي )	د / رياض ريمي
مناقشاً	( أستاذ محاضر أ ، جامعة ورقلة )	د / أمحمد عبد الكريم بوغزالة

السنة الجامعية 2018 – 2019

## \* الإهداء \*

إلى من كانا سبب وجودي بعد الله عز وجل، من ربياني صغيراً  
ولم يبخل عني بشيء، والدي الحنونين أمك الله في عمرهما وأحسن خاتمتها  
فجزأهم عني خير الجزاء، وأحياني لأرك جزء من الجميل.  
إلى جميع أفراد عائلتي كبيراً وصغيراً.  
إلى كافة الأصدقاء والأحبة.

محمد حقيقة

## \* شكر \*

« لم يشكر الله من لم يشكر الناس »

الحمد لله الذي وفقني على سلوك طريق العلم بخطى ثابتة نحو النجاح والتفوق، فهو المعين والمستعان، والحمد لله رب العالمين.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر:

المشرفة الأستاذة الدكتورة « عماني لمياء » التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وتصويباتها المستمرة وملاحظاتها القيمة، والتي كانت نغم المرشد والحافز في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذ الدكتور محمد الجموعي قريشي على مساعدته القيمة في بناء هذا العمل، والذي كان سبباً لي في اختيار هذا الموضوع ووضع لبناته الأولى.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور علي بن الضبع على اهتمامه المتواصل وما قدم لي من نصائح وإرشادات خاصة في الجانب القياسي،

شكر خاص موصول ووافر الإمتنان للأستاذ للدكتور « إسماعيل بن قانة » والأستاذ « براهيم خويلد » الذان ساعداني في الجانب القياسي من العمل، ولم يبخل علي بوقتها ومعرفتها في هذا المجال. وكذا الشكر موصول للأستاذ الدكتور « ابراهيم بختي » على توجيهاته ومساعدته المستمرة خلال هذا العمل.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما سساهمون به في إثراء هذا العمل.

فجزأهم الله عنبي خير الجزاء.

محمد حقيقة

## المخلص

هدفت هذه الدراسة بشكل خاص إلى قياس وتحليل أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر (2005-2014)، حيث قسمت الدراسة إلى جزئين، جزء خاص بالجانب النظري وآخر بالجانب التطبيقي، وتمثلت متغيرات الدراسة في مؤشرات خاصة برحبية البنوك وأخرى متعلقة بالتطور المصرفي (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأموال الخاصة، نسبة السيولة ونسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي)، أما عن مؤشر النمو الإقتصادي فقد إعتمدنا على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الإقتصادي في الجزائر.

لوصول إلى هذه العلاقة واختبار فرضيات الدراسة، تم إستخدام طريقة PMG من خلال بيانات مقطعية لعينة مكونة من ثلاثة عشر (13) بنكاً تجارياً جزائرياً خلال الفترة 2005-2014. حيث أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لتطور القطاع المالي للجزائر في تحفيز النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة، ما عدا مؤشر العائد على الأموال الخاصة والذي أظهر وجود تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني عدم تأييد فرضية وجود تأثير للتطور المالي (التطور المصرفي كجزء منه) على النمو الإقتصادي للجزائر.

وأهم ما أوصت به الدراسة هو زيادة فتح فروع للبنوك في المناطق الريفية والذي يعزز من إمكانية منح التسهيلات الإئتمانية، وكذا التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي وذلك تحقيقاً للتوازن في الاقتصاد حيث تقلل من جانب القطاعات التي لا تساهم في تحسين الاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** أداء مالي للبنوك، تطور مصرفي، تطور مالي، نمو إقتصادي، نماذج PMG، بنوك تجارية.

## **Abstract**

This study was specifically aimed at measuring and analyzing the impact of the financial performance of banks and banking development on economic growth in Algeria (2005-2014). The study was divided into a theoretical and a practical part.

The variables of the study were represented in the indicators of the profitability of banks and others related to the development of banking (rate of return on assets, rate of return on private funds, ratio of liquidity and credit ratio of the private sector to GDP), as for the economic growth index we have used the GDP as a measure of economic growth in Algeria.

To reach this relationship and test the hypotheses of the study, the PMG method was used through cross-sectional data of a sample of thirteen (13) Algerian commercial banks during the period 2005-2014. The results showed that there is no effect of the development of the financial sector in Algeria in stimulating economic growth during the study period, except the return on private funds index which showed a positive impact on the GDP, which means that there is no support for the hypothesis that there is an impact of financial development on economic growth in Algeria.

The most important recommendation of the study is to open more branches of banks in rural areas, which enhances the possibility of granting credit facilities. That study also recommended the necessity of distributing banking facilities to sectors of relative importance in the GDP, in order to achieve balance in the economy as it reduces contribution in sectors that do not improve the Algerian economy.

**Keywords:** financial performance of banks, banking development, financial development, economic growth, PMG models, commercial banks.

## فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	IV
شكر وعرفان.....	V
الملخص.....	VI
الفهرس.....	VIII
قائمة الجداول.....	XI
قائمة الأشكال.....	XII
قائمة المختصرات.....	XIII
قائمة الملاحق.....	XVI
مقدمة.....	أ

### القسم الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للأداء المالي والتطور المصرفي والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: الإطار النظري لعلاقة الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي.....	01
تمهيد:.....	02
المبحث الأول : النمو الإقتصادي (المفاهيم والقياس، المصادر والمحددات).....	03
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ( المفهوم والأنواع _ المنافع والتكاليف).....	03
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	03
الفرع الثاني: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي.....	06
المطلب الثاني : مصادر والمحددات النمو الاقتصادي.....	07
الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي.....	07
الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.....	08
المبحث الثاني : الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي.....	12
المطلب الأول : ماهية الأداء المالي في البنوك.....	12
الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.....	13



14.....	الفرع الثاني: نماذج قياس أداء البنوك.....
20.....	المطلب الثاني: الربحية، مفاهيم وطرق قياس.....
20.....	الفرع الأول: مفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي.....
21.....	الفرع الثاني: مقاييس تقييم الأداء والربحية في البنوك.....
23.....	المطلب الثالث: التطور المصرفي (المفهوم ومؤشرات).....
23.....	الفرع الأول: مفهوم التطور المصرفي.....
24.....	الفرع الثاني: مؤشرات التطور المصرفي.....
26.....	المبحث الثالث : علاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي.....
26.....	المطلب الأول : نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور الاقتصادي.....
29.....	المطلب الثاني: اتجاه العلاقة بين التطور المالي النمو في أهم الدراسات التجريبية.....
33.....	خلاصة الفصل :.....
34.....	الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول تأثير الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي.....
35.....	تمهيد :.....
35.....	المبحث الأول : الدراسات السابقة للموضوع.....
35.....	المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة.....
45.....	المطلب الثاني: تلخيص للدراسات السابقة.....
50.....	المبحث الثاني : مناقشة الدراسات وموقع الدراسة الحالية منها.....
51.....	المطلب الأول: مناقشة للدراسات السابقة.....
53.....	المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.....
55.....	خلاصة الفصل :.....

#### القسم الثاني : الدراسة الميدانية

56.....	الفصل الثالث : الدراسة الإحصائية والوصفية.....
57.....	تمهيد :.....
58.....	المبحث الأول : المنهج، عينة وأدوات الدراسة.....

58.....	المطلب الأول: مجتمع، عينة وفترة الدراسة .....
58.....	الفرع الأول: مجتمع الدراسة .....
60.....	الفرع الثاني: عينة الدراسة.....
60.....	الفرع الثالث: فترة الدراسة ومصادر البيانات .....
60.....	المطلب الثاني: منهج وأدوات الدراسة .....
60.....	الفرع الأول: منهج الدراسة .....
61.....	الفرع الثاني: أدوات الدراسة.....
61.....	المطلب الثالث: متغيرات الدراسة .....
64.....	<b>المبحث الثاني : الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات</b>
64.....	المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة .....
65.....	المطلب الثاني: الارتباط بين المتغيرات .....
67.....	المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة .....
75.....	<b>خلاصة الفصل :</b>
76.....	<b>الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية حول أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائرية خلال الفترة 2005-2014 .....</b>
77.....	<b>تمهيد :</b>
78.....	<b>المبحث الأول: نماذج واختبارات الدراسة.....</b>
78.....	المطلب الأول: تقدم لنماذج بانل.....
80.....	المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية والقياسية.....
84.....	<b>المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة.....</b>
84.....	المطلب الأول: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج.....
93.....	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل نتائج .....
96.....	<b>خلاصة الفصل :</b>
97.....	<b>الخاتمة :</b>
102 .....	<b>قائمة المراجع :</b>
112 .....	<b>قائمة الملاحق :</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	المؤشرات الرئيسية لقياس المخاطر البنكية	(1.1)
45	الدراسات الخاصة بعلاقة الأداء والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي	(1.2)
59	تطور رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2014)	(1.3)
64	المؤشرات المصرفية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة في الدراسة	(2.3)
64	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(3.3)
66	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(4.3)
67	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر (2005-2014)	(5.3)
70	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2000 - 2015	(6.3)
72	تطور إجمالي القروض والودائع حسب القطاع العام والخاص خلال سنوات الدراسة	(7.3)
86	نتائج اختبارات Hsiao للتجانس	(1.4)
86	نتائج اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	(2.4)
88	نتائج معايير قياس درجات التأخير	(3.4)
88	نتائج تقدير PMG للمدى الطويل	(4.4)
89	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع	(5.4)
89	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل بنك	(6.4)
90	نتائج تقدير PMG للمدى القصير للنموذج المجمع	(7.4)
90	ملخص للنماذج الفردية للمدى القصير للمتغير ROA لكل بنك	(8.4)
91	ملخص للنماذج الفردية للمدى القصير للمتغير ROE لكل بنك	(9.4)
92	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع	(10.4)

## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	Ross Levine (1997) حسب	(1.1)
58	هيكل النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2016-2004)	(1.3)
67	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر (2014-2005)	(2.3)
68	متوسطات نسبة العائد على الأصول ROA	(3.3)
69	متوسطات نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE	(4.3)
69	تطور نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال (2014-2005)	(5.3)
72	تطور نسبة إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الدراسة (2014-2005)	(6.3)
81	خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao	(1.4)
91	التوزيع الطبيعي	(2.4)
92	ثبات التباين	(3.4)

## قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
<b>CP</b>	<b>Capitaux propres</b>	الأموال الخاصة
<b>CR</b>	<b>Capital Ratio</b>	كفاية رأس المال
<b>AQ</b>	<b>Asset Quality</b>	جودة الأصول
<b>EM</b>	<b>Efficient Management</b>	كفاءة الإدارة
<b>LR</b>	<b>Liquidity Ratio</b>	نسبة السيولة
<b>SMR</b>	<b>Sensitivity to Market Risk</b>	الحساسية تجاه مخاطر السوق
<b>PM</b>	<b>Profit Margin</b>	هامش الربح
<b>ROA</b>	<b>Return on Asset</b>	معدل العائد على الأصول
<b>ROE</b>	<b>Return on Equity</b>	معدل العائد على الأموال الخاصة
<b>TA</b>	<b>Total Assets</b>	حجم البنك
<b>ES</b>	<b>Earnings Per Share</b>	ربحية السهم
<b>Rnet</b>	<b>Résultat net</b>	النتيجة الصافية
<b>PC</b>	<b>Private Credit</b>	الإئتمان الخاص
<b>NIM</b>	<b>Net Interest Margin</b>	صافي هامش الفوائد
<b>EVA</b>	<b>Economic Value Added</b>	القيمة الاقتصادية المضافة
<b>FD</b>	<b>Financial Development</b>	التطور المالي
<b>GDP</b>	<b>Gross Domestic Product</b>	الناتج المحلي الإجمالي
<b>PSC</b>	<b>Private Sector Credit</b>	الإئتمان للقطاع الخاص
<b>LF</b>	<b>Levier Financière</b>	أثر الرافعة المالية

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
113	متغيرات دراسة تأثير الأداء المالي والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي	01
116	قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر و. (د ج)	02
116	نتائج تقدير جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	03
134	نتائج تقدير نموذج PMG لدراسة العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي	04
134	نتائج تقدير للنماذج الفردية للمدى القصير لكل بنك	05

مقدمة

لقيت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على مستوى العقود القليلة الماضية اهتماماً جدياً في الأدبيات الاقتصادية، غير أن الدراسات النظرية والتجريبية المتقدمة على الرغم من عددها الكبير في هذا المجال إلا أنها لم تؤد إلى اتفاق عام على ظهور اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وهكذا فإن المسألة لا تزال تجذب الباحثين لتعزيز المعرفة في هذا المجال.

لتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد فإن Schumpetre ألقى الضوء على أهمية النظام المصرفي والوسطاء الماليين في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك عندما يمكن للأسواق المالية أن تحفز تراكم رأس المال والنمو في المستقبل من خلال ابتكارات التمويل والاستثمارات المنتجة، ومع أوائل السبعينات ظهرت موجة من برامج التحرر المالي بداية من دراسة كل من Goldsmith ، Mckinnon & Shaw وغيرهم والتي تدعو إلى تحرير النظم المالية للبلدان والذي له دور هام في تمويل الاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، هذه الرؤية الجديدة ظهرت تدريجياً نتيجة الاختلافات النظرية والعملية المحيطة بعملية التحرير المالي، وكذا أعمال King, R. and Levine واللدان توصلوا إلى أن نمو الإنتاجية وتراكم رأس يدفع النمو الاقتصادي، كما ظهرت بعض الدراسات النظرية، مثل Pango، التي فسرت هذه العلاقة بالاستناد إلى نظرية النمو الداخلي، حيث اعتبر الباحث أن القطاع المالي هو أحد العوامل الداخلية التي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين هما: تراكم رأس المال والإنتاجية.

وعلى صعيد الدول النامية يمكن أن تساهم إعادة هيكلة اقتصادياتها والانتقال إلى الأنظمة الموجهة نحو السوق، في زيادة تطورها من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق نمو سريع، وعليه تهدف هذه الإجراءات بشكل خاص إلى رفع كفاءة النظام المالي من خلال تحرير سعر الفائدة وتخصيص الائتمان بكفاءة أكثر للمشاريع الواعدة، إذ أن النظام المالي الذي يعمل بشكل جيد يسرع النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات والقيام بالمشاريع الاستثمارية، ومنه تسعى المؤسسات البنكية إلى تحسين أدائها المالي والاستغلال الأمثل لمواردها، كونها العنصر الفعال في التنمية الاقتصادية للبلاد، خاصة في الدول النامية والتي يلعب فيها قطاع البنوك دورها هاما في عملية تخصيص الموارد، نظرا لضعف نشاط الأسواق المالية لهذه البلدان.

مثل العديد من البلدان الأخرى فلقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، فلقد حاولت الجزائر غداة الاستقلال انتهاز سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوع من المفارقة بين نظام مصرفي قائم على أساس لبيراي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط، إضافة إلى ذلك التأميم المبكر للبنوك في ظل عدم وجود إطرارات وطنية قادرة على التسيير وتفريغ البنوك من الأموال وتهجيرها إلى فرنسا غداة استقلال الجزائر، وكل هذا نتج عنه اختلال وظيفي وهيكلية في الجهاز المصرفي الجزائري، مما استوجب تكيف نظامها المصرفي والمالي لتطورات نظامها الاقتصادي عن طريق مجموعة من القوانين والإصلاحات المالية، مع مثل الأهداف الرئيسية لتعزيز دور آليات السوق في تخصيص الائتمان، تحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات، وتحسين فعالية السياسة النقدية وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية ومنه تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تمثلت هذه الإجراءات أساسا في الإصلاح الاقتصادي والمصرفي الذي بدأ بالقوانين التمهيدية للإصلاحات خلال الفترة (1886-1988) وإنشاء بورصة الجزائر سنة 1989، ثم قانون النقد والقرض سنة 1990، وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجراءات وقوانين معدلة، حيث يسمح بدخول البنوك الأجنبية والبنوك الخاصة، مما أدى إلى



زيادة المنافسة بين البنوك الوطنية مع هذه البنوك، ومع التطورات المستمرة وبصدور قانون المالية لسنة 2016 والذي أعتبر أكثر انفتاحا لنشاط البنوك، وهو ما يحتم ويفرض عليها تحقيق مستويات عالية من الكفاءة في ممارسة أنشطتها، وعليه فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية.

وبناءً على ما سبق فإن هناك ضرورة ملحة للاهتمام بإعادة النظر في موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك ومدى تأثير أداء البنوك على النمو الاقتصادي للجزائر، حيث أن الدافع وراء هذه الدراسة هو قلة الدراسات التحريية والنظرية التي تحقق في عمق وجوانب مختلفة على نطاق واسع للعلاقة بين تأثير الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة من خلال الجدل الكبير في الأدبيات النظرية والعلمية بخصوص العلاقة بين التطور المالي (التطور المصرفي كجزء منه) والنمو الاقتصادي والذي يعطي أهمية كبيرة لدراستنا، وكذا المزج بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي في دراسة واحدة، وعليه يمتاز موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي بالجدلية، فبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في كثير من الاقتصاديات إلا أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة حاسمة بشأنها، واختلفت النتائج باختلاف طبيعة الاقتصاد المدروس ودرجة تطوره كذا اختلاف المتغيرات والفترة الزمنية، وعليه سنحاول القيام بدراسة قياسية لمعرفة أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر.

في ضوء المناقشات أعلاه، يمكن طرح إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014 ؟

الأسئلة الفرعية :

- ما العلاقة النظرية بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ؟
- هل يوجد تأثير لمؤشرات الربحية للبنوك ومؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي ؟
- هل يؤثر نشاط القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

- توجد علاقة تأثير متبادل بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ؟
- هل يوجد تأثير ايجابي لمؤشرات الربحية للبنوك ومؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي ؟
- يؤثر نشاط القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر ايجابيا خلال فترة الدراسة ؟

## منهج الدراسة :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الوصفي وهذا لاستخلاص الجانب النظري للأدبيات التطبيقية ومناقشتها، وكذا عرض لأهم الدراسات المقدمة في موضوع التطور المالي والنمو الإقتصادي لربط إشكالية البحث بالدراسات السابقة ومقارنة نتائجها، كما إعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك بإستخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية والبرامج الإحصائية ( SPSS 20, EVIES ).

## مبررات اختيار الموضوع :

الاعتبارات الموضوعية :

- بحكم التخصص فإن هذا الموضوع له صلة بتخصص التأمينات والبنوك؛
- محاولة تطبيق الدراسة النظرية على الجهاز المصرفي الجزائري ومعرفة مدى تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

الاعتبارات الذاتية :

- الرغبة الشخصية في الدراسة والبحث في المواضيع الخاصة بمجال البنوك وكذا الاقتصاد الكلي؛
- محدودية الدراسات السابقة في هذا الموضوع خاصة فيما يخص الربط بين متغيرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي، فمعظم الدراسات لا تدخل متغيرات الأداء المالي للبنوك ؛

## أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في إظهار أهمية الجهاز المصرفي في التأثير على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2005-2014 ، كونه واحداً من الأدوات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي نظرا لدوره الرئيسي في تمويل المشروعات الإنتاجية، وكذا تقييم مدى تطور مؤشرات الربحية للبنوك التجارية الجزائرية، ويتضمن هذا الهدف أهداف فرعية يمكن إنجازها فيما يلي :

- معرفة مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي؛
- اقتراح توصيات من شأنها تعزيز دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي للجزائر.

## حدود الدراسة :

الحدود المكانية : إكتفت الدراسة من الجانب النظري بتناول أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك ومعرفة مدى تأثيرها على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية الجزائرية، كما إهتمت الدراسة أيضاً بتناول تأثير محددات التطور المالي على النمو الإقتصادي للجزائر، حيث إقتصرت الدراسة على عينة من ثلاثة عشر بنكا تجارياً جزائرياً.

**الحدود الزمنية :** اقتصرت فترة البحث على الفترة (2005-2014) باعتبارها فترة ذات خصوصية خاصة في تنفيذ برنامج دعم التنمية الاقتصادية وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014)، وبالتالي ضرورة تقييم مدى تأثير هذه العوامل على النمو لاقصادي من خلال محدداته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على بيانات مالية لسنوات متقدمة.

### صعوبات الدراسة :

واجهنا خلال البحث عدة صعوبات نذكر منها :

- صعوبة الحصول على البيانات المالية للبنوك مما حتم علينا الاكتفاء بالفترة (2005-2014) وذلك بتحجج البنوك التجارية الجزائرية بأن البيانات المالية سرية ولا يمكن تقديمها ؛
- قلة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر، إذا يوجد عدد محدود من الدراسات التي تربط بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك والنمو الاقتصادي.

### هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم خاص بالجانب النظري والدراسات السابقة للموضوع وقسم خاص بالدراسة التطبيقية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للعلاقة بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي مع النمو الإقتصادي، بدءاً بمفهوم النمو الإقتصادي ومحدداته وكذا مفهوم ومؤشرات التطور المصرفي، إضافة إلى تقديم مفاهيم حول بربحية البنوك وكذا محددات الربحية في البنوك الجزائرية وذلك للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للدراسة، وكذا شرح للعلاقة النظرية بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي. أما في الفصل الثاني فقد قمنا بعرض وتقييم مختلف نتائج الدراسات التطبيقية السابقة لموضوع العلاقة بين التطور المالي بصفة عامة والنمو الإقتصادي، وذلك لفهم وجهات نظر الباحثين حول أهمية هذه العلاقة وكذا معرفة مؤشرات التطور المصرفي التي تؤثر على تطور النمو الإقتصادي،

أما بالنسبة للقسم التطبيقي فقد تم تقسيمه إلى فصلين (الثالث والرابع)، الفصل الثالث تم التطرق إلى الدراسة الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي من خلالها تمكنا من معرفة الخصائص الوصفية للمتغيرات المدروسة، وفي الفصل الرابع والأخير والذي أجرينا من خلاله دراسة قياسية لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي، وذلك بالإستعانة ببيانات مقطعية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014).

## الفصل الأول:

الإطار النظري لعلاقة الأداء المالي للبنوك  
والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي

## تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في الدولة، كما أن هناك من يعتبره شرط ضروري بالرغم من أنه غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

كما تعتبر العلاقة بين " التطور المالي والنمو الاقتصادي " واحدة من العلاقات الجدلية التي تحمل الكثير من الاختلاف بين التيارات الفكرية الاقتصادية من ناحية؛ والكثير من النتائج المتباينة بين الدراسات التطبيقية التي تهتم بتلك العلاقة السببية من ناحية أخرى، وعليه تكمن أهمية تتبع مسار التطور المالي لدوره في تعزيز النمو الاقتصادي عبر عملية تحويل وتخصيص الموارد المالية بالشكل الذي يضمن توجيهها للقطاعات الإنتاجية المثلى، كما يتجلى التطور المالي (التطور المصرفي جزء منه) في الخدمات المالية التي يوفرها للمقرضين والمقترضين، وبمساعدهم على إدارة المخاطر وتوظيف أموالهم في محافظ استثمارية تضمن عائداً مستقرًا ومستمرًا.

لذلك تسعى البنوك لتحقيق أهدافها وغايتها بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها، وذلك بتحديد طرق التسيير المستخدمة والتحكم فيها، بمعنى أن بقاء المؤسسة المصرفية واستمرارها يقاس بكفاءة أدائها بصفة خاصة، حيث أن الأداء المالي الجيد للبنوك له تأثير كبير على التطور المصرفي من خلال تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفؤ، وبالتالي التطوير في الخدمات التي تقدمها البنوك والمتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل.

وفق هذا التحديد سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنحاول من خلال المبحث الأول تقديم دراسة نظرية مختصرة للتعريف بالنمو الاقتصادي من خلال عرض لبعض المفاهيم والأنواع وكذا مصادر ومحددات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه إلى موضوع الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي كونه جزء مهم من دراستنا، وعليه سنقوم بالتعريف بالأداء المالي للبنوك، وكذا تقديم مفاهيم ومؤشرات التطور المصرفي إضافة إلى ضرورة التوضيح بمفهوم التطور المالي إذ يعتبر التطور المصرفي جزء منه، إلا أننا سنركز في دراستنا على الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي للجزائر.

## المبحث الأول: النمو الاقتصادي (المفاهيم والقياس، المصادر والمحددات)

لقد اهتم الاقتصاديون بدراسة مفهوم النمو الاقتصادي (Economic Growth) عبر الزمن، إذ حظي هذه المفهوم باهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، أو المنشورات والتقارير الاقتصادية، حيث تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه ومنها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة حقيقة هذا المفهوم وكذا مختلف الجوانب المتعلقة به.

## المطلب الأول: النمو الاقتصادي (المفهوم \_ المنافع والتكاليف)

إن لتحليل النمو الاقتصادي دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث خلال العقدين الأخيرين، حيث أن الاهتمام بمشاكل الدول النامية وعدم ملائمة الأدوات الاقتصادية التقليدية لتحليل هذه المشاكل أدى إلى مجموعة متكاملة من النظريات الوصفية والتحليلية التي تتعلق بدراسة مشاكل النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. وعليه فههدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي يعتبر ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي وكذا المنافع والتكاليف الناتجة عنه.

## الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة قديمة نوعاً ما، أي منذ ظهور الثورة الصناعية، وقد تعددت تعاريفه حيث يعرف بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>2</sup>. كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، ولا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد مثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي<sup>3</sup>. وعليه نستنتج من خلال هذا التعريف أن معدل النمو لا بد أن يتجاوز معدل النمو السكاني، حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

كما قد يعني النمو الاقتصادي المزيد من الانتاج أو زيادة في إجمالي الناتج المحلي كمتغير رئيسي، ولكنه قد يعني ليس فقط المزيد من الانتاج، بل المزيد من الكفاءة أيضاً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، -، 1986، ص 273.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية -، 2000، ص 51.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 11.

<sup>4</sup> Sampatmukherjee, **Modern Economic Theory**, 4th edition, new age international publishers, New Delhi, 2003, p 928.

كما يعرف على أنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، ويقاس النمو الاقتصادي تقليدياً بوصفه النسبة المؤية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعادة فإن النمو الاقتصادي يحسب بصيغ حقيقية ( وهذا يعني صيغ تحسب التضخم وتطرحة من النمو ).<sup>1</sup>

كما يعرف على أنه زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.<sup>2</sup>

لقد عرف الاقتصاد "لكزنش" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية السكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.<sup>3</sup>

وعليه مما سبق يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد، كما عن يعبر قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، إذ أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لا بد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع. فالنمو الاقتصادي هو الأولوية في مجتمعاتنا، حيث ينظر إليه كعملية تولد في حد ذاتها العديد من المزايا مثل الحد من الفقر وعدم المساواة لإنهاء البطالة وحل المشاكل البيئية وزيادة رفاه سكان العالم.<sup>4</sup>

لتحقيق معدلات عالية للنمو يتحمل المجتمع الثمن أو التضحيات مقابل ذلك، وهو ما يعرف بتكاليف النمو الاقتصادي، والتي نجد من بينها التضحية بالاستهلاك، حيث في حالة عدم إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً كاملاً في بلد معين، فهل بالإمكان زيادة الإنتاج للفرد الواحد أو زيادة معدل النمو الاقتصادي؟ من الممكن تحقيق ذلك بشرط تخفيض الاستهلاك الحالي من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، لهذا فإن نسبة الاستهلاك المضحي بها تصبح مؤشر لقياس التكلفة الحقيقية للنمو الاقتصادي في مجتمع ما، إضافة إلى التضحية بالرغبات الآنية، حيث كلما رغبتنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية سواء بتأجيل الراحة أو بالاستهلاك.<sup>5</sup>

كتعريف استنتاجي للنمو الاقتصادي يمكن القول أنه يمثل الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة، مما ينجم عنها زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تكون أكبر نسبة الزيادة في عدد السكان.

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار آراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 71.

<sup>2</sup> Régis Bénichi, Marc Nouschi, « La croissance aux XIXème et XXème siècles », 2ème édition, Marketing, Paris, 1990, p 44.

<sup>3</sup> خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2016، ص 47.

<sup>4</sup> Bendahmane Mohammed el Amine, **Politiques monétaires et croissance économique dans les pays du Maghreb**, THESE en vue de l'obtention Du Doctorat en Sciences Economiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016, P 63.

<sup>5</sup> زيرمي نعمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 130.

من خلال التوضيح السابق نلاحظ أن دراسة الناتج المحلي الاجمالي تكتسي أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة. ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- **تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:** تتمثل السياسة الاقتصادية للدولة في مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها لهيئة الرفاهية الاقتصادية، فقد تعدد هذه الإجراءات إلا أنه في الأخير يجب معرفة مدى نجاحها وهذا يقتضي توفر مقياس لذلك والناتج القومي أو الدخل القومي هما إلى حد ما الكفيلان بمعرفة ذلك، وبالتالي تلجأ الدولة إلى قياس هذا الأخير قبل وبعد اتخاذ سياستها، وبعد ذلك تقوم بدراسة المقارنة بين ناتج الفترتين لتعرف مدى نجاح هذه السياسات، حيث كلما كان هذا الفارق موجبا كلما دل ذلك على نجاح هذه السياسات وحتى يكون هذا المقياس أكثر دلالة يجب أن يكون بالأسعار الثابتة.

- **دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الاقتصادية:** لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط وإنما أيضا مكوناته؛ أي مساهمة كل قطاع في تكوينه، كما يمكن على أساسه قياس معدلات النمو وكذا مدى التطور الاقتصادي للبلد... إلخ.

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى نوعين:<sup>2</sup>

**1- النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي الدخل الفردي ساكن.

**2- النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في اجمالي الدخل الحقيقي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي يمكن أن يرتبط بالخصائص التالية:<sup>3</sup>

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه معدل النمو السكاني؛
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب؛

<sup>1</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ( الجزائر: الديوان الوطني للطبعات الجامعية، 1990 )، ص 28.

<sup>2</sup> شعيب بونوة، زهرة بن بخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ص 62.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 51-52.



- النمو الاقتصادي مفهوم كمي وجزئي فهو يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى؛
- النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لأنه لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، ويرتكز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى، هذا يؤدي إلى البحث في مفهوم آخر ألا وهو مفهوم التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: منافع وتكاليف النمو الاقتصادي

يرافق عملية النمو الاقتصادي جملة من المنافع والتكاليف والتي يتم ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- فالنسبة للمنافع تتجسد فيما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل الجهاز الإنتاجي، بالتالي زيادة الدخل الذي سيمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يرونها؛
- زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة عملهم، وأيضاً مكافحة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخول والأرباح، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية التي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعاً.

#### 2- وبالنسبة للتكاليف تتجسد فيما يلي:

- الإضرار بالمحيط جراء التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر الطبيعية، والإخلال بالتوازن البيئي... الخ، ناهيك عن التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير العقلاني؛
  - زيادة الفوارق الطبقيّة في أغلب الدول بحيث تتحمل بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق؛
  - النفايات المتعلقة بعملية النمو مكلفة سواء عند تخزينها أو التخلص منها؛
  - ظهور الرأسمالية الصناعية التي تولد عدة تكاليف منها: زيادة معدلات تشغيل الأطفال، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل، والتي قد تصل إلى 16 ساعة في بعض الدول.
- وتجدر الإشارة، أن الحاجة إلى النمو يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة الدول المتقدمة أكثر منها في حالة الدول النامية، ففي حالة الدول المتقدمة هناك مستوى معيشي جيد كما يمكن التفكير جدياً في منافع وتكاليف النمو الاقتصادي خاصة في ظل التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي هدفه الحفاظ على البيئة. أما في حالة الدول النامية فيعتبر مطلب تحقيق النمو الاقتصادي ملحاً وضرورياً بغض النظر عن تكاليفه ووجود الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي.

<sup>1</sup> عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2015/2014، ص 19.

## المطلب الثاني: مصادر ومحددات النمو الاقتصادي

سنستعرض من خلال هذا المطالب المصادر الأساسية لعملية النمو الاقتصادي وكذا التعريف بمحدداته.

## الفرع الأول: مصادر النمو الاقتصادي

تحدث عملية النمو الاقتصادي نتيجة تفاعل مصادرها مع بعضها البعض في عملية إنتاج العديد من السلع والخدمات من قبل الاقتصاد، ويرتفع بسببها الدخل الوطني. وفيما يلي عرض لهذه المصادر:<sup>1</sup>

1- تراكم رأس المال **Capital accumulation** : مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية

والموارد البشرية، حيث ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، فالمصانع والعدد والآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

2- النمو السكاني **Crwth in population** : يساهم النمو السكاني في زيادة قوة العمل، حيث يرتبط الأثر الإيجابي

للمنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

3- التقدم التكنولوجي **Tecnological progress** : يعتبر التقدم التكنولوجي حسب عدد من الاقتصاديين بأنه أهم

عنصر لعملية النمو الاقتصادي، وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل ... الخ. حيث يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

## الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة. سيتم عرض أهم المتغيرات التي تعتبر بمثابة محددات للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

1. **معدل الاستثمار**: تعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات

النمو المختلفة، فقد توصل "Solow – Swam" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة إيجابية، أي لما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة تكون هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج

<sup>1</sup> ميشل تواردو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2009، ص 168-172.

وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة. أما عن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي فقد توصلت عدة دراسات إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنه يشكل عنصراً هاماً من عناصر تكوين الدخل الوطني لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت، ويقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي، عن تأثيره على العناصر الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمار الخاص وميزان المدفوعات وسوق العمل.<sup>1</sup>

2. **الإدخار ورأس المال المادي والبشري:** أغلب البحوث التطبيقية وبالأخص تلك المقدمة من قبل Levine و Renett (1992) و Eusterly Loayza و Montiel (1997)، تشير إلى أن الإدخار والاستثمار المادي يرتبطان إيجابياً ومعنوياً بمعدل النمو. في حين قليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الإستثمار في الدراسة، حيث أظهرت الأزمات الآسيوية بوضوح أن معدل الإستثمار المرتفع لا يقود بالضرورة إلى نمو مستمر.

ركزت الدراسات على أهمية تراكم رأس المال البشري بصورة مشابهة لتراكم رأس المال المادي، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري (التعليم والمهارات) أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات). وفي هذا السياق، قد تم تحليل دور التعليم (أو بصفة عامة، تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، على نطاق واسع في الأدبيات النظرية (أنظر 1966 Nelson and Phelps، 1990 Romer، 1988 Lucas وآخرين)، وقد حددت هذه الدراسات طريقتين يستطيع من خلالهما الاستثمار التعليمي المساهمة في النمو. الأولى، يستطيع رأس المال البشري المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي. بهذا المعنى، يستطيع تراكم رأس المال البشري مباشرة توليد نمو الناتج. الثانية، يستطيع رأس المال البشري المساهمة في زيادة التقدم التقني حينما يسهل التعليم الابتكارات، نشر واعتماد تكنولوجيات جديدة. وفي هذه الطريقة، يؤثر مستوى رأس المال البشري على الإنتاجية.<sup>2</sup>

3. **التطور المالي:** يلعب النظام المالي دوراً مركزياً في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعني وجود نظام مالي متطور:<sup>3</sup>

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة؛
- يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنوع الاستثمار؛
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة؛

<sup>1</sup> عادل زقير، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> María Jesús Freire-Serén, **Human capital accumulation and economic growth**, Investigaciones Economicas, Fundación SEPI Quintana, Spanish Economic Association, Vol 25, Issue 03, Spain, September 2001, p 585 -586.

<sup>3</sup> عادل زقير، مرجع سابق، ص 13.

- يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي، ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي، على سبيل المثال، قد يكون حافز للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنوع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.

كما أن البحوث التجريبية الأكثر تميزاً التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والتي كانت أكثر انتشاراً في سنوات التسعينيات أهمها أعمال Levine و King (1993)<sup>1</sup>، حيث توصلت هذه الدراسات القياسية إلى التأكيد على العلاقة الموجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها Beck، و Levine و Loayza (1999) باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلداً على الفترة 1960-1995، أثبتت الدراسة وجود على المدى الطويل علاقة قوية جدا بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي للعوامل، ولكن أيضا مع معدل الإدخار ومعدل تراكم رأس المال.<sup>2</sup>

كما يعتبر التطور المالي قناة هامة يمكن من خلالها أن يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وذلك من خلال تسببه في خلق حالة عدم التأكد في السوق المالي، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يقلل من كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد، ويؤثر سلباً على التطور المالي ومن ثم النمو الاقتصادي. فقد أكدت الأدبيات النظرية الحديثة أن التضخم له آثار سلبية على أداء النظام المالي، فعلى سبيل المثال، إارتفاع معدلات التضخم يخلق المزيد من ترشيد الائتمان credit rationing ويعيق (يشوه) تدفق المعلومات مما يؤدي إلى تفاقم الاحتكاكات المتعلقة بتكاليف المعلومات والمعاملات في سوق الائتمان.<sup>3</sup>

ومن خلال دراسة Gregorior and Guidotti (1995) توصل الباحثان إلى أن التطور المالي، تسبب في خفض معدلات النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1980، والتي تتزامن مع الفترة التي شهدت خلالها هذه البلدان معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، مما دفع البنك العالمي إلى حث البلدان النامية على عدم مواصلة الإصلاحات المالية ما لم تنخفض معدلات التضخم بما فيه الكفاية، ذلك أن إرتفاع معدلات التضخم يؤثر سلباً على عمل الأسواق المالية وبالتالي العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتغير.<sup>4</sup> كما سلطت More (1986) ، Azariadis and Smith (1996) و Choi et all (1996) من خلال أعمالهم الضوء على حقيقة أنه إذا كان التضخم مرتفع بشكل كبير، سوف ينخفض العائد على الادخار مما يؤدي إلى انخفاض في كل من حجم الادخار وعدد المدخرين على حد سواء وبالتالي يتناقص مجموع المقترضين وتزداد حدة الاحتكاكات المتعلقة بالمعلومات، وبالتالي يصبح الائتمان نادر في مثل هذه الاقتصاديات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> King, R. and Levine, R.(1993a), "Finance, entrepreneurship, and growth: Theory and evidence", *Journal of Monetary Economics*, 32, pp 513-542.

<sup>2</sup> جيوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 275.

<sup>3</sup> بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 52.

<sup>4</sup> FuSheng Hung (2003), « Inflation, Financial Development And Economic Growth », *International Review of Economics And Finance*, P 46 .

<sup>5</sup> Manoel Bittencourt (2010), « Inflation And Financial Development: Evidence From Brazil », *Economic Modelling* , journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod, P 03 .

على الرغم من أن النتائج التجريبية حول علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي تنوعت كثيراً، إلا أنه تشير مجموعة كبيرة من الأعمال إلى وجود تأثير سلبي للتضخم على النمو في الأجل الطويل، وعليه يمكن القول أنه يوجد إجماع بين الاقتصاديين على أن ارتفاع معدلات التضخم يضر بأداء النمو الاقتصادي، ومع ذلك هناك إتفاق أقل بكثير حول الآليات التي يؤثر بها التضخم على النشاط الاقتصادي، فمن خلال دراسة؛ (Nurettin Ozturk, Kadir Karagoz (2012) أظهرت نتائج إختبار حدود ARDL التي تم الحصول عليها تدعم النتائج التجريبية السابقة التي تؤكد التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في تركيا.<sup>1</sup>

#### 4. الانفاق الحكومي: يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل، هما:<sup>2</sup>

- المقدرة الإنتاجية القومية: أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية؛
  - الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية (الناتج القومي الجاري).
- ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي (جاري). ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.<sup>3</sup>

ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة. كما وجدت عدت دراسات علاقة تأثير لحجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي،

<sup>1</sup> Nurettin Ozturk, Kadir Karagoz (2012); Relationship Between Inflation And Financial Development: Evidence From Turkey ; **International Journal Of Alanya Faculty Of Business**, Vol:4, No:2, P 81 .

<sup>2</sup> علي سيف علي المزروعى - إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال (1990-2009) - ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01 ، سوريا، 2012 ، ص 621.

<sup>3</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

ومنها دراسة Fauzi Hussin (2013)<sup>1</sup> التي بحثت في محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا، توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2010.

**5. سعر الصرف:** يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وإذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محلياً والمنافسة للواردات. وتبعاً لأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثاراً توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ووفقاً لفكر الهيكلين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي. وهذا التأثير الانكماشى للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي أو من خلال زيادة تكاليف الإنتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج. فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محلياً أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول (النامية)، ينتج عن تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة حادة في تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلباً على الناتج الحقيقي.<sup>2</sup>

**6. التجارة الدولية والانفتاح التجاري:** يمكن للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة. ومن الواضح، أن إمكانات الإبداع والتكنولوجيا، والمنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات التطوير هي أكثر توفراً في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وتبعاً لذلك، ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية، مما يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج، واكتساب الميزة النسبية، وقد ترتقي المنتجات إلى الأسواق العالمية، وبهذا يمكن معرفة أدائها الاقتصادي. أما فيما يتعلق بعنصر الانفتاح الاقتصادي، فإن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد، رأت أنه كلما زاد الانفتاح على التجارة، وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو. وفي نفس الإطار، يقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام:

كما يدعم الانفتاح على التجارة كفاءة تخصيص الموارد، ومنه على المدى القصير، تتم عملية تحفيز النمو وهذا ما أكدت عليه البحوث الحديثة، حيث تبين دراسة لـ "Sachs & Warner 1997". أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بـ 2% و 2.5% نسبة إلى دول أخرى، حيث يتم قياس الانفتاح التجاري من خلال مؤشر أعد باعتماد على شروط هي: (أ) مستويات الرسوم، والحوافز غير الجمركية، (ب) معدل الصرف في السوق الموازي، (ج) وجود الاحتكار العمومي من عدمه للسلع الموجهة للتصدير. وفي

<sup>1</sup> Fauzi Hussin, Norazrul Mat Ros, Mohd Saifoul Zamzuri Noor (2013). "DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA 1970-2010" *Asian Journal of Empirical Research*, Vol. 3, No. 9, pp 1140-1151.

<sup>2</sup> عادل زقير، مرجع سابق، ص 15.

هذا السياق، تقوم الصادرات باعتبارها أحد مركبات الطلب الكلي ولها أثر المضاعف على الإنتاج الوطني بتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن نموها يخفض من قيود الصرف، ويدعم الخزينة العامة مما يمكنها من تمويل الاستثمارات وتوسيع الإنتاج، واستغلال اقتصاديات الحجم وزيادة العائد، وهذا يحسن عبر عدة قنوات التقدم التكنولوجي المرتبط فعلياً بالنمو الاقتصادي، من منطلق هذه الحجج النظرية عمدت عدة دول إلى صناعة مستقبلها من الثروة البترولية والفرص المتاحة من ذلك.<sup>1</sup> كما أن عدة دراسات ركزت على تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ومنها دراسة Chaudhry (2010)<sup>2</sup>، فحصت العلاقة السببية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1972 إلى 2007. وأشارت النتائج التجريبية باستخدام اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقات قصيرة وطويلة المدى بين هذه المتغيرات. علاوة على ذلك، تظهر النتائج التجريبية من اختبار Granger السببية أن السببية تمتد من تحرير التجارة إلى النمو الاقتصادي. واقترحوا أن الانفتاح التجاري ذو أهمية قصوى للنمو الاقتصادي والتنمية الباكستانية على المدى الطويل.

### المبحث الثاني : الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي

يعد الجهاز المصرفي واحداً من الأدوات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، نظراً إلى دوره الرئيسي في تمويل المشروعات الإنتاجية، حيث تمارس السوق المصرفية دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني، وبسبب الدور المهم الذي تلعبه كحلقة وصل بين المستثمرين والمدخرين حيث يساهم الجهاز المصرفي على نقل الأموال من الأشخاص الذين يملكونها ولا تتوفر لديهم فرص استثمارها إلى الأشخاص الذين يحتاجونها وتتوفر لديهم فرص استثمارية. ولكون مشكلة البحث تدور حول علاقة الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ماهية الأداء المالي للبنوك، وكذا التطرق إلى التعريف بمفهوم التطور المصرفي.

### المطلب الأول : ماهية الأداء المالي في البنوك

ينتمي تقييم الأداء المالي إلى الأنشطة الرئيسية لكل مؤسسة أثناء تقييم حالتها الحالية ومقارنتها مع الأهداف، وتقييم الأداء المالي للشركات لا تزال تجذب المزيد من أصحابها أو أصحاب المصلحة الآخرين، حيث أن هذه الشركات بحاجة إلى تقييم أدائها خاصة احتياجات مالكيها للحصول على المعلومات المتاحة بشأن العائد على الأموال المستثمرة واستخدامها والالتزام في المكونات الفردية للأصول،<sup>3</sup> كما ترجع أهمية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة إلى الوقوف على مدى قدرة وكفاءة المديرين الماليين على إدارة التدفقات المالية بشكل جيد يسمح بتحقيق الأهداف والبرامج المنشودة.

للقوف على مفهوم الأداء المالي يستوجب علينا البحث في تعريفه من خلال عرض لبعض المفاهيم الخاصة بالأداء المالي، وكذا التطرق إلى أهم خطوات تقييم الأداء المالي، وهو ما سنحاول عرضه من خلال هذا المطلب.

<sup>1</sup> حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا - دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، - جامعة تلمسان، 2013/2012، ص ص 18-20.

<sup>2</sup> Chaudhry, I. S., Malik, A. and Faridi, M. Z. (2010). "Exploring the causality relationship between trade liberalization, human capital and economic growth: Empirical evidence from Pakistan" Journal of Economics and International Finance, Vol. 2, No. 8, pp. 175-182.

<sup>3</sup> Eva Malichová, Mária Ďurišová (2015), Evaluation of Financial Performance of Enterprises in IT Sector, **Procedia Economics and Finance** 34, 238 – 243, p 238.

## الفرع الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

قبل التطرق إلى التعريف بالأداء المالي يمكن أن نعرف الأداء بصفة عامة على أنه " قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف "، فأصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية (PERFORMARE)<sup>1</sup>، التي تعني المنح وإعطاء، كما عرف (Akherkhen) الأداء على أنه إنجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة، من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة و المهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف ادارة للمؤسسة.<sup>2</sup> وبشكل عام فإن أداء أي ( مؤسسة، بنك... الخ) يعبر عن الفعالية والكفاءة التي يظهر بها هذا المركز أمام تحقيق الأهداف المسطرة. ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناء على ما سبق : يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا ودينامكي.

باعتبار أن الأداء المالي هو أحد أنواع الأداء، تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي كذلك، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، وعليه نقدم بعض التعاريف منها أن الأداء المالي هو " قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة".<sup>3</sup> كما عرف J.PIERRE الأداء المالي على أنه "مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة " .<sup>4</sup>

كما يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة.<sup>5</sup> ويعبر الأداء المالي للبنك عن أداءه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في المصارف النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الربحية، المخاطرة والسيولة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod, 2<sup>ed</sup>, Paris, 1976, p 310.

<sup>2</sup> الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 07/2009-2010، ص 18.

<sup>3</sup> دادان عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إسراء نموذج للإنداز الميكرو باستعمال المحاكاة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 36.

<sup>4</sup> Josée et pierre **la gestion financier des pme trévères et pratiques**, presses de université de québec 1999 : 263.

<sup>5</sup> عبد الغني دادان، محمد الأمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 304.

<sup>6</sup> عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة - تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 135.



حيث إن نتائج أعمال البنوك تم أطرافاً عديدة، فإنه يمكن قياس أداء هذه البنوك من خلال تحليل بعض المؤشرات المحاسبية والاقتصادية للبيانات المالية، للتحقق من مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في البقاء والنمو وتحقيق أهداف المالكين، وتوقعات كل الأطراف المعنية باستمرارية الأداء الجيد للبنك، سواء أكانوا مساهمين، مقرضين، مستثمرين، عملاء، مديريين، جهات رقابية أو غيرها.<sup>1</sup>

ويمكن تعريف تقييم الأداء المالي للبنك على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية.<sup>2</sup> كما أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.<sup>3</sup>

مما سبق ذكره من تعريف لتقييم الأداء المالي يمكن أن نستنتج التعريف التالي: تقييم الأداء هو جزء من العملية الرقابية للمؤسسة، حيث أنه يعمل على قياس أداء النتائج المحققة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنة تلك النتائج مع المعايير المحددة مسبقاً للتأكد من النتائج تحقق على النحو المرسوم مما يسمح بإصدار أحكام تساعد في اتخاذ قرارات المؤسسة.

أما عن تقييم الأداء في البنوك التجارية فهو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من تحقيق النتائج على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة، وهو أيضاً تشخيص لنقاط القوة والضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة قرارات إدارة أصول وخصوم البنك.<sup>4</sup>

### الفرع الثاني : نماذج قياس أداء البنوك

تختلف مؤشرات قياس أداء البنوك باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء البنك عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج للتقييم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس أداء البنوك، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب البنوك من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء البنوك كبديل عن (ROE) وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الله صلاح سعود حردان، نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الاقتصادي الأردني، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009، ص 17.

<sup>2</sup> عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة - تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 135.

<sup>3</sup> عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث-ورقة- عدد 04 / 2006، ص 41.

<sup>4</sup> محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 3، 2004، ص 90.

<sup>5</sup> محمد الجموعي قريشي، المرجع السابق، ص: 90.

سنقوم بتوضيح مكونات معيار CAMELS من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى إعطاء نظرة على كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

**أولاً: نموذج CAMELS** : يتكون معيار CAMELS من مجموعة من مقاييس الأداء التي تعطي عرض شامل للبنوك،<sup>1</sup> حيث يعرف على أنه نظام رقابي موحد لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالإعتماد على ستة عناصر جوهرية (كفاية رأس المال- جودة الأصول- الربحية والإيرادات (الموجودات) - التمويل والسيولة- سلامة الإدارة- الحساسية لمخاطر السوق) لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي. وتمثل هذه المؤشرات في:

**\*1\* مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy):** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات. كما تعرف على أنها قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف.<sup>2</sup>

**\*2\* مؤشرات جودة الأصول (Asset Quality):** بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. يعكس نسبة الأصول جودة ضعف مخاطر الائتمان المصرفي، إذا كانت هذه النسبة مرتفعة، تدل على زيادة الربحية في البنك.<sup>3</sup>

**\*3\* مؤشرات جودة الإدارة (Management Quality):** وهي قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والإئتمانية على أساس سليم حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كالتجاهات الأرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية، ومدى اهتمام وتقيد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء والمخالفات، والقدرة على جذب الودائع بالإضافة إلى مدى كفاءة البنك في سياسة توظيف الأموال، ومدى التقيد بالقرارات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي والصادرة عن السلطة النقدية في هذا الخصوص، كما

<sup>1</sup> B. Nimalathasan (2008), **A comparative study of financial performance of banking sector in Bangladesh – An application of CAMELS rating** / Annals of University of Bucharest, Economic and Administrative Series, Nr. 2 , 141-152, P 142.

<sup>2</sup> يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - مجلة الباحث عدد 10/2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر. ص 208.

<sup>3</sup> Ali BENDOB (2015), Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012, **European Journal of Business and Management**, ISSN 2222-1905 , Vol.7, No.20, P 120.

يعكس هذا البند مدى قدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور المنوط بمهما لتحديد قياس ومراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطه بطريقة آمنة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين.<sup>1</sup>

**\*4\* مؤشرات إدارة الربحية (Earning Management):** يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويعرف أيضا على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة، ويمكن تعريف الربح على أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور والفائدة والربح، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الإهلاك.

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالا هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج. وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:<sup>2</sup>

- القدرة في توليد الأرباح غير الموزعة؛

- مستوى الاستقرار في النتائج؛

- مستوى تكاليف النشاطات؛

- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛

- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

**\*5\* مؤشرات درجة السيولة (Liquidity Position):** تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث يمكن تعريفه السيولة في البنك على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الإضرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الإقراض بفائدة مرتفعة. ففي كثير من الأحيان يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تخاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة- 2008، ص 53.

<sup>2</sup> شوقي بوقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، 2011، ص 83.

<sup>3</sup> يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص 209.

\*6\* الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk): بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمخاطر الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:<sup>1</sup>

- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛

- قدرة مسيري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛

- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

ثانياً: نموذج العائد على حقوق الملكية

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة انطلاقاً من اعتماده على القوائم المالية، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة. وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل، حيث يتم تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.<sup>2</sup>

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديون - Dupont) system حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE)، إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما:<sup>3</sup>

- هامش الربح (Profit Margin) (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف؛
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية : هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

<sup>1</sup> شوقي بوقبة، مرجع سابق، ص 93.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حامد، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 77.

<sup>3</sup> محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 91.

تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية : منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن : العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$AU \times PM = ROA \quad \text{أي :}$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ (فمثلاً) إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROE و ROA ، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية : مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية).

يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

$$EM \times PM \times UA = ROE \quad \text{أي:}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة متميزة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

وتمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 91.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.1): المؤشرات الرئيسية لقياس المخاطر البنكية

النسب	المخاطر البنكية
مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	مخاطر الائتمان
الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	مخاطر السيولة
الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	مخاطر سعر الفائدة
الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / الأصول الخطرة (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)	مخاطر رأس المال
إجمالي المصاريف / عدد العمال	مخاطر التشغيل

المصدر: محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص: 91.

#### ثالثا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية،<sup>1</sup> وعليه ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

حيث تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال.<sup>2</sup> كما تعرف على أنها تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة. وعليه نستنتج أن القيمة الاقتصادية المضافة هي الربح الحقيقي المحقق والذي يأخذ في حسابه تكلفة رأس المال (الأموال الخاصة + الديون) مما يعظم ويخلق قيمة لحملة الأسهم، ويختصار هو العائد الذي يغطي كليا تكلفة رأس المال.<sup>3</sup>

وتقاس القيمة الاقتصادية بالمعادلة التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> Jérôme Caby et Gérard Hirigoyen, **Création de valeur et gouvernance de entreprise**, 3<sup>e</sup> édition, paris, 2005, P 27.

<sup>3</sup> Georges GREGORIO, pascal BARNETO, **DSCG 2 Finance Manuel Et Applicatios**, 2<sup>e</sup> édition, DUNOD, paris, 2009, P 235.

<sup>4</sup> محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 92.

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - ( رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث:

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة [ NOPAT - net operational profit after tax ] : وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

- رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:

\* حقوق المساهمين؛

\* مخصصات خسائر القروض ( بعد طرح الضريبة المؤجلة )؛

\* أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى؛

\* الشهرة المستهلكة.

- تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

### المطلب الثاني : الربحية، مفاهيم وطرق قياس

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي وكذا التطرق لمقاييس تقدير الأداء والربحية في البنوك.

#### الفرع الأول: مفهوم تقييم الربحية في النظام المصرفي

تعتبر الربحية والمردودية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية وتعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وهي كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص يعكس المردودية المالية.

كما تعتبر الربحية مؤشرا على قدرة البنوك على تحمل المخاطر و/ أو زيادة رؤوس أموالها، فهي تشير إلى القدرة التنافسية للبنوك وتقيس جودة الإدارة، وتنقسم محددات ربحية البنوك التجارية إلى فئتين: محددات داخلية وهي التي يمكن للإدارة السيطرة عليها؛ أما المحددات الخارجية فهي التي لا يمكن للإدارة التحكم فيها، فتعكس العوامل الداخلية سياسة إدارة البنوك وإتخاذ قرارات بشأن مصادر وإستخدامات الأموال ورأس المال وإدارة السيولة وإدارة النفقات، وهذا النوع من عوامل الربحية يمكن فحصها في البيانات المالية للبنوك التجارية. أما العوامل الخارجية فهي عوامل البيئة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية - دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2017، ص 26.

يمكن تقييم أهمية ربحية البنوك على المستويين الجزئي والكلّي للإقتصاد، فعلى المستوى الجزئي، الربح هو شرط أساسي لتنافسية المؤسسة المصرفية والمورد المالي الأرخص، وهو ليس مجرد نتيجة لذلك ولكن أيضاً ضرورة لنجاح الصناعة المصرفية في فترة تزايد المنافسة في الأسواق المالية. ولذلك فالهدف الرئيسي لإدارة البنوك، والشرط الأساسي لإجراء أي عمل، هو تحقيق الربح. أما على المستوى الكلّي، فالقطاع المصرفي السليم والمربح أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في إستقرار النظام المالي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مقاييس تقييم الأداء والربحية في البنوك

من المهم الإشارة إلى أنه لا يوجد مؤشر واحد يستطيع تقييم الأداء بصورة كلية، بل يجب أن تقتزن مجموعة من المقاييس معاً لإعطاء أفضل تقييم للأداء، وفيما يلي أهم المؤشرات المقبولة علمياً وعملياً في تقييم أداء البنوك التجارية :

**1. معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Asset:** إن معدل العائد على الأصول هو معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك فهو يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً، كما تقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية للشركة استناداً إلى الأرباح التي حققتها الشركة من إجمالي أصولها.<sup>2</sup> ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تحسن أداء البنوك، وفي حال لجأت البنوك إلى الديون فسينخفض مؤشر العائد على الأصول ROA، وذلك لأن مصروف الفائدة سيؤثر على رقم صافي الدخل بالانخفاض. تدل هذه النسبة على العائد الصافي لجميع الأصول التي شكلت من قبل البنك،<sup>3</sup> وهو مقياس شامل لفعالية الإدارة في توليد العوائد إلى المساهمين العاديين من أصولها المتاحة فهو يشير إلى مدى قدرة الإدارة في تحويل الأصول إلى صافي الأرباح،<sup>4</sup> ويقاس معدل العائد على الأصول بالعلاقة التالية:<sup>5</sup>

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول في تكوين نتيجة الصافية، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة الصافية.

**2. معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE) Return on Equity:** يبين هذا المعدل مدى إدارة الشركات لرأسمالها الخاص بشكل فعال، كما يقيس هذا المعدل عائد المساهمين على استثماراتهم في الشركة، فمعدل العائد على حقوق الملكية هو نسبة العائد

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 28

<sup>2</sup> Majed Abdel Majid Kabajeh et all (2012 ), The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 2 No. 11; June, P 116.

<sup>3</sup> Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, **Gestion de la banque** , Du diagnostic à la stratégie, 7 édition, Dunod, Paris, 2013, P 142.

<sup>4</sup> Erik Syawal Alghifari, Sigit Triharjono, Yuyu Siti Juhaeni (2013), Effect of Return on Assets (ROA) Against Tobin's Q: Studies in Food and Beverage Company in Indonesia Stock Exchange Years 2007-2011, **International Journal of Science and Research (IJSR)**, India Online ISSN: 2319-7064, Volume 2 Issue 1, P 723.

<sup>5</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ( الإدارة المالية) : دروس وتطبيقات، الجزء الأول، ط 2 ، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011 ص 282.



على كل دينار من الأسهم المستثمرة في البنك.<sup>1</sup> ويدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية، وسيكون من نتائج ارتفاع هذا المؤشر تعظيم لثروة المساهمين وذلك كنتيجة لارتفاع سعر السهم في السوق.

ويقاس معدل العائد على الأصول بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة}$$

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة ادارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر لتحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب المشروع.

**3. ربحية السهم (EPS) Earnings Per Share:** يمثل ربح السهم صافي دخل الشركة مقسوما على إجمالي عدد الأسهم، حيث تؤثر التغيرات في ربحية السهم تأثيرا كبيرا على سعر السهم على المدى الطويل بسبب ارتفاع سعر سهم الشركة بشكل عام عندما تنمو أرباح الشركة وتنخفض عندما تنخفض أرباح الشركة،<sup>3</sup> وبالتالي يعتبر مؤشرا هاما من مؤشرات الأداء.

**4. صافي هامش الفوائد (NIM) Net Interest Margin:** ينظر إلى هامش الفائدة (NIM) والذي يُقاس بالفرق بين إيرادات الفوائد والمصروفات، على أنه مؤشر على كفاءة الوساطة، حيث اقترح بعض المؤلفين أن الوساطة هي واحدة من أهم وظائف النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي،<sup>4</sup> إذ يحدد هذا المؤشر كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ومطلوباتها بما يحقق لها أفضل عائد ممكن ينعكس بزيادة ربحية المؤسسة، وهذا عامل متغير يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل ومتغيرات السوق، والتي إن لم يحسن إدارتها قد تنعكس سلبا على نتائج أعمال البنك.<sup>5</sup>

**5. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added:** يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بديلا لمؤشر الربح المتبقي الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء، حيث قام كل من stern و stewart بتقديم هذا النموذج<sup>6</sup>، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على فكرة أن المؤشرات المحاسبية التقليدية غير كافية عندما يتعلق الأمر بعملية خلق القيمة<sup>7</sup>، ومن خلال مقارنة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مع

<sup>1</sup> Mohd. Heikal et all (2014), Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 4, No. 12, December. ISSN: 2222-6990, P 104.

<sup>2</sup> Adela Socol, Adina Elena Dănuțiu (2013), **ANALYSIS OF THE ROMANIAN BANKS' PERFORMANCE THROUGH ROA, ROE AND NON-PERFORMING LOANS MODELS**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(2), 594-604, P 600.

<sup>3</sup> Pankaj Kumar (2017), **IMPACT OF EARNING PER SHARE AND PRICE EARNINGS RATIO ON MARKET PRICE OF SHARE: A STUDY ON AUTO SECTOR IN INDIA**, **International Journal of Research – GRANTHAALAYAH**, Vol.5 (Iss.2): February, ISSN- 2350-0530(O), p 114.

<sup>4</sup> Fentaw Leykun (2016), **Factors Affecting the Net Interest Margin of Commercial Bank of Ethiopia**, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 6, Issue 6, June, ISSN 2250-3153, p 153.

<sup>5</sup> بن شنة فاطمة، مرجع سابق، ص 28.

<sup>6</sup> هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 243.

<sup>7</sup> بن عمارة نوال، حسنية صديقي، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15، 2015، ص 181.

المؤشرات التقليدية الأخرى نلاحظ بأنها تهتم بالربح الصافي وحسابها يتطلب إجراء مجموعة من التعديلات المحاسبية وحساب الربح التشغيلي بعد الضرائب، كما يجب حساب متوسط التكلفة المرجحة لتكلفة رأس المال لتقدير حجم التكاليف.

### المطلب الثالث: التطور المصرفي (المفهوم والمؤشرات)

يعتبر النظام المصرفي المتطور ركيزة أساسية للنمو الإقتصادي، إذ تنبع أهمية هذا النظام من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الإقتصاد مثل تعبئة المدخرات المحلية بشكل ودائع، ومنح القروض ومراقبة مدراء الأعمال (أصحاب المشاريع الذين يقترضون من المصارف) وتحويل المخاطر وتسهيل العمليات المالية، يهدف هذا المطلب إلى التعريف بمفهوم التطور المصرفي وكذا حصر أهم المؤشرات المعتمدة في الدراسات السابقة لقياس التطور المصرفي.

### الفرع الأول: مفهوم التطور المصرفي

إن التطور المصرفي هو جزء من التطور المالي (Financial development) والذي يعتبر سبباً للنمو الاقتصادي، وعليه سنحاول تقديم بعض المفاهيم الخاصة بالتطور المالي وكذا معرفة أهميته في التأثير على النمو الإقتصادي.

تعددت تعريفات التطور المالي في الأدبيات الاقتصادية، حيث يعرف (Ross Levine 2004) التطور المالي بأنه: زيادة كفاءة الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي لتخفيض من قصور السوق (Market frictions) متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الإقتصاد القومي، مما ينتج آثاراً إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب (Levine 1997,2004) أنه يكون هناك تطور في النظام المالي عندما يكون التحسن في كمية ونوعية الخدمات المالية والتي تنعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

يعرف التطور المالي بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية، ولقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن، فقد عرف بأنه تراكم للأصول المالية بوتيرة متسارعة تفوق تراكم الأصول غير المالية. كما عرف بأنه التطور الذي يتحقق عند قيام الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون بتقليل، دون إلغاء، تكلفة الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود، وبالتالي تحقيق وظائف النظام المالي المتمثلة في إنتاج المعلومة والتخصيص الأمثل للموارد المالية، ضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات، تسهيل المعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر تنويع الأصول ومشاركة تلك المخاطر، ضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجاهد كنية، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015/2016، ص 19.

<sup>2</sup> سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 11 ديسمبر 2016، ص 03.

إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له. إلا ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفت أنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفاء.<sup>1</sup>

كما قام turunc (1999) في تحليله بالتمييز بين التطور المالي الداخلي (الطلب على الخدمات المالية) والتطور المالي الخارجي (عرض الخدمات المالية)، حيث بحسبه نقول عن نظام مالي بأنه متطور، إذا فقط إذا كان يضمن سير دفع فعال وقابل للتطور، تعبئة الإدخار وتحسين تخصيصه للاستثمار، فتوفر وسائل تبادل موثوق بما تعتبر شرط ضروري للنمو.<sup>2</sup>

إن التطور المصرفي والمالي يؤدي إلى التطور في الخدمات المقدمة بشتى أنواعها، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي من خلال التأثير على تراكم رأس المال (معدل الاستثمار)، وعلى الابتكار التكنولوجي (الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج)، أولاً، مستوى أعلى من التطور النظام المالي يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية وبالتالي زيادة تراكم رأس المال يعزز النمو الاقتصادي. ثانياً، من المناسب تخصيص رأس المال للمشاريع الاستثمارية المناسبة وتعزيز الإدارة السليمة للشركات، التطور المالي يزيد من الابتكارات التكنولوجية (Schumpetre, 1912)، ونمو الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، كما أكد كل من Levine (1997,2004) و Ang (2008) على أهمية الخدمات التي يقوم بها الوسطاء الماليون بين حشد المدخرات وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر وإشراف ومتابعة للإستثمارات وتسهيل المعاملات كلها ضرورية لتراكم رأس المال وتقدم وتطوير في المخترعات والأساليب التقنية اللازمة للنمو والتنمية.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: مؤشرات التطور المصرفي

تقوم البنوك التجارية بشكل خاص بوظائف أساسية في الاقتصاد و التي تتمثل في : تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين و ادارة المخاطر و تسهيل عملية التبادل. لهذا فان درجة تطور النظام المصرفي في أي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف بتقديم الوظائف أعلاه بشكل جيد. وأن دراسة وتحديد درجة التطور المصرفي مهمة جدا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية. إن عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التطور المصرفي اختلفت من باحث إلى آخر، وعموماً يوجد هناك 6 مؤشرات استخدمت في الأدبيات بهدف قياس تطور الجهاز المصرفي، هذه المؤشرات هي:<sup>4</sup>

1. نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع او الأوسع إلى اجمالي الناتج المحلي (M3 or M2 / GDP)؛

2. نسبة اجمالي الودائع إلى GDP؛

3. نسبة اشباه النقود إلى GDP؛

<sup>1</sup> عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 17 العدد رقم 64، ص 183.

<sup>2</sup> Turunc Gqrip (1999), "Développement du Secteur Financier et Croissance: Le Cas des Pays Emergents Méditerranéens", *Revue Région et développement*, N° 10, 1999, p 92.

<sup>3</sup> مجاهد كزوة، مرجع سابق الذكر، ص 21.

<sup>4</sup> عمار حمد خلف، مرجع سابق، ص 183-184.

4. الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP؛
5. الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان؛
6. أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافا لها أصول البنك المركزي.

المؤشر الأول. نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي ( $M3 \text{ or } M2 / GDP$ ): يعكس درجة النقدية Monetization في الاقتصاد، هذا المؤشر استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي كما دراسة *et* (Levine *al*, 2000) (King and Levine, 1993, a, b) على الرغم من أهمية هذا المؤشر واستخدامه الواسع إلا أنه لا يستطيع اعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الدول النامية، لأن نسبة كبيرة من  $M2$  هي عملة خارج الجهاز المصرفي والتي تعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية.

لهذا السبب بعض الباحثين مثل (Xu 2000), (Ghali, 1999), (Demetriades and Hussein, 1996), (ESCWA, ) (Ardic and Damar, 2006), (2005) من بين آخرين اوصوا باستخدام  $M2$  بدون العملة في التداول إلى GDP كمؤشر للتطور المصرفي.

المؤشر الثاني. (نسبة إجمالي الودائع إلى GDP): إن استخدام المؤشر الثاني يعطي صورة واقعية أفضل للتطور المصرفي لا سيما في الدول النامية، أي بمعنى أن المؤشر الثاني يقيس قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الزمنية.

المؤشر الثالث. (نسبة اشباه النقود إلى GDP): على الرغم من أن المؤشر الثاني يقيس المقدرة الاجمالية للمصارف في جذب المدخرات، إلا أن المؤشر الثالث يعطي صورة أكثر وضوحا على تطور الجهاز المصرفي لأنه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات أطول، والتي تعتبر مهمة جدا للمصارف للقيام بمنح قروض لفترات زمنية أطول والتي بدورها تعتبر مهمة جدا لتمويل الاستثمارات الانتاجية طويلة الأمد في الاقتصاد.

المؤشر الرابع. (نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP): يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد، هذا المؤشر استخدم بشكل واسع أيضا في الأدبيات لقياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية، فأغلب الباحثين والاقتصاديين عندما يقيسون التطور المالي يمثلونه بمؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بهدف معرفة مستوى ودرجة التطور المالي<sup>1</sup>. (Kar and Pentecost, 2000) يفترض أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الإستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام. كما يقيس هذا المؤشر درجة انخراط النظام المصرفي في تقييم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص، لذا فإنه يعطي انطبعا عن مدى تطور هذا النظام خصوصا عمليات جمع

<sup>1</sup> Martin Cihák, Asli Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine (2013) "Measuring financial development, VOX CEPR's Policy Portal, Research-based policy analysis and commentary from leading economists, 25 April. Available at the following URL: <http://www.voxeu.org/article/measuring-financial-development> (Date of view, 23-05-2018).

المعلومات ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر، أي زيادة في نسبة الإئتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP تعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد.

**المؤشر الخامس.** (الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان): والذي يعكس آلية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد. وفقاً إلى (King and Levine, 1993a, p721) فإن النظام المالي الذي يمنح قروض أكبر للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون هو الأكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر، من الأنظمة المالية التي تمنح قروض أكبر للقطاع العام، إن هذا المؤشر استخدمه الكثير من الباحثين مثل (King and Levine, (ESCWA, 2005) (1993a,b) (الكشي، 2001).

**المؤشر السادس.** (أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً لها أصول البنك المركزي): إن المصارف التجارية هي التي توفر أنواع مختلفة من الخدمات المالية أكثر من البنك المركزي، فالمصارف التجارية هي ليست الوحيدة من بين مؤسسات الوساطة المالية التي توفر إدارة المخاطر واكتساب المعلومات ومراقبة الخدمات. حيث النسبة الكبيرة لهذا المؤشر تعني أن المصارف التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة و وجود مستوى عالي من التطور المصرفي في الاقتصاد.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي

تعتبر أعمال كل من (1873) Walter Baghot، (1911) Schumptrre، (1956) Gurley and shaw و Gold و Smith (1969)، نقطة بداية لعدة دراسات نظرية وتطبيقية قام بها العديد من الخبراء الإقتصاديين الذين أكدوا على أن التطور المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) يحفز النمو الاقتصادي في الدول، إذ توصلت معظم الدراسات إلى أن النظام المالي الكفء من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لوجهات النظر حول اتجاه العلاقة بين التطور المالي والحقيقي، وكذا عرض نظرة المدارس الفكرية التي ناقشت الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

يمكن عرض أهم الفرضيات أو المدارس التي ناقشت الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو الاقتصادي من خلال ثلاث فرضيات، فرضية الهيكلية المالية، فرضية الكبح المالي وفرضية النمو الداخلي، ويمكن عرضها كالتالي:

<sup>1</sup> عمار حمد خلف، ص 184.

فرضية الهيكلية المالية (Financial Structuralist Hypothèses):<sup>1</sup>

تعتمد وجهة نظر مدرسة البنين الهيكلية على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي.

تعزى هذه الفرضية إلى كل من (Gurley & Shaw 1960) و (Raymond Goldsmith, 1969)، الذين نادوا بتشجيع نمو وتوسع مؤسسات النظام المصرفي وتنوع الأدوات المالية وجعلها أكثر انتشاراً بوصفه أجمع أسلوب لتحقيق النمو المالي، وأن هذا يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين يؤدي قصور التطورات المالية إلى إعاقة التنمية والنمو الاقتصاديين.

وقد عبر كل من (Gurley & Shaw) في كتابهما "النقود في نظرية المال" عن أهمية وحساسية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذهبا إلى أن نظاماً مالياً متنوعاً ومتطوراً سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي ويزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين، بفضل تنوع المؤسسات المالية ما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق. كما تعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Raymond Goldsmith) من أبرز الأعمال التي بلورة الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلية المالية، والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35 دولة متقدمة ونامية، وذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة المالية المتبادلة (F.I.R) التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة القومية، باعتبارها أوسع مفهوم للقياس يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني، وهي تقيس كثافة الغطاء المالي للاقتصاد، ووجد أنه ومن خلال مسيرة التنمية الاقتصادية للدول محل الدراسة فقد نمت بنية النظام المالي بمعدلات أسرع من نمو الناتج القومي والثروة القومية بما يعني ارتفاع مؤشر (F.I.R) وأن قيمة هذه النسبة في الدول النامية تقل عن نظيرتها في أوروبا ودول جنوب أمريكا.

تفسر هذه النظرية العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال بنية القطاع المالي وشموليته، حيث يكون لوجوده شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي تعمل على تقديم خدمات مالية متنوعة أثر كبير على عملية الادخار والاستثمار مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بينما يكون لقلة انتشار المؤسسات المالية وعدم تنوع خدماتها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

## فرضية الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothèses):

توجد فرضية مفادها أن القيود المفروضة من قبل الحكومات على القطاع المالي مثل (التحكم في أسعار الفائدة، الزيادة في الاحتياطي الإلزامي للبنوك) تمنع تطور هذا القطاع وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، بينما تنعكس سياسات التحرير المالي

<sup>1</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2014، ص ص 146-147.

بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.<sup>1</sup> وتعتبر دراسات (Mckinnon & Shaw 1973)<sup>2</sup> من أبرز الدراسات التي استندت إلى فرضية الكبح المالي في تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. حيث توصلنا إلى تقديم تفسير نظري للعلاقة القائمة والإيجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وأوضح كل منهما أن تطبيق سياسة الكبح المالي التي تتميز بالتدخل الحاد للسلطات العمومية في النشاطات الاقتصادية والمالية، كانت وراء ضعف معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الدول النامية.

يقترح كل من Mckinnon و Shaw بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي، مثل السقوف التي تضعها لأسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني، ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص وبالتالي ستزداد الاستثمارات نتيجة زيادة الأموال المخصصة للإقراض، مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بينما وجود القيود على النظام المالي سيؤدي إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

وإذا كان التحليل التقليدي لا يزال غير حاسم فيما يتعلق بعلاقة الادخار بسعر الفائدة فإن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة تبدو أكثر وضوحاً، فالمعدلات الأدنى من سعر الفائدة تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنفاق على الاستثمار وهو ما من شأنه رفع النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع الدول إلى العمل على خفض أسعار الفائدة (أحد أشكال الكبح المالي) بهدف إنعاش الطلب الاستثمار وتعزز النمو الاقتصادي، غير أن كلا من (Mckinnon) و (Shaw) كانا قد اعترضوا على النظرة التقليدية للعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة، وإعتبروا أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سيضمن مستويات عالية من الادخارات المتاحة للاقتصاد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثمار وبالتالي معدلات مرتفعة من النمو.<sup>4</sup>

وقد لاقى الأفكار التي صاغها (Mckinnon) و (Shaw) تأييداً كبيراً من قبل العديد من الاقتصاديين أمثال (Kapur 1992 – Martin, Galbis 1977, Matheson 1979, Roubini and sala)، والذين عملوا على وضع نماذج تدرس أثر التحرير المالي وتحرير معدلات الفائدة الحقيقية على الاستثمار والنمو، وهي الأعمال التي خلصت نتائجها إلى دعم الطرح القائل بإيجابية أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.<sup>5</sup>

### فرضية النمو الداخلي (Endogenous Models) :

يؤثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي بحسب هذه النظرية من خلال قناتين رئيسيتين، هما قناة تراكم رأس المال وقناة إنتاجية رأس المال، بالنسبة لقناة تراكم رأس المال، يكون التأثير من خلال زيادة مستوى الادخار حيث أنه كلما زاد الادخار تزداد الأموال

<sup>1</sup> Mamadou Diang Barry 2012, **Développement financier et croissance économique : études théoriques et applications sur l'UEMOA et la CEDEAO**, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Franche-Comté, Français, P: 54.

<sup>2</sup> McKinnon, R. I., (1973), "Money and Capital in Economic Development", **The Brookings Institution**, Washington, DC.

<sup>3</sup> ليندا اسماعيل، رؤى شاعر، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 60، سنة 2016، ص 81.

<sup>4</sup> خاطر طارق، مرجع سابق، ص 148.

<sup>5</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

المتوفرة للاستثمار وترتفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع ارتفاع معدلات الإستثمار. أما بالنسبة لقناة إنتاجية رأس المال، فإن تطور القطاع المالي يمكن من جمع وتحليل المعلومات وتقييم المشاريع الاستثمارية المتوفرة والتي تساهم بإزالة مشاكل عدم التجانس وتحسين نوعية وكفاءة الاستثمارات من خلال تجميع الموارد المالية في أفضل استخدام لها مما يؤدي لزيادة إنتاجية رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.<sup>1</sup> حيث تهدف هذه النظرية أساساً إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، وتبعاً لهذه النظرة الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول بعض الاقتصاديين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد من عوامل النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

كذلك فإن الاقتصاديين (King Levine) استخدموا نموذجاً للنمو الداخلي في إيضاح الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي وقدرتها في الحصول على معلومات كافية عن كفاءة المشروعات قياساً إلى المدخرين الأفراد، وهي الميزة التي تتيح لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الأجدى اقتصادياً ومن ثم رفع معدل النمو.<sup>3</sup>

ومن أهم الدراسات أيضاً التي اتفقت مع هذه الفرضية دراسة (Greenwood, J. and Jovanovic B, 1990) باستخدام نموذج داخلي للنمو الإقتصادي، وبالاعتماد على نموذج التفاعلات الديناميكية بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي، واختبار العلاقة بين السببية بينهما، توصلوا إلى أن النظام المالي الموسع للوساطة المالية يزيد في القدرة على تخصيص المزيد من رؤوس الأموال إلى استثمارات فعالة وتعزيز النمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني : اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو في أهم الدراسات التجريبية

يعد تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لا زالت عالقة في هذا الموضوع، فبين التنظير الفكري في تحديد اتجاه هذه العلاقة وكذا الدراسات التجريبية التي أجريت على عدة دول فإن الآراء لم تحسم بعد، وفيما يلي عرض لوجهات النظر بخصوص اتجاه العلاقة وأهم الدراسات التطبيقية التي استندت إليها.

### أولاً : فرضية قيادة العرض (Supply-Leading Hypotheses)

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم في رأس المال، وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى القطاعات تحت النمو بشكل أكبر.

الفرضية السابقة أيدها العديد من الاقتصاديين البارزين أمثال (Earlier & Hicks 1969- Fry 1978- Diaz & Alejqndro 1985 – Moor 1986 – Mckinnon 1973 – Shaw 1973 – King & levine 1993 – levine &

<sup>1</sup> ليندا اسماعيل، رؤى شاكرا، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> خاطر طارق، مرجع سابق، ص 149.

<sup>3</sup> المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> Greenwood, J. and Jovanovic, B. (1990), "Financial development, growth and the distribution of income", *Journal of Political Economy*, 98, pp. 1076-1107.



(Zervos 1996)، الذين اعتبروا أن الثورة الصناعية في بريطانيا لم تكن ناشئة عن الاختراعات التكنولوجية فحسب بل أن الأنظمة المالية لعبت دوراً سياسياً وهاماً في هذا التقدم، فالعديد من الدراسات التي أيدت هذا الرأي ترى أن الوساطة المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع من معدل تراكم رأس المال وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، وهو ما أبرزته أولى الدراسات الرائدة لـ (Mckinnon & Shaw 1973) والتي رأت أن القيود الكمية المفروضة من قبل حكومات الدول النامية تقيد من كمية وإنتاجية الاستثمارات وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتؤدي إلى التضخم، وأن الحل هو إتباع السياسات التحريرية التي من شأنها تحفيز الادخار والتوزيع الأمثل للموارد المالية وبالتالي زيادة عرض الائتمان للقطاع الخاص والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.<sup>1</sup> حيث وجد (Mckinnon 1973) من خلال عينة من البلدان متمثلة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وألمانيا وإندونيسيا وكوريا وتايوان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل أفضل تحفز وتسرع في النمو، كما قدم (Shaw 1973) أدلة داعمة ويظهر ذلك أن الوسطاء الماليين يشجعون الاستثمار ويرفعون نمو الإنتاج من خلال عملية الإقراض والإقراض.<sup>2</sup> وفي هذا الشأن يعتقد (Spellman, 1982) أن وجود نظام مالي متقدم وأدوات مالية وسيطة متطورة يؤدي إلى آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الإقتصاد تنعكس في انتقال منحني إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في إستغلال تلك الموارد.<sup>3</sup>

كما زاد هذا الاهتمام خاصة مع أعمال كل من King, R. and Levine (1997, 1993) والتي تعتبر بين الدراسات الهامة التي تناولت العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، فمن خلال دراسة (King, R. and Levine 1993a)<sup>4</sup> هدف الباحثان إلى إجراء دراسة تجريبية باستخدام بيانات لعينة من 80 بلد منها المتقدمة والنامية، وتشير نتائج الدراسة بوضوح إلى أن المؤشرات المالية ترتبط بشكل إيجابي مع مؤشر النمو الاقتصادي، كما حاولت دراسة (Levine et al 2000)<sup>5</sup> تقييم دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطوير القطاع المصرفي يعني نمو في إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي الارتفاع في النمو الاقتصادي، وفي نفس السياق توصلت دراسة (Koivu 2002)<sup>6</sup> إلى أن كفاءة القطاع المصرفي تسارع في النمو الاقتصادي للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.

كما قام (Levin) بتحليل الطريقة التي ينتقل عبرها التأثير من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، حيث يوضح أن المنافسة الحادة في السوق وتكاليف المعلومات والمبادلات تخلق الحوافز المناسبة لظهور مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية، والتي تقوم بوظائف مالية مهمة هي تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات الممولة، تسهيل إدارة المخاطر، تسهيل مبادلة

<sup>1</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 150.

<sup>2</sup> Dima Waleed Hanna Alrabadi, Buthiena Alyan Kharabsheh (2016), **Financial Deepening and Economic Growth: The Case of Jordan**, *Journal of Accounting and Finance*, Vol. 16(6), p 159.

<sup>3</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 150.

<sup>4</sup> King, R. and Levine, R.(1993a), "Finance, entrepreneurship, and growth: Theory and evidence", *Journal of Monetary Economics*, 32, pp 513-542.

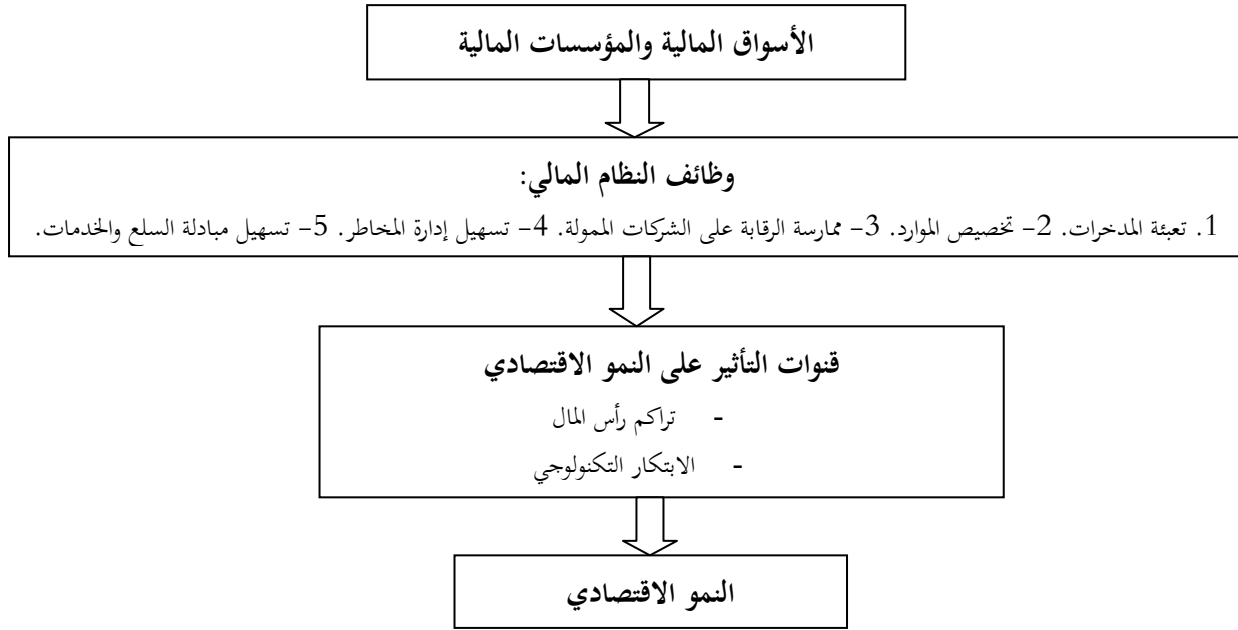
<sup>5</sup> Levine, R, Loayza, N. and Beck, T, (2000), "Financial intermediation and growth: Causality and causes", *Journal of Monetary Economics*, 46, pp. 31-77.

<sup>6</sup> Koivu, T., 2002, "Do efficient banking sectors accelerate economic growth in transition countries?", *Bank of Finland, Institute for Economies in Transition*. Discussion Papers No. 14.

السلع والخدمات والاتفاقيات، تصب هذه الخدمات في قناتي التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي واللذان تقودان في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

ودعما لما سبق، يلخص الشكل الموالي العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

**الشكل (1.1): العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حسب (Ross Levine 1997)**



**Source:** Ross Levine (1997): financial development and economic growth: View and agenda, Journal of Economic Literature; Vol 35,2; pp.688-726 ,p691.

**ثانيا : فرضية إتباع الطلب (Demand-Following Hypothèses)<sup>2</sup>**

ترى هذه المقاربة أن النمو المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإنشاء أخرى جديدة وبالتالي توسع ونمو القطاع المالي.

حيث يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (Robinson, 1952) أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى التنمية المالية، ويؤيده (Gurley & Shaw 1955, 1956, 1960, 1967) باعتبار أن التطور المالي هو دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية أي أن اتجاه السببية يكون من الناتج القومي إلى الأصول المالية.

<sup>1</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 152.

كذلك فإن دراسة (kar & Pentecost, 2000) لاختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تركيا توصلت إلى نتائج متباينة، فعند استخدام نسبة عرض النقود إلى الناتج القومي الإجمالي كمتقياس للتطور المالي، وجد أن العلاقة ذات اتجاه وحيد من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وعندما تم استخدام كل من نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي وجد أن العلاقة تتجه بالعكس من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، واستنتجنا بصورة عامة أن النمو الاقتصادي هو الوحيد الذي يؤثر في التطور المالي في تركيا.

### ثالثاً: التأثير المتبادل (قيادة العرض - إتباع الطلب)

وفق وجهة النظر هذه فإن هناك علاقة ثنائية أو تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، حيث يعتبر الاقتصادي (Patrick 1966) من الاقتصاديين الذين فسروا العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي بناءً على نظرية الهيكلية المالية، ويعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة اتجاه وسببية هذه العلاقة. وقد وجد أن هذه العلاقة تتحد بالاستناد إلى مستوى النمو الاقتصادي في البلدان وفقاً لآليتين: آلية العرض القائد وآلية الطلب التابع، حيث يشرح أنه في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي تتحقق فرضية العرض القائد التي تقول بأن التطور المالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، حيث أن وجود المؤسسات المالية والأسواق يزيد من عرض الخدمات المالية، ومن خلال وجود الخدمات المالية يقوم القطاع المالي بوظيفتين: الأولى هي نقل الموارد من القطاعات التقليدية التي لا تساهم في النمو الاقتصادي إلى القطاعات الحيوية التي تساهم في النمو الاقتصادي، والثانية هي تعزيز وتحفيز الشركات ضمن هذه القطاعات للاستجابة لخدماتها وتحصيص الأموال في استثمارات جيدة مما يرفع من العوائد وهذا يعطي حافزاً للإدخار والاستثمار ويساهم بالتالي في النمو الاقتصادي. ولكن بعد الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع تبدأ مرحلة جديدة هي الطلب التابع التي تقول بأن الزيادة في عرض الخدمات المالية يكون استجابة لزيادة الطلب عليها بسبب الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة عمليات الاستثمار والإنتاج.<sup>1</sup>

وقد توصلت دراسة (Arestis & Demetriades, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات للتطورات المالية، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمتقياس للنمو الاقتصادي، إلى وجود سببية مزدوجة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وفي دراسة (Kul & Khan, 1999) تم استخدام نموذج VAR المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتم التوصل إلى وجود علاقة متبادلة بين الوسائط المالية ومعدل النمو في الأجل الطويل لجميع الدول المختارة في الدراسة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ليندا اسماعيل، رؤى شاكور، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> خاطر طارق، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 152-153.

## خلاصة الفصل :

سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية حول موضوع الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، والذي نسعى من خلاله لمعرفة مدى تأثير الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال دراسة تجريبية، حيث تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والأداء المالي للبنوك وكذا التطور المصرفي والمالي، ومنه توصلنا إلى عدة نتائج نظرية خاصة بموضوع البحث.

حيث أنه بالرغم من وجود بعض الاختلاف بين الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة بين التطور المالي بصفة عامة والنمو الاقتصادي، إلا أن أغلب النظريات والأبحاث أكدت على الأهمية البالغة لتطور النظام المالي وتحديد التطور المصرفي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرته على القيام بمجموعة من الوظائف والمتمثلة أساساً في تنوع وتقسيم المخاطر، تعبئة المدخرات وجمع المعلومات حول الاستثمارات وضمان التخصيص الأمثل للموارد.

وبما أن محور دراستنا يدور حول الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي، فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم النمو الاقتصادي، وهذا بتقديم عرض مختصر حول ماهية النمو الاقتصادي وكذا محدداته، إذ يعتبر الشق الأهم من الدراسة. كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى التعريف بالأداء المالي بصفة عامة وللبنوك بصفة خاصة، إذ يعد تقييم الأداء المالي من الوظائف المهمة داخل المؤسسة أو البنك، فمنه يتم مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير المحددة سابقاً، وعند الحديث عن تقييم الأداء المالي للبنوك من الجدير بالذكر أن نتطرق إلى مفهوم الربحية، كونها تحوي أبرز المؤشرات التي يقيم من خلالها أداء البنك، إضافة إلى ذلك تمت دراسة موضوع التطور المصرفي من خلال تقديم لبعض المفاهيم والمؤشرات التي تقيس درجة التطور المصرفي، والتي سنعتمد عليها في الدراسة التطبيقية.

كما خصصنا المبحث الثالث للربط بين متغيري الدراسة إذ تطرقنا إلى علاقة التطور المالي (الأداء والتطور المصرفي جزء منه) بالنمو الاقتصادي والذي يعد من المواضيع ذات الأهمية في وقتنا الحالي، وهذا بقصد التأصيل النظري لهذه العلاقة من خلال عرض للنماذج وكذا الدراسات التجريبية الأولى في هذا النقاش، حيث أجريت عدة دراسات حول هذا الموضوع خاصة في الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة سواء لمعرفة المشاكل أو النقائص في سبل النمو الاقتصادي للبلدان، أو الكشف عن الحلول الواجبة لزيادة وتحسين معدلات النمو، فكثير من الدراسات ركزت على أثر القطاع المالي أو بصفة خاصة القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، وكذا معرفة اتجاه علاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وعليه فهناك اتفاق بين العديد من الدراسات حول أن التطور المالي هو عامل أساسي للنمو الاقتصادي، كما أن بعض الدراسات تطرقت إلى جانب السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والبحث في اتجاه هذه السببية، كما سيتم عرضه في الفصل الثاني الخاص بالدراسات السابقة.

## الفصل الثاني:

الدراسات السابقة حول أثر الأداء  
المالي للبنوك والتطور المصرفي على  
النمو الاقتصادي

تمهيد :

لتحديد اشكالية الموضوع وضبط متغيرات الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة والمنهج المعتمد فيها، كان لزاماً على الباحث أن يطلع على الأدبيات التطبيقية السابقة للموضوع، لما لها من وزن كبير في فهم ومعرفة الطريقة المتبعة في الدراسات السابقة لموضوع البحث.

سنحاول في هذا الفصل استعراض مجموعة من الدراسات المهمة ذات الصلة بموضوع بحثنا، ولأن بحثنا يتمحور حول تأثير الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي، سنقوم باستعراض أهم الدراسات حول علاقة الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي (التطور المالي بصفة عامة) بالنمو الاقتصادي، لكن ما وجدناه من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات هو أن أغلبها سعت إلى معرفة أثر التطور المالي بصفة عامة على النمو الاقتصادي، لكن من خلال فحصنا لها تبين لنا أن أغلبها تركز في مضمونها على مؤشرات التطور وعلاقته بالنمو الاقتصادي لتلك الدول، وعليه اعتمدنا على مجموعة من الدراسات المتنوعة بغية توسيع قاعدة النتائج المتوصل إليها، وكذا فهم لأغلب المؤشرات للتطور المصرفي التي من الممكن أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي.

من خلال عرض هذه الدراسات سنحاول الاستفادة منها أيضا في ضبط المتغيرات المستخدمة وكذا اختيار النموذج الأحسن للبحث، ومقارنة نتائجها بما توصلت إليه هذه الدراسات، من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول سنقوم فيه بعرض وتلخيص للدراسات السابقة للموضوع، وتقييم الدراسات الخاصة بتقييم الأداء المالي للبنوك كما ذكرنا سابقاً، أما المبحث الثاني سنخصصه لتقييم الدراسات السابقة بالاعتماد على عدة معايير وكذا تبين ما يميز الدراسة الحالية عن بقية الدراسات.

## المبحث الأول : الدراسات السابقة للموضوع

بعد البحث تحصلنا على بعض الدراسات السابقة التي تتناول موضوع تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي بصفة عامة، إلا أن الدراسات الخاصة بتأثير الأداء المالي للبنوك على النمو الاقتصادي لم تكن مقترحة بشكل وافر، وعليه تم تخصيص بعض الدراسات ذات العلاقة بتقييم الأداء المالي للبنوك لزيادة فهم جوانب الموضوع، ولأن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي لقيت اهتماماً كبيراً في الفترة الأخيرة فقد تعددت النتائج والآراء حول هذا الموضوع، كون أن قضية الوساطة المالية ودورها في النمو الاقتصادي تحتل حيزاً مهماً في أدبيات الفكر الاقتصادي التنموي المعاصر، وعليه فهناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا وتتقاطع معه في عدة نقاط، فمنها من اعتمدت على تأثير القطاع المالي ككل على النمو الاقتصادي، وأخرى حاولت معرفة العلاقة بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي، لكن أغلبها اعتمدت على مؤشرات قياس الأداء البنكي وكذا مؤشرات التطور المصرفي ومدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي، كما أن بعض الدراسات سعت إلى دراسة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وهذا قصد كشف اتجاه السببية بين المتغيرين، وعليه فضلنا التنوع في الدراسات قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا ومعرفة ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

حاولنا من خلال هذا المبحث استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع، فمن خلال المطلب الأول سنقوم بعرض للدراسات السابقة أما المطلب الثاني فسنقوم بتلخيصها قصد مساعدتنا في عملية المقارنة بينها وإبراز مكانة الدراسة الحالية منها.

## المطلب الأول: عرض للدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض لبعض الدراسات الخاصة والمتعلقة بالموضوع من الأحدث إلى الأقدم.

أولاً: دراسة (Benson Mayowa Odufuye, 2017)<sup>1</sup>

بحثت هذه الدراسة في مدى تأثير القروض البنكية على نمو الاقتصاد النيجيري لمدة 24 عاماً (1992-2015)، حيث استخدمت الدراسة إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، واعتمدت على كل من (الإعتمادات التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، القروض للقطاع الخاص، العرض النقدي ومعدل الفائدة) كمتغيرات مفسرة لتطور النمو الاقتصادي. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) أظهرت النتائج أن كل المتغيرات التفسيرية لديها تأثير ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي، وعليه خلصت الدراسة إلى أن الإئتمان المصرفي إذا تم توجيهه بشكل صحيح هو محفز للنمو الاقتصادي النيجيري.

<sup>1</sup> Benson Mayowa Odufuye (2017), Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth, **International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences**, ISSN Print: 2360-9036, Volume7, Number 3 November.

ثانيا: دراسة (Mohammed T. Abusharbeh, 2017)<sup>1</sup>

سعت هذه الدراسة إلى تبين أثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وعليه تبحث في تأثير بعض مؤشرات القطاع البنكي والمتمثلة في (القروض البنكية، الودائع، معدل الفائدة وعدد الفروع) على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2015، حيث تم تحديد النموذج التجريبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل كبير بالقروض البنكية في حين بقية المؤشرات لم يكن لها معنوية، حيث وجد الباحث أن المزيد من التمويل للقطاعات الإقتصادية يميل إلى تحسين الظروف الإقتصادية في فلسطين، كما تعتبر الصناعة المصرفية أحد الدعائم لبناء القدرة الإنتاجية للإقتصاد الفلسطيني، وبشكل حاسم فإن القروض البنكية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في فلسطين، كما تعتبر مصدر التمويل الداخلي الأساسي للإقتصاد الفلسطيني.

ثالثا: دراسة (Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh, 2017)<sup>2</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع ما إذا كان الأداء البنوك التجارية يساهم في النمو الاقتصادي، بهدف الإجابة على هذا السؤال، ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين الربحية والودائع والتسهيلات الائتمانية كمتغيرات ممثلة لأداء البنوك التجارية في حين الإجمالي المحلي المنتج ممثلاً للنمو الاقتصادي. يتميز سكان الدراسة الصناعة المصرفية الأردنية ؛ استخدمت الدراسة فترة ستة سنوات من 2010 إلى 2015 مبنية على التقرير السنوي لثلاثة عشر بنوكاً تم اختيارهم. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة إيجابية لكل من (الربحية والودائع والتسهيلات الائتمانية ) لها إيجابية كبيرة التأثير على النمو الاقتصادي أن القطاع المصرفي في الأردن يساهم بشكل كبير دور في التنمية الاقتصادية.

رابعاً: دراسة (Sheilla Nyasha, Nicholas M. Odhiambo, 2015)<sup>3</sup>

بحثت هذه الدراسة في التأثير النسبي لكل من التطور المالي للقطاع البنكي والسوق المالي على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا خلال الفترة 1980-2012، باستخدام طريقة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية القائمة على البنوك، في حين عدم وجود علاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، إذ تعني هذه النتائج أن التنمية المالية القائمة على البنوك بدلاً من التنمية المالية القائمة على السوق يلعب دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي لجنوب افريقيا سواء على المدى القصير أو المتوسط.

<sup>1</sup> Mohammed T. Abusharbeh (2017), The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy, **Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)**, An Online International Research Journal (ISSN: 2306-367X) Vol: 6 Issue: 2.

<sup>2</sup> Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017), Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks, **Problems and Perspectives in Management**, Volume 15, Issue 2.

<sup>3</sup> Sheilla Nyasha, Nicholas M. Odhiambo (2015), The Impact of Banks and Stock Market Development on Economic Growth in South Africa: an ARDL-bounds Testing Approach, **UNISA - Department of Economics**, Vol 9, Issue 1.



خامسا: دراسة (Ali BENDOB , 2015)<sup>1</sup>

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية ونوعان من العوامل الداخلية والخارجية، لعينة من عشر بنوك جزائرية (خاصة وعمومية) خلال الفترة 1997-2012، بإستخدام بيانات بانل غير المتوازنة ونهج CAMEL ، حيث استخدمت هذه الدراسة أربعة مؤشرات داخلية: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة والسيولة كمؤشرات لأداء البنوك، وأثنين فقط من المؤشرات الخارجية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، أما مؤشرات الربحية فقد استخدمت ROAE، ROAA، NIM، بعد التحليل بإستخدام نماذج بانل غير المتوازنة، توصل الباحث إلى أن مؤشرات كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة ومؤشرات السيولة لها تأثير كبير وبشكل إيجابي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أن مؤشر رأس المال يؤثر سلبيًا على الربحية، أما جودة الأصول والناتج المحلي الإجمالي والتضخم لم يكن لها أي تأثير على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة الدراسة، يوضح نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة تختلف من بنك إلى آخر بسبب الخصائص المختلفة لكل بنك.

سادسا: دراسة (Mihail Petkovski, Jordan Kjosevski, 2014)<sup>2</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى تبين مدى تأثير القطاع البنكي على النمو الاقتصادي ل 16 دولة أوروبية، وكذا دراسة تجريبية ما إذا كان يلعب القطاع البنكي دور الدعامه للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، خلال الفترة 1991-2011، وكذا معرفة اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي لهذه الدول، حيث استخدم الباحثان طريقة اللوحة الديناميكية (GMM) وبعض المؤشرات المالية للوصول إلى وجود تأثير سلبي لكل من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهامش الفائدة على النمو الاقتصادي، وقد يرجع هذا إلى وجود مخزون كبير من القروض غير المنتظمة والأزمات المصرفية لهذه الاقتصاديات في تلك الفترة.

سابعاً: دراسة (Mustafa Hassan Mohammad Adam, 2014)<sup>3</sup>

أجريت هذه الدراسة في إقليم كردستان (العراق) لتقييم الأداء المالي لبنك الاستثمار والتمويل (أربيل) خلال الفترة 2009-2013، وكذا قياس ودراسة العوامل المالية التي قد تكون العامل المحدد في الأداء لهذا البنك، ولإجراء الدراسة اعتمد الباحث على تحليل النسب المالية وأسلوب معادلة الانحدار، مستخدماً ثلاثة متغيرات تابعة وهي (ROA ، ROE و العائد على الودائع)، لتتوصل الدراسة إلى أن الأداء المالي للبنك أخذ في التحسن من حيث نسب السيولة وجودة الأصول ونسب الفائدة، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك والكفاءة التشغيلية ترتبطان سلباً مع العائد على الأصول.

<sup>1</sup> Ali BENDOB, Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012, **European Journal of Business and Management**, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.20, 2015, pp 117-128.

<sup>2</sup> Mihail Petkovski, Jordan Kjosevski (2014), Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe, **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, Vol. 27, No. 1, 55-66, <http://dx.doi.org/10.1080/1331677X.2014.947107>.

<sup>3</sup> Mustafa Hassan Mohammad Adam (2014), EVALUATING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS USING FINANCIAL RATIOS- A CASE STUDY OF ERBIL BANK FOR INVESTMENT AND FINANCE, **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, Vol.2, No.2, pp. 156-170.

ثامنا: دراسة (DR. B. C. EMECHETA, R. C. Ibe, 2014)<sup>1</sup>

حاولت هذه الدراسة اختبار تأثير للتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1960-2011، وهذا باستخدام نموذج متجه الانحدار (VAR)، حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية (الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى GDP،  $M_2$  إلى GDP لقياس العمق المالي اضافة إلى نسبة النقود بمعناها الواسع) كما عبرت عن النمو الاقتصادي (بالناتج المحلي الاجمالي)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في نيجيريا. كما تشير نتيجة اختبار السببية ل VAR granger أيضًا إلى عدم وجود علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ولكن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه عند استخدام الائتمان للقطاع الخاص كمتغير تابع.

تاسعا: دراسة (Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha, 2014)<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، فقد اجريت الدراسة في زيمبابوي للفترة 1980-2004، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VAR) وكذا اختبار جرانجر للسببية، بالاعتماد على متغيرات الإئتمان المحلي وكذا النقود بمعناها الواسع لقياس تطور القطاع المصرفي، لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المصرفي في زيمبابوي.

عاشرا: دراسة (Aniekan O. Akpansung, Sikiru Jimoh Babalola)<sup>3</sup>

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الإئتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2008، باستخدام أسلوب نماذج الانحدار (TSLs) وكذا اختبار جرانجر للسببية، حيث استخدمت معادلتين لنماذج الانحدار، معادلة للنمو الاقتصادي والممثل بالناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، ثم معادلة للإئتمان المصرفي كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص، كما وجدت تأثير للإئتمان المقدم للقطاع الخاص وبشكل كبير على النمو الاقتصادي، أما عن معدل الاقراض للبنوك فقد توصلت الدراسة إلى أنه يعوق النمو الاقتصادي في نيجيريا.

<sup>1</sup> DR. B. C. EMECHETA, R. C. Ibe (2014), IMPACT OF BANK CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: APPLICATION OF REDUCED VECTOR AUTOREGRESSIVE (VAR) TECHNIQUE, *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol.2, No.9, pp.11-21.

<sup>2</sup> Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha, (2014), Banking sector development and economic growth: evidence from Zimbabwe, *Banks and Bank Systems*, Volume 9, Issue 2.

<sup>3</sup> Aniekan O. Akpansung, Sikiru Jimoh Babalola, Banking Sector Credit and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation, *CBN Journal of Applied Statistics*, Vol. 2 No.2.

إحدى عشرة: دراسة (Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan 2014)<sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى الدراسة إلى الكشف عن تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي لباكستان خلال الفترة 2008-2012، باستخدام عينة من 10 بنوك تجارية، ومن خلال تطبيق نماذج الانحدار توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مقاييس الأداء المصرفي ( الربحية ونسب الفائدة كمتغيرات مستقلة ممثلة لأداء) والنمو الاقتصادي ، وكذا وجود تأثير سلبي للودائع على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وبالتالي اقترحت الدراسة تحسين إصلاحات للسياسات في القطاع المصرفي للتنمية الاقتصادية للبلد.

إثني عشرة: دراسة (Ahmed Hamed Attia Ahmed Elsayed, 2013)<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في البلدان النامية حالة مصر، باستخدام مختلف تقنيات السلاسل الزمنية للفترة 1980-2011، وكذا دراسة اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لمصر، حيث استخدم الباحث نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مستخدماً مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي وأخرى بالسوق المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من القطاع المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية، وأن دور البنوك والسوق المالية مهم في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن أهمية السوق المالية أكثر وضوح مقارنة بتأثير القطاع البنكي.

ثلاثة عشرة: دراسة (Rym Ayadi, Emrah Arbak, 2013)<sup>3</sup>

في محاولة للكشف عن العلاقة بين القطاع المالي والنمو باستخدام عينة من البلدان لشمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، قد خصت هذه الدراسة 11 بلد خلال الفترة 1985-2009، حيث استخدمت الدراسة أسلوب لوحة البيانات الديناميكية (GMM)، كما عتمدت على متغيرات خاصة بالقطاع البنكي وأخرى خاصة بالسوق المالي، للتوصل الدراسة إلى أن نسبة الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الحقيقي يرتبط سلباً وبشكل كبير مع النمو الاقتصادي، كما أن الودائع البنكية لا تساهم في النمو وعليه فالأهمية هنا في الاستخدام الأمثل للودائع، إلا أن سوق الأسهم يؤثر بشكل إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي.

أربعة عشر: دراسة (Vincent Okoth Ongore & Gemechu Berhanu Kusa, 2013)<sup>4</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك في كينيا خلال الفترة 2001-2010، والتي تضم 37 بنكا منها 13 بنك أجنبي، وكذا معرفة محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، معتمدة في

<sup>1</sup> Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan (2014), Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, **J. Appl. Environ. Biol. Sci.**, 4(7S)444-449, ISSN: 2090 – 4274.

<sup>2</sup> Ahmed Hamed Attia Ahmed Elsayed (2013), **The Relationship between Financial System Development and Economic Growth in the Egyptian Economy**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Leeds University Business School.

<sup>3</sup> Rym Ayadi, Emrah Arbak, Sami Ben-Naceur and Willem Pieter De Groen (2013), Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean, **EUROPEAN COMMISSION, Fuond under Socio-economic and Humanities**, ISBN 978-94-6138-282-5.

<sup>4</sup> Vincent Okoth Ongore, Gemechu Berhanu Kusa (2013), Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 3, No. 1, 2013, pp.237-252.

ذلك على ثلاثة متغيرات مستقلة وهي (ROE، ROA) و صافي هامش الفائدة (NIM) وخمس متغيرات تابعة، لتبيين الأهمية النسبية لكل متغير تفسيري في التأثير على أداء البنوك، وتوصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال وجودة الأصول ونسبة السيولة وكفاءة الإدارة تؤثر تأثيراً كبيراً على أداء البنوك التجارية في كينيا، إلا أن نسبة إجمالي الناتج المحلي لديها علاقة عكسية مع كل من ROA و NIM وإيجابية مع العائد على حقوق الملكية ROE، كما أظهرت الدراسة أن لنسبة التضخم ارتباط سلبي قوي مع الأداء المالي للبنوك التجارية وهو ما يدل على أنه يؤثر على ربحية البنوك في كينيا.

#### خمسة عشرة: دراسة (Aurangzeb 2012)<sup>1</sup>

سعت هذه الدراسة إلى البحث في مدى كفاءة مؤشرات القطاع المصرفي تأثير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لباكستان خلال الفترة 2001-2010، ومن خلال تطبيق عدد من المؤشرات المالية ومؤشرات النمو الاقتصادي، والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، والودائع والاستثمارات والربحية ونسب الفائدة كمتغيرات مستقلة ممثلة لأداء البنك)، وباستخدام كل من أسلوب (المعزز ديكي فولر ADF، اختبار جرانجر للسببية، تحليل الانحدار المتعدد)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من المؤشرات المالية الممثلة لأداء البنوك مع النمو الاقتصادي لباكستان، وكذا وجود علاقة أحادية الاتجاه بين الاستثمارات، عائدات الفوائد والودائع مع النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وبالتالي يساهم القطاع البنكي بشكل كبير في النمو الاقتصادي لباكستان.

#### سنة عشرة: دراسة (Cândida Ferreira, 2012)<sup>2</sup>

كان لهذه الدراسة بعداً مختلفاً عن سابقتها من الدراسات، إذ اهتم الباحث بأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي مستخدماً في ذلك متغيرات خاصة بالكفاءة والمردودية معاً ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ومن أجل اختبار صحة هذا الفرض تم الاعتماد على دراسة قياسية لجملة من الدول (27 دولة للإتحاد الأوروبي) خلال للفترة 1996-2008، حيث اعتمدت على أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس كفاءة البنوك من حيث التكلفة، وبعد حساب الكفاءة البنكية حاولت الدراسة معرفة العلاقة بين متغيرات الوساطة المالية والمتمثلة في (الكفاءة البنكية، المردودية المالية والاقتصادية، تكوين رأس المال، إضافة إلى لوغارتم الاستهلاك والصادرات وكذا الوغارتم الطبيعي لتركيز السوق المصرفية)، والنمو الاقتصادي الذي تم تمثيله بقيمة الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالاعتماد على أربعة نماذج تختلف من حيث التدابير\*، وتم التوصل في نهاية المطاف إلى وجود تأثير إيجابي لكفاءة تكلفة البنوك على النمو الاقتصادي، وكذا وجود تأثير سلبي لتركيز السوق المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي وأن تكوين رأس المال له أهمية بالنسبة للنمو

<sup>1</sup> Aurangzeb (2012), CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR IN ECONOMIC GROWTH: A Case of Pakistan, *Economics and Finance Review*, Vol. 2(6) pp. 45 – 54, August, ISSN: 2047 – 0401.

<sup>2</sup> Cândida Ferreira (2012), *A Comparative Analysis of Productivity Change in Italian and growth in the European Union*, WP 38/2012/DE/UECE, ISSN N° 0874-4548.

\* تم اعتماد أربعة نماذج مختلفة للتدابير، بحيث في كل نموذج يختار متغير من المتغيرات الأربعة التالية (log GDP)، اللوغارتم الطبيعي للاستهلاك النهائي، اللوغارتم الطبيعي لتكوين رأس المال الثابت، اللوغارتم الطبيعي للصادرات ( إضافة إلى توليفة من ثلاثة متغيرات أخرى من إجمالي المتغيرات وهي خمس متغيرات، إذ في كل مرة يستبدل متغير بمتغير اخر مع ثبات المتغير الأساسي وهي المتغيرات الأربعة المذكورة في الأول،

الاقتصادي، الأمر نفسه ينطبق على نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين إذ أنها تسهم بشكل إيجابي واضح في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فالدراسة تؤكد وجود تأثير للأداء البنكي لهذه الدول على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

سبعة عشر: دراسة (Kisu Simwaka, Thomas Munthali, Austin Chiumia, 2012)<sup>1</sup>

سعت هذه الدراسة إلى نمذجة ودراسة العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في ملاوي باستخدام معادلة الانحدار (ARDL)، وكذا التحقق فيما إذا كان التمويل يؤدي إلى النمو الاقتصادي في ملاوي، أو أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه للفترة 1980-2010، حيث بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين غياب السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن القطاع المالي أقل تطوراً نسبياً في ملاوي، هذه النتائج تدل على أن النمو الاقتصادي أمر حيوي لتطوير القطاع المالي في ملاوي.

ثمانية عشر: دراسة (Ali Awdeh, 2012)<sup>2</sup>

لا يزال النقاش يركز حول ما إذا كان التطور المالي يتسبب في النمو الاقتصادي أو العكس، وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة اتجاه السببية بين تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في لبنان خلال الفترة 1992-2011 وذلك باستخدام جرانجر للسببية، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل من (حجم البنك، الائتمان للقطاع الخاص، الكفاءة البنكية) لا تسبب في النمو الاقتصادي. كما استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير العلاقة بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي، ومنه توصلت الدراسة إلى أن كل من (الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حجم القطاع البنكي والكفاءة البنكية) لا تؤثر على النمو الاقتصادي، إلا أن التركيز المصرفي له تأثير واضح على النمو الاقتصادي في لبنان، وهذا قد يشير إلى أن الزيادة في التركيز يعني ارتفاع المنافسة بين البنوك والتي تدفعهم لتقديم خدمة أفضل للاقتصاد اللبناني.

تسعة عشر: دراسة (Idries Mohammed Al-Jarrah et al, 2012)<sup>3</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي للأردن خلال الفترة 1992-2011، وهذا بالاعتماد على نماذج الانحدار البسيط وكذا اختبار جرانجر للسببية لمعرفة اتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة، حيث تمثلت المتغيرات في متغيرات نقدية (نسبة النقد خارج المصارف إلى المعروض النقدي ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي C1) وأخرى مالية (إجمالي موجودات القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة مؤية من إجمالي الائتمان M1) لقياس مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير

<sup>1</sup> Kisu Simwaka, Thomas Munthali, Austin Chiumia (2012), Financial development and economic growth in Malawi: an empirical analysis, **Banks and Bank Systems**, Volume 7, Issue 3.

<sup>2</sup> Ali Awdeh (2012), Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon, **International Research Journal of Finance and Economics**, ISSN 1450-2887 Issue 100.

<sup>3</sup> Idries Mohammed Al-Jarrah et al (2012), Evaluating the Impact of Financial Development on Economic Growth in Jordan, **International Research Journal of Finance and Economics**, ISSN 1450-2887 Issue 94.

لكل من (C1 و M1) على النمو الاقتصادي، كما يرتبط حجم البنك بشكل سلب مع النمو الاقتصادي. إلا أن نسبة الإئتمان لها أثر إيجابي، كما أظهرت نتائج اختبار جرانجر عدم وجود علاقة سببية في أي من الإتجاهين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ما عدا نسبة اجمالي موجودات القطاع المصرفي كنسبة مؤية من الناتج المحلي الاجمالي فإنها تسبب في النمو الاقتصادي في إتجاه واحد.

### عشرون: دراسة (Housseem Rachdi, Hassene Ben Mbarek 2011)<sup>1</sup>

هدف هذه الدراسة هو التحقيق تجريبيا في إتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي، باستخدام التكامل المشترك وطريقة (GMM)، اذا كان من المسلم به أن التنمية المالية تحفز النمو الاقتصادي، فإنه بالتبادل قد يحفز النمو التنمية الاقتصادية، حيث يستند هذا التحليل التجريبي على عينة من عشرة بلدان، ستة بلدان من منطقة التعاون الاقتصادي وأربعة من منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 1990-2006. حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لدول منطقة التعاون والتنمية ودول الشرق الأوسط، وتوضح نتائج طريقة اللوحة الديناميكية (GMM) أن التنمية المالية ترتبط بقوة وبشكل إيجابي في علاقة طويلة المدى مع الناتج المحلي الحقيقي للفرد لدول محل الدراسة، أما عن العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي فهي ثنائية الإتجاه لدول منطقة التعاون الاقتصادي وأحادية الإتجاه لدول الشرق الأوسط، وقد يرجع ذلك لضعف الأنظمة المالية لهذه الدول.

### واحد وعشرون: دراسة (عمار حمد خلف 2011)<sup>2</sup>

قدم الباحث حمد خلف هذه الدراسة تحت عنوان قياس تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، والتي تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق في الفترة (1970-2007) وقد استخدم الباحث مؤشر (الإئتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي) بهدف قياس التطور المصرفي، إضافة إلى (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية) كمؤشر للنمو الاقتصادي، وجد البحث بواسطة طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL أن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي، وبالتالي لا بد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها: تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد، إضافة إلى الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للقطاع الخاص في الاقتصاد، وتقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي وكذا تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

<sup>1</sup> Housseem Rachdi, Hassene Ben Mbarek (2011), The Causality between Financial Development and Economic Growth: Panel Data Cointegration and GMM System Approaches, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 3, No. 1; February.

<sup>2</sup> عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 17 العدد رقم 64، 2011.

اثنان وعشرون: دراسة (UMAR BIDA NDAKO, 2010)<sup>1</sup>

سعت بعض الدراسات لإثبات طبيعة العلاقة السببية احصائيا، حيث هدفت هذا البحث إلى تقييم ودراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لكل من نيجيريا وجنوب إفريقيا، وهذا باستخدام المتغيرات المصرفية وسوق الأوراق المالية للفترة 1991-2007، وكذا دراسة أثر التحرير المالي على أسواق الأسهم في البلدين، حيث استخدم الباحث نموذج (VAR) متعدد المتغيرات لتقييم العلاقة طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وكذا نموذج متجه تصحيح الخطأ (VEMC)، كما تسعى الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية طويلة المدى بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث تستخدم ثلاثة مؤشرات مالية وهي: الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (BCP)، المطلوبات السائلة (LL) والائتمان المحلي للقطاع الخاص (DCP)، ليتوصل الباحث إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بالنسبة لجنوب إفريقيا، وأحادية الاتجاه بالنسبة لنيجيريا بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام متغيرات القطاع البنكي، في حين وجود أثر سلبي للتحرير المالي على أسواق الأسهم.

ثلاثة وعشرون: دراسة (Pantaleo J. Kessy, 2008)<sup>2</sup>

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاءة القطاع البنكي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الآثار الثابتة وكذا لوحة البيانات المتوازنة، من خلال ثلاثة دول شرق إفريقيا (تنزانيا، كينيا وأوغندا) خلال الفترة 1944-2005، واستخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لتقدير كفاءة البنوك، ومنه توصلت الدراسة إلى أن كفاءة البنوك ترتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي، وكذا وجود تأثير إيجابي للائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة القائلة بأن البنوك ضرورية للنمو الاقتصادي.

أربعة وعشرون: دراسة (Tuuli Koivu 2002)<sup>3</sup>

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا باستخدام نموذج لوحة الآثار الثابتة لبيانات 25 بلدا خلال الفترة 1993-2000، ولقياس التطور المالي في القطاعات المصرفية استخدمت الدراسة متغيرين وهما الهامش بين أسعار الفائدة للقروض والودائع، إضافة إلى مقدار الائتمان المصرفي المخصص للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقا لنتائج الدراسة فإن هامش الفائدة يؤثر سلباً وبشكل كبير على النمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع حجم الائتمان المصرفي لا يسرع في وتيرة النمو الاقتصادي، وقد ترجع الأسباب الرئيسية وراء هذه النتيجة إلى الأزمات المصرفية العديد التي شهدتها الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

<sup>1</sup> UMAR BIDA NDAKO (2010), **FINANCIAL DEVELOPMENT, ECONOMIC GROWTH AND STOCK MARKET VOLATILITY: EVIDENCE FROM NIGERIA AND SOUTH AFRICA**, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester, Department of Economics University of Leicester, October 2010.

<sup>2</sup> Pantaleo J. Kessy (2008), **Financial Sector Efficiency and Economic Growth: The Case of East African Community (EAC) Countries**, Monetary and Financial Affairs Department Bank of Tanzania, A paper prepared for presentation at the CSAE Conference on "Economic Development in Africa" to be held at the University of Oxford from 16th to 18th March.

<sup>3</sup> Koivu, Tuuli (2002), "Do efficient banking sectors accelerate economic growth in transition countries?" **Bank of Finland, Institute for Economies in Transition**, BOFIT Discussion Papers, No 14.

المطلب الثاني : تلخيص للدراسات السابقة

من خلال الجدول التالي سنستعرض بالتفصيل الفرق بين الدراسات من عدة أوجه قصد التسهيل في المقارنة بينها.

الجدول رقم (1.2) : الدراسات المتعلقة بعلاقة الأداء والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي

النتائج	الأسلوب	المتغيرات المدروسة	الدراسة
أظهرت النتائج أن كل المتغيرات التفسيرية لديها تأثير ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي.	(OLS)	متغير تابع . GDP متغيرات مستقلة : الاعتمادات التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، القروض للقطاع الخاص، العرض النقدي، معدل الفائدة	Benson Mayowa Odufuye 2017  Nigeria 2015-1992
أظهرت النتائج وجود تأثير للقروض البنكية على الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقية المتغيرات لم يكن لها معنوية.	(OLS)	متغير تابع . GDP متغيرات مستقلة : القروض البنكية، الودائع، معدل الفائدة وعدد الفروع	Mohammed T. Abusharbeh, 2017  Palestinian 2015-2000
أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة إيجابية لكل من (الربحية والودائع والتسهيلات الائتمانية) على النمو الاقتصادي.	(OLS)	متغير تابع . GDP متغيرات مستقلة : الربحية (ROA)، والودائع، والتسهيلات الائتمانية.	Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh 2017  Jordanian 2015-2010
- وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي القائم على البنوك. - عدم وجود علاقة بين السوق المالية والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا.	نماذج معادلة الانحدار ARDL	GRO: معدل نمو ن م الإجمالي الحقيقي BFD: مؤشر للتنمية المالية للبنك MFD: مؤشر للسوق المالي INV: حصة الاستثمار إلى ن م الإجمالي SAV: حصة المدخرات من ن م الإجمالي TOP: الانفتاح التجاري	Sheilla Nyasha & Nicholas M. Odhiambo 2015  South Africa 2012-1980
- مؤشرات كفاءة الإدارة والسيولة ترتبط بشكل إيجابي مع الربحية. - مؤشر كفاية رأس المال يرتبط سلبا مع الربحية. - جودة الأصول، الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ليس لهم تأثير معنوي على ربحية البنوك.	- بيانات بانل غير متوازنة. نموذج CAMELS	المتغيرات المستقلة : - كفاية رأس المال. - نسبة جودة الأصول. - كفاءة الإدارة. السيولة. - معدل الناتج المحلي الإجمالي. التضخم. المتغيرات التابعة : -ROAA - ROAE- -NIM	Ali BENDOB , 2015 الجزائر 2012-1997
الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهامش الفائدة يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي.	GMM - نموذج النمو الداخلي	- للائتمان المصرفي للقطاع الخاص هامش الفائدة - نسبة أشباه النقود	Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski 2014



		الناتج المحلي للفرد.	Europe 2011-1991 16 دولة أوروبية
--	--	----------------------	--

الدراسة	المتغيرات المدروسة	الأسلوب	النتائج
Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski 2014 Europe 2011-1991 16 دولة أوروبية	- للائتمان المصرفي للقطاع الخاص - هامش الفائدة - نسبة أشباه النقود - الناتج المحلي للفرد.	GMM - نموذج النمو الداخلي	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهامش الفائدة يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي.
Mustafa Hassan Mohammad Adam 2014 العراق للفترة 2012-2006	المتغيرات المستقلة: - حجم البنك - ادارة الأصول - الكفاءة التشغيلية المتغيرات التابعة: - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية - العائد على الودائع	- تحليل النسب المالية. - معادلة الانحدار.	- لا يؤثر حجم البنك والكفاءة التشغيلية على العائد على الأصول. - إيرادات الفوائد لها علاقة سلبية مع الكفاءة التشغيلية. - حجم البنك ليس له تأثير كبير على ضفطي مقاييس الربحية (ROA . ROE).
DR. B. C. EMECHETA, R. C. Ibe 2014 Nigeri 2011 – 1960	متغير تابع . GDP متغيرات مستقلة : ( المؤشر المالي ) الإئتمان المصرفي إلى GDP (العمق المالي ) $M_2$ إلى GDP	VAR- - اختبار الاستقرار ADF - اختبار جذور الوحدة - اختبار السببية Grager	- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي. - عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الثلاثة. - في حالة استخدام الإئتمان للقطاع الخاص كمتغير تابع توجد علاقة سببية احادية الاتجاه من الناتج م الإجمالي إلى الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص.
Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha Zimbabwe 2014	متغير تابع . RGDP متغيرات مستقلة : RCRED : الإئتمان المحلي RM <sub>2</sub> : النقود بمعناها الواسع	VAR - - اختبار السببية Grager	- وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المصرفي في زيمبابوي.
Aniekan O. Akphansung Sikiru Jimoh Babalola Nigeria 2008-1970	المتغيرات GDP IND LR PSC الخاص	Grager- - TSLS نماذج انحدار استخدمت معادلتين : معادلة للنمو الاقتصادي معادلة للائتمان المصرفي	نتائج السببية : وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من ن م الإجمالي إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص. يؤثر كل من LPSC و LIND وبشكل كبير ومشارك على الناتج م إ في نيجيريا. معامل الإقراض يعوق النمو الاقتصادي.

<p>- الودائع ومعدل الاستثمار لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. - التقدم ونسبة الفائدة ونسب الربحية لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الخام.</p>	<p>OLS -</p>	<p>م مستقلة : الودائع، الاستثمارات، التقدم، الربحية ونسبة الفائدة، م تابع : الناتج المحلي الإجمالي GDP</p>	<p>Aurangzeb Pakistan 2012 2010-2001 بنوك 10</p>
<p>- تأثير السوق المالية أكبر من تأثير القطاع المصرفي . - وجود علاقة سببية ثنائية بين القطاع البنكي وتطوير سوق الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية ، - تطوير النظام المالي له تأثير إيجابي على الادخار والاستثمار في مصر. - أثر برامج التكيف الهيكلي التي تقدمها البنك الدولي وص ن الولي أثرت إيجابا على أداء النظام المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الموارد المالية المتاحة للشركات. - وجود علاقة إيجابية بين نسبة الهيكل المالي والنمو الاقتصادي. - دور البنوك والسوق المالية مهم في عملية التنمية الاقتصادية كما أن أهمية السوق المالية أكثر وضوح مقارنة بتأثير القطاع المصرفي.</p>	<p>- نموذج تصحيح الخطأ VECM - اختبار التكامل المشترك ARDL - اختبار السببية Grager</p>	<p>متغيرات القطاع المصرفي : LLR الخصوم السائلة إلى م PCR الإئتمان الخاص إلى م BRA أصول البنك إلى م ج متغيرات السوق المالي - MCR القيمة السوقية المتداولة. - MVT نسبة رسملة السوق. - معدل دوران السوق.</p>	<p>Ahmed Hamed Attia Elsayed 2013 Egypt 2011-1980</p>
<p>- يرتبط الائتمان المصرفي إلى GDP سلبا وبشكل كبير مع النمو الاقتصادي. وعليه الزيادة في الإئتمان لا تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط. - لا تساهم الودائع البنكية في النمو الاقتصادي وعليه الأهمية هنا في الاستخدام الأمثل للودائع. - اجمالي الناتج المحلي له تأثير سلبي ومستمر على النمو الاقتصادي. - يؤثر حجم سوق الأسهم والسيولة على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي كبير.</p>	<p>- بيانات اللوحة الديناميكية GMM</p>	<p>المتغير التابع: الناتج المحلي الحقيقي للفرد المتغيرات المستقلة: - الإئتمان المصرفي إلى GDP - الودائع المصرفية إلى GDP - رأس المال إلى GDP - اجمالي قيمة الأسهم المتداولة إلى GDP - قيمة التداول على القيمة السوقية</p>	<p>Rym Ayadi, et All 2013 11 بلد من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للفترة 2009-1985</p>
<p>- كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الادارة ونسبة السيولة تؤثر تأثيرا كبيرا على أداء البنوك في كينيا. - نسبة نمو الناتج المحلي لديها علاقة عكسية مع ROA و NIM وإيجابية مع ROE. - يؤثر التضخم سلبا وبشكل قوي على الأداء المالي للبنوك التجارية في</p>	<p>- نموذج الانحدار الخطي المتعدد.</p>	<p>المتغيرات المستقلة: - كفاية رأس المال: إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات. - جودة الأصول : القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. - ادراة السيولة : إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء.</p>	<p>Vincent &amp; Gemechu 2013 37 بنك في كينيا 2010-2001</p>

كينيا خلال فترة الدراسة.		<p>- معدل نمو ن م إجمال GDP</p> <p>- معدل التضخم.</p> <p>المتغيرات التابعة:</p> <p>ROE - ROA</p> <p>- صافي هامش الفائدة NIM</p>	
--------------------------	--	---	--

النتائج	الأسلوب	المتغيرات المدروسة	الدراسة
<p>- الودائع، الاستثمارات، التقدم ونسب الفائدة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.</p> <p>- نسب الربحية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الربحية والنمو الاقتصادي، وأحادية الاتجاه بين الاستثمارات، نسب الفائدة والودائع مع النمو الاقتصادي.</p>	<p>OLS -</p> <p>Grager -</p> <p>ADF -</p>	<p>متغير تابع : الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>متغيرات مستقلة :</p> <p>الودائع، الاستثمارات، التقدم، الربحية ونسبة الفائدة.</p>	<p>Aurangzeb</p> <p>2012</p> <p>Pakistan</p> <p>2010-2001</p>
<p>- يوجد تأثير لكفاءة التكلفة للبنوك على الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>- تركيز السوق له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وكذا مكوناته.</p> <p>- الصادرات ليست مهمة احصائيا .</p> <p>- تكوين رأس المال الثابت له أهمية للناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>- اختبار استقرارية العينة</p> <p>- مصفوفة الارتباط</p> <p>- تقدير أربعة نماذج</p> <p>- تختلف من مزيج التدابير</p> <p>* مؤشرات تركيز السوق المصرفية</p> <p>( C3 . HHI )</p> <p>* مؤشرات أخرى (ROA.ROE)</p>	<p>المتغيرات :</p> <p>- الناتج المحلي الاجمالي</p> <p>- اللوغاريتم الطبيعي للاستهلاك النهائي</p> <p>- لوغاريتم ط لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي</p> <p>- لوغاريتم ط للصادرات . لوغاريتم طبيعي للواردات</p> <p>DEA فعالية البنك من حيث التكلفة</p> <p>C3 لوغاريتم طبيعي لتركيز السوق المصرفية</p> <p>HHI -</p> <p>ROA - ROE-</p> <p>DEA تم الاعتماد على التكاليف الإجمالية الكلية</p> <p>المخرجات: إجمالي القروض . مجموع الأوراق المالية الأصول الأخرى.</p> <p>المدخلات: الأموال المقترضة. رأس المال المادي. العمل.</p>	<p>Cândida Ferreira</p> <p>2012</p> <p>27 دولة للاتحاد الأوربي للفترة</p> <p>2008-1996</p>

<p>- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.</p> <p>وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي والودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي إ . هذه النسبة تدل على أن النمو الاقتصادي أمر حيوي للتنمية القطاع المالي في ملاوي.</p> <p>- غياب السببية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن القطاع المالي أقل تطوراً نسبياً في ملاوي.</p>	<p>نماذج معادلة الانحدار</p> <p><b>ARDL</b></p> <p>- اختبار التكامل المشترك</p> <p>- أسلوب <b>AFD</b></p>	<p>- الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي</p> <p>- وودائع البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي</p>	<p><b>Kisu Simwaka</b> <b>Thomas Munthali</b> <b>Austin Chiumia</b> <b>Gant Kabango</b></p> <p><b>2012</b> <b>Malawi</b></p> <p>2010-1980</p>
--	---	--	---

التتائج	الأسلوب	المتغيرات المدروسة	الدراسة
<p>- نتائج السببية لجرانجر : كل من (حجم البنوك، الائتمان للقطاع الخاص، الكفاءة المصرفية ) لا تسبب في النمو الاقتصادي.</p> <p>نتائج الإنحدار :</p> <p>- كل من الائتمان، المقدم من البنوك للقطاع الخاص، وحجم القطاع المصرفي، والكفاءة لا يؤثرون على النمو الاقتصادي.</p> <p>- التركيز المصرفي له تأثير على النمو الاقتصادي وهذا قد يشير إلى أن الزيادة في التركيز يعني ارتفاع المنافسة بين البنوك والتي تدفعهم لتقديم خدمة أفضل للاقتصاد.</p> <p>- يرتبط معدل نمو الودائع بشكل إيجابي مع كل من <b>GDPPC</b> . <b>GDPG</b> في كل نموذج.</p>	<p><b>OLS</b> -</p> <p><b>Grager</b> -</p>	<p>المتغير التابع:</p> <p><b>GDP</b> الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي</p> <p>بالأسعار الجارية</p> <p><b>GDPPC</b> الناتج المحلي الحقيقي للفرد</p> <p>بالأسعار الجارية</p> <p>المتغيرات المستقلة:</p> <p><b>IRS</b> - هامش سعر الفائدة</p> <p><b>ASSETS</b> - الأصول إلى إجمالي ن . م</p> <p><b>CONCS</b> - تركيز القطاع المصرفي</p> <p><b>CREDIT (-1)</b> - الائتمان للسنة الماضية</p> <p><b>CREDIT</b> - الائتمان للسنة الجارية.</p>	<p><b>Ali Awdeh</b></p> <p><b>2012</b> <b>Lebanon</b></p> <p>2011-1992</p>
<p>- عدم وجود تأثير لكل من (C1 و M1) على النمو الاقتصادي.</p> <p>- يرتبط حجم البنك بشكل سلبي مع النمو الاقتصادي. إلا أن نسبة الائتمان لها أثر إيجابي.</p> <p>- عدم وجود علاقة في أي من الاتجاهين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ماعدا نسبة إجمالي موجودات القطاع المصرفي كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي فإنها تسبب في النمو الاقتصادي.</p>	<p><b>OLS</b> -</p> <p><b>Grager</b> -</p>	<p>- الناتج المحلي الحقيقي للفرد.</p> <p><b>C1</b> - نسبة النقد خارج المصارف من إجمالي المعروض النقدي.</p> <p><b>M2</b> - نسبة عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p><b>F</b>- إجمالي موجودات القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي إ .</p> <p>- نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة مؤية من إ الائتمان.</p>	<p><b>Idries Mohammed</b> <b>Al-Jarrah et al,</b> <b>2012</b> <b>Jordan</b> 2011-1992</p>

<p>- في نيجيريا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية باستخدام الائتمان المصرفي للقطاع الخاص.</p> <p>- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية باستخدام النظام المصرفي.</p> <p>- في جنوب إفريقيا : وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باستخدام النظام المصرفي.</p> <p>- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي إلى السوق المالية باستخدام متغيرات سوق الأسهم.</p>	<p>VAR - - نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM - المعمم دفعة GIRF الاستجابة - تحليل التباين VDC</p>	<p>متغيرات لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي :</p> <p>- الناتج المحلي للفرد الواحد - الانفتاح التجاري - معدل الإقراض العقاري</p> <p>المتغيرات لدراسة السببية :</p> <p>- الائتمان المصرفي للقطاع الخاص BCP - المطلوبات السائلة LL - الإئتمان المحلي للقطاع الخاص DCP</p>	<p>Houssem Rachdi Hassene Ben Mbarek 2011</p> <p>10 دول 4 من مجموعة شمال افريقيا والشرق الأوسط + 6 من منظمة التعاون والتنمية 2006 -1990</p>
<p>- كفاءة القطاع المالي تلعب دورا مستقلا في تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة شرق افريقيا.</p> <p>- كفاءة البنك ترتبط بشكل ايجابي مع النمو الاقتصادي.</p> <p>- وجود تأثير ايجابي للائتمان المخصص للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية على النمو الاقتصادي.</p> <p>- كينيا أقل كفاءة مقارنة مع أوغندا وتنزانيا حسب لوحة تقدير البيانات.</p>	<p>DEA - - لوحة تقدير البيانات</p>	<p>متغيرات الكفاءة :</p> <p>IOCR : نسبة رأس المال الناتج الإضافية FDI : K : اجمالي المخزون من رأس المال ERD : الإنفاق على البحث والتطوير GPDI : الدخل المتاح INI : ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع SANTNGS :</p>	<p>Pantaleo J. Kessy 2008 Tanzania, Kenya and Uganda 2005-1994</p>
<p>- هامش الفائدة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.</p> <p>- حجم الائتمان المصرفي لا يسرع في النمو الاقتصادي.</p>	<p>نموذج لوحة الاثار الثابتة</p>	<p>- الناتج المحلي الاجمالي. - الهامش بين أسعار الفائدة بين القروض والودائع. - الإئتمان المحلي للقطاع الخاص.</p>	<p>Tuuli Koivu 2002 25 بلد 2000-1993</p>

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الدراسات السابقة

### المبحث الثاني: مناقشة الدراسات وموقع الدراسة الحالية منها

بعد عرضنا للدراسات السابقة للموضوع، سنقوم بمناقشة هذه الدراسات اعتمادا على عدة معايير مختلفة قصد معرفة الاختلاف بينها، ومن ثم توضيح موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.



وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات التطور المصرفي بالنمو الاقتصادي، كما اعتمدت بعض الدراسات (Idries Mohammed Al-) (Ahmed Hamed 2013، Ali Awdeh 2012، Jarrah et al, 2012) على مؤشر حجم البنك (إجمالي الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي Assets to GDP) وهذا لأن ارتفاع هذا المؤشر يعكس زيادة حجم النشاط المصرفي وارتفاع قدرته على القيام بوظائفه، وبالتالي معرفة ما إذا كان هذا المؤشر يؤثر على النمو الاقتصادي أو لا، إذ اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية حول مدى تأثير حجم النظام المصرفي على النمو الاقتصادي.

كما أن بعض الدراسات (Sheilla Nyasha 2015، Ahmed Hamed 2013، Rym Ayadi 2013) أضافت متغيرات خاصة بالسوق المالية محاولة في ذلك معرفة أثر الأسواق المالية على النمو الاقتصادي. إلا أن دراستنا الحالية ستعتمد على مؤشرات القطاع البنكي فقط.

أما عن حجم العينات، فمن خلال عرض هذه الدراسات نلاحظ أن بعضها اعتمد على توسيع عينة الدراسة وهذا باعتماد عدة بنوك لمختلف البلدان ومن أبرزها دراسة (Cândida Ferreira 2012) التي أجريت على 27 دولة للاتحاد الأوروبي، أما دراسة (Kjosevski 2014 Mihail Petkovski & Jordan) فقد اختارت 16 دولة أوروبية للفترة ما بين 1991-2011، وكذا دراسة (Hassene Ben Mbarek و Housseem 2011) التي أجريت على 10 دول ستة منها دول منظمة التعاون الاقتصادي وأربعة دول من إفريقيا وشرق آسيا، أما بقية الدراسات فقد أجريت على البنوك لبلد واحد أو اجراء مقارنة بين بلدين مختلفين، ومن حيث مدة الدراسات فنلاحظ أن أدها عشرة سنوات وهي فترات مقبولة لإجراء الدراسة التجريبية.

من حيث اجراءات الدراسة، اختلفت الدراسات في الأساليب والنماذج المستخدمة وهذا حسب طبيعة بيانات كل بحث لاختبار العلاقة بين التطور المصرفي بالنمو الاقتصادي، كما سعت دراسات أخرى إلى تطبيق اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test مثل (Mohammed 2012، UMAR BIDA NDAKO 2012، Aurangzeb 2012، Idries) (Ahmed Hamed 2013، Ali Awdeh 2012)، وهذا لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، بحث اختلفت النتائج حول وجود علاقة سببية بين المتغيرات. كما أشارت دراسة (Ahmed Hamed 2013) إلى أهمية السوق المالية في عملية التنمية الاقتصادية، زيادة على ذلك توصلت الدراسة إلى أن أهمية السوق المالية أكثر وضوحاً وتأثيراً مقارنة بتأثير القطاع البنكي على النمو الاقتصادي، وعليه حاولت بعض الدراسات التنوع في المتغيرات لتوسيع نتائج البحث، حيث أن دراسة (Cândida Ferreira 2012) كما ذكرنا استخدمت كل من المردودية المالية والاقتصادية وكذا قياس الكفاءة البنكية، إضافة إلى قيم الصادرات والواردات ورأس المال الثابت وكذا قياس التركيز المصرفي، ومعرفة أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي. وكذا دراسة (2017 Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh) اعتمدت على مؤشرات ربحية البنوك إضافة إلى مؤشرات التطور المصرفي الأردني.

يمكن القول بأنه من خلال هذه الدراسات التجريبية على مختلف المستويات، لاحظنا تضارب في النتائج، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تعدد أساليب للاقتصاد القياسي التي لا تساعد في الوصول إلى نتيجة واحدة، وفي الواقع أن النتائج التجريبية غامضة وتختلف وفقا

لاختيار المتغيرات المالية وطريقة التقدير ومدى صحة البيانات المالية، حيث تشير هذه المناقشات التجريبية ليس فقط أنه لا يوجد اتفاق حول دور التمويل في النمو الاقتصادي، ولكن أيضا أنه لا يوجد اتفاق على اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي في العديد من الأبحاث، والعلاقة الإيجابية بين الأداء والتطور المصرفي بالنمو لا تزال شحيحة ولم تحسم العلاقة السببية في ذلك خاصة في الدول النامية، والجدير بالذكر أن النتائج التي أعلن عنها في هذه الدراسات هي في كثير من الأحيان غير حاسمة، فمثل هذه العلاقة ليست ميكانيكية الطابع بحيث تكون مؤكدة الحدوث بوجود قطاع الوساطة المالية، إذ أن قطاع الوساطة المالية في ظل الانفتاح العالمي والتحرك اليسير للسيولة في القنوات التنموية وغير التنموية، والتشريعات المصرفية، والبيئة الاقتصادية العامة عوامل ذات أثر في تحقيق القدرة التأثيرية الإيجابية للوساطة المالية خاصة القطاع البنكي في النمو الاقتصادي.

نلاحظ أن جل الدراسات الواردة هدفت إلى البحث في العلاقة بين تطوير القطاع المالي خاصة القطاع البنكي على النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات اختلفت من حيث أحجام العينات المختارة لكل دراسة وفترة الدراسة التي كانت كلها بيانات سنوية طويلة المدة أديها عشرة سنوات، وهو ما يساعد في الحكم على طبيعة الظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن من استخدام النماذج القياسية بطريقة صحيحة، فكما هو معروف أن صغر العينة قد يؤثر على طبيعة استخدام الأداة القياسية المعتمدة وبالتالي على صحة النتائج.

### المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

بعد اطلاعنا على مختلف الدراسات السابقة الخاصة بقياس تأثير الأداء المالي والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي، لاحظنا وجود عدد كبير من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي في الدول الأجنبية، إلا أن الملاحظ أنها ركزت على مؤشرات التطور المالي صفة عامة، وهو نفس الشيء بالنسبة للدراسات الجزائرية فنلاحظ أن جلها خاص بالتطور المالي سواء القطاع البنكي أو السوق المالي أو ادخال متغيرات أخرى للاقتصاد ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي فدراستنا ستقتصر على تأثير القطاع البنكي فقط.

أما بالنسبة للدراسات التي حاولت تناول موضوع النمو الاقتصادي فقد اختلفت من حيث جوانب الدراسة، منها من حاولت الكشف عن العلاقة بين دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، وأيضا تأثير كل من (الصادرات النفطية، النشاط السياحي في الجزائر، التحرير التجاري وكذا دور تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية) على النمو الاقتصادي للجزائر، هذه المواضيع وغيرها تناولت بكثرة في الدراسات التجريبية من قبل، وعليه تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول محددات النمو الاقتصادي من حيث البحث في مدى تأثير هذه المحددات على مستوى النمو الاقتصادي للجزائر، وفيما يخص جانب تقييم الربحية للبنوك الجزائرية فدراستنا الحالية تعتبر امتدادا للدراسات السابقة والتي تبحث في محددات الربحية للبنوك إلا أنها تختلف من حيث المكان والزمان، وعليه ما يميز الدراسة الحالية أنها جمعت بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك وكذا مؤشرات التطور المصرفي ومعرفة مدى تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي والممثل بالنتائج المحلي الإجمالي.



بالرغم من النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، إلا أنها لا توصلد الباب أمام دراستنا الحالية، والتي نأمل من خلالها أن تساهم في موضوع تأثير القطاع البنكي على النمو الاقتصادي لا سيما في البيئة الجزائري، وكذا التحقق من ملاءمة نتائج بعض تلك الدراسات في البيئة البنكية الجزائرية.

تهتم الدراسة الحالية بقياس ربحية البنوك التجارية ومعرفة العلاقة بين مؤشرات الربحية إضافة إلى مؤشرات أخرى خاصة بتطور النظام المصرفي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014، وعليه سنحاول في أدوات الدراسة من خلال :

- التنوع في استخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي؛
- استخدام الطريقة المعلمية المتمثلة في نماذج معطيات طويلة لدراسة محددات الربحية البنكية، إذ اقتصرت الدراسة على مؤشرين لقياس الربحية للبنوك التجارية وهما (العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول)؛
- في الأخير سنحاول معرفة مدى تأثير تطور أداء البنوك الجزائرية على مؤشر النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم وتحليل لبعض الدراسات السابقة لموضوع بحثنا والتي انقسمت إلى نوعين أو قسمين من الدراسات، دراسات خاصة بتقييم الربحية البنكية والتي نسعى من خلالها إلى معرفة العوامل المحددة لربحية البنوك المعتمدة في الدراسات السابقة ومدى تأثيرها على ربحية البنوك، أما القسم الثاني من الدراسات فقد تناولنا فيه دراسات متعلقة بعلاقة الأداء البنكي والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي، حيث اعتمدنا في عملية البحث على الدراسات الحديثة لمقارنة نتائجها بالدراسة الحالية، وكذا التركيز على العوامل أو المحددات المعتمد في التأثير على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من خلال عرض وتقييم الدراسات السابقة أن دراستنا الحالية اعتمدت في جانب تقييم الأداء المالي والربحية البنكية على المحددات الداخلية للعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة للموضوع، وعليه من خلال هذا البحث سنحاول معرفة مدى تأثير المتغيرات المعتمدة على ربحية البنوك الجزائرية للفترة 2005-2014، حيث اعتمدنا على الدراسات السابقة والتي انحصرت خلال المدة (2010-2015). أما بالنسبة للقسم الثاني من الدراسات والمتعلق بالدراسات حول علاقة الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي فنلاحظ تنوعها من حيث استخدام المتغيرات، فمنها من اعتمدت على مؤشرات التطور المصرفي ومنها من اضافة متغيرات أخرى خاصة بالاقتصاد الكلي مثل ( التضخم، سعر الصرف ..)، وعليه فدراستنا الحالية سنعتمد على خمسة محددات للنمو الاقتصادي منها اثنين خاصين بالأداء المالي، وثلاثة محددات متعلقة بالتطور المصرفي، وهي المتغيرات المستخلصة من الدراسات السابقة.

سنحاول من خلال القسم الثاني من البحث (الجانب التطبيقي) القيام بدراسة تجريبية لعلاقة الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي للجزائر من خلال البيانات المالية للبنوك خلال الفترة 2005-2014، وكذا مقارنة النتائج المتحصل عليها بنتائج الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الثالث:

## الدراسة الاحصائية والوصفية

تمهيد:

تعدد محددات النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب هيكلية الاقتصاد وبنية قطاعاته المختلفة، ولا يخرج القطاع البنكي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود جدل بين الاقتصاديين حول تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى صحة هذه الفرضية ووجود تأثير لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الإقتصادي، من هنا هدفت هذه الدراسة لقياس التأثير لمؤشرات الأداء والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بيانات سنوية خلال الفترة 2005-2014 ، إذ تشمل هذه الدراسة خمس مؤشرات، ثلاثة مؤشرات خاصة بالتطور المصرفي وإثنين منها خاصة بربحية البنوك.

وعليه من خلال تطبيق الإطار النظري للعلاقة بين التطور المصرفي والنمو الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري، وباستخدام بيانات نماذج بانل وكذا سلسلة زمنية عن مؤشر النمو الإقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التطور المصرفي، نأمل من خلالها إلى إظهار علاقة تأثير للقطاع البنكي على النمو الإقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول : المنهج، عينة وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث مجموعة أبعاد تتمثل في منهجية تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وفترة الدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة وكذا مصادر جمع البيانات، وتصميم الدراسة من حيث التعريف بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وقياسها، وكذا شرحا للأسلوب الإحصائي المعتمد في الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى تحديد فرضيات ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

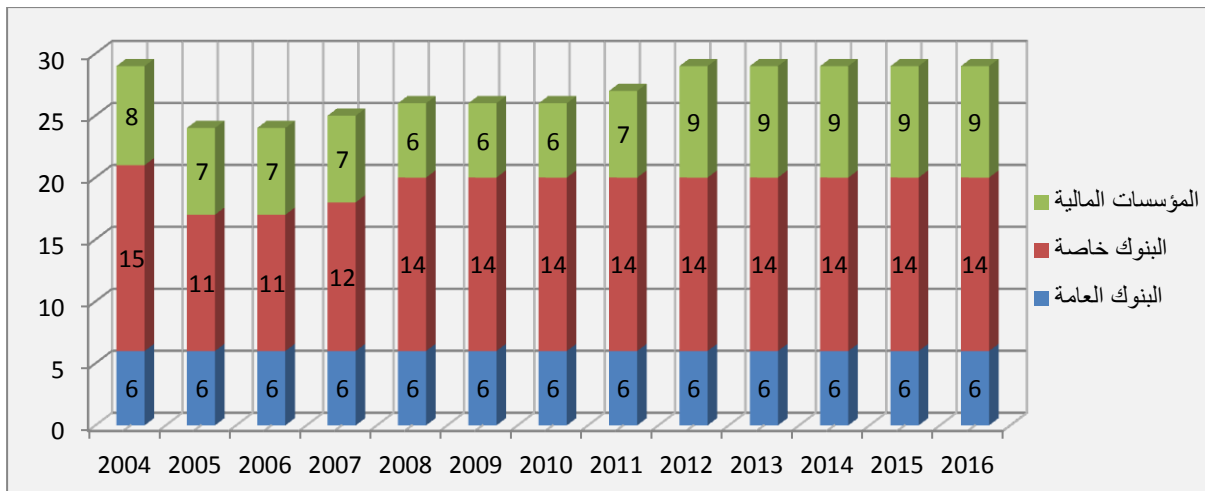
المطلب الأول : مجتمع، عينة وفترة الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعريف بمجتمع الدراسة والذي يمثل النظام المصرفي الجزائري من خلال تقديم لطبيعة البنوك الجزائرية وكذا بعض مميزات النظام المصرفي الجزائري، ومن ثم تقديم لعينة وفترة الدراسة المعتمدة في البحث.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتكون النظام المصرفي الجزائري من عشرين (20) بنكا تجاريا منها ستة (06) بنوك عمومية، و (13) بنك خاص، و (08) مؤسسات مالية منها مؤسسة مالية واحدة خاصة، إضافة إلى (07) مكاتب تمثيل، حيث لا تزال المنظومة المصرفية الجزائرية تعرف تطورات وتغيرات متواصلة، إذ بلغ عدد البنوك مع نهاية 2016 إلى 29 بنكا ومؤسسة مالية، والشكل التالي يبين تطورها عبر الزمن.

الشكل رقم (1.3): هيكل النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2004-2016)



La source: Banque d' Algérie, Rapport annuelle :2004-2016

لقد مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة اصلاحات والتي من شأنها أن تطور العمل المصرفي، وعليه يمكن القول أن بيئة العمل المصرفي الجزائري لا تزال تمتاز ببعض المواصفات أو إن صح القول جملة من التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري ونذكر منها:

- صغر حجم رأسمال البنوك: فعلى الرغم من التطور الحاصل في رؤوس أموال البنوك الجزائرية، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن تحدي صغر الحجم هذا يثير مشاكل مالية خطيرة لهذه البنوك، كما يجد من قدرتها التنافسية في ظل ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تكتلات مصرفية واندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية، وعليه فقد أصدرت السلطات النقدية النظام رقم 04-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب أن توفره البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها. والشكل التالي يبين تطور رؤوس الأموال للبنوك العمومية الجزائرية خلال (2008-2014).

الجدول رقم (1.3): تطور رؤوس أموال البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2014) الوحدة: مليون د.ج

البنك	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
<b>BNA</b>	14 600	14 600	14 600	14 600	14 600	14 600	14 600
<b>BEA</b>	24 600	24 600	24 600	24 600	24 600	24 600	24 600
<b>BADAR</b>	33 000	33 000	33 000	33 000	33 000	33 000	33 000
<b>BDL</b>	15 800	15 800	15 800	15 800	15 800	15 800	15 800
<b>CPA</b>	25 300	25 300	25 300	25 300	25 300	25 300	25 300

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنوك الجزائرية

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق هو أن رؤوس أموال البنوك العمومية الجزائرية كانت ثابتة خلال فترة (2008-2014) ولم تحدث أي زيادة عليها.

- هيكل ملكية البنوك: تواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني؛ كما تبقى شبكة وكالات البنوك الخاصة محدودة على الرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات لها خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تتواجد البنوك العمومية في جميع الولايات، في حين تتوسع شبكة البنوك الخاصة أساساً في شمال البلاد. يساهم تطور أنشطة البنوك الخاصة في تنمية المنافسة السليمة، سواء على مستوى تحصيل الموارد أو من حيث توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء. في نهاية ديسمبر 2015 بلغ عدد وكالات شبكة البنوك العمومية 1 123 وكالة و 346 وكالة بالنسبة للبنوك الخاصة و 88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1113 وكالة، و 325 وكالة و 88 وكالة على التوالي في نهاية 2014. وبذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1557 مقابل 1526 في 2014، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25660 نسمة، مقابل 25630 نسمة في 2014.<sup>1</sup>

من حيث حجم الأصول البنكية نلاحظ أن البنوك العمومية العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير، تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الأصول حيث نجد أن متوسط حصة هذه البنوك من إجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2014) يفوق 89 %، وهذا نتيجة أن البنوك العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير تستأثر بنسبة عالية من نشاط منح القروض وبالتالي يكون حجم أصولها كبير.

<sup>1</sup> التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2015، ص 91.

## الفرع الثاني: عينة الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر، كان هدفنا هو أن تكون الدراسة شاملة لكل البنوك الجزائرية ولكن لبعض الظروف تم استبعاد بعض البنوك، وعلى هذا الأساس تم تحديد عينة الدراسة، حيث قمنا بإدراج ثلاثة عشر بنكا كعينة للدراسة، إذ أنها تمثل أهم البنوك والأكثر قوة ونشاطا من حيث كمية وقيمة التداول، حيث شملت خمسة بنوك عمومية وهي (البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR، القرض الشعبي الجزائري CPA) وثمانية بنوك أجنبية خاصة (بنك البركة الجزائري BARAKA، بنك سوسيتي جنرال SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك بي ان بي الجزائري BNP، بنك ناتيكسيس Natixis، بنك الخليج الجزائري AGB، هوسينج\* بنك Housing، بنك TRUST)، وقد تم استبعاد بعض البنوك لعدم توافرها مع شروط الدراسة وهي:

- تم استبعاد البنوك التي لم تزاوّل نشاطها خلال فترة الدراسة (2005-2014) والمتمثلة في: بنك السلام، بنك HSBC Algeria، بنك كاليون الجزائري وفرانس بنك Fransa Bank.

- تم استبعاد بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP لعدم توفر المعطيات الكافية وكذا بنك سيتي بنك Citi Bank.

## الفرع الثالث: فترة الدراسة ومصادر البيانات

شملت الدراسة فترة عشر سنوات والتي امتدت من سنة 2005 إلى سنة 2014 للبنوك محل الدراسة، وقد تم اعتماد هذه الفترة لأهميتها، حيث عرفت تنفيذ برامج الإنعاش وتوظيف النمو الإقتصادي للجزائر، ومنه يمكن القول أن الدراسة تستخدم بيانات زمنية مقطعية متوازنة Balanced Panel Data. وقد تم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من: التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة بيانات Bankscope للفترة 2005-2014. وكذا موقع البنك الدولي.

## المطلب الثاني: منهج وأدوات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم لمنهج وأدوات الدراسة المعتمدة في البحث من خلال الفرعين التاليين:

## الفرع الأول: منهج الدراسة

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على

\* تم اعتماد بنك Housing رغم أن سنة بداية مزاولة نشاطه كانت 2006، لكن لأهمية البنك وحجمه تم تقدير قيم سنة 2005 لكي لا يتم استبعاده من الدراسة.

الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، كما تم استخدام أسلوب المسح المكتبي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل المرتبطة بالموضوع.

### الفرع الثاني: أدوات الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، والقياسية، والمتمثلة في:

✓ الأدوات الإحصائية والإحصائيات الوصفية : - متوسط الحسابي؛ - الإنحراف المعياري؛ - معامل الاختلاف؛

- مصفوفة الارتباط؛

✓ ومن أجل حساب ما سبق تم الإستعانة بالبرامج التالية: - برنامج Microsoft Excel 2007؛

- برنامج EVIEWS 9؛ - برنامج SPSS20.

### المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نشرح أهمية المتغيرات المعتمدة في الدراسة، وكذا الأثر المتوقع لها مع تقديم للفرضيات التي سيتم اختبارها.

يهدف قياس وتحليل أثر الوساطة المالية (الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، استخدمنا بيانات سنوية لستة (06) متغيرات، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الإعتماد على متغيرين وهما نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على الأموال الخاصة كمؤشرات لربحية البنوك وكمقياس لأدائها المالي، إضافة إلى متغيرين آخرين وهما (إجمالي الإئتمان المصرفي المقدم للقاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي) كمؤشرات لقياس تطور الجهاز المصرفي الجزائري، لأنها تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، وبالتالي سندمج في هذا الفصل بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك ومؤشرات التطور المصرفي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي للجزائر، أما المتغير التابع فهو ممثل بالناتج المحلي الأجمالي كقياس للنمو الاقتصادي، ومن خلال الدمج بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك ومؤشرات التطور المصرفي يمكن القول أن الدراسة هنا ستصبح دراسة اختبار العلاقة بين التطور المالي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي للجزائر. وعليه تبعا للدراسات القياسية ومدى توفر الإحصائيات لكل السنوات فقد كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

### - المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محليا من الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية، وبالتالي فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لها أهمية محورية سواء في قياس الأداء الاقتصادي للمجتمع أو التنبؤ باتجاهات مساره في المستقبل أو في صنع السياسات الاقتصادية المختلفة، وعليه يمثل المتغير التابع الذي نريد تفسير سلوكه خلال فترة الدراسة في



دراسة النمو الإقتصادي. فمن خلال الدراسات السابقة في الموضوع فقد تم الإعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الإقتصادي (Athenia Bongani 2014 . Rym Ayadi, et All2013 . Cândida Aurangzeb 2012 . Ali Awdeh 2012. Ferreira 2012) والتي يعد من أهم المؤشرات المستخدمة كمقياس للنمو الاقتصادي والواسع الانتشار والمتكرر في الدراسات التطبيقية السابقة.

- **المتغيرات المستقلة:** سنعتمد في هذا الجزء من الدراسة على متغيرات مستقلة خاصة بالأداء المالي للبنوك وهي نسبة كل من العائد على الأصول والعائد على المردودية المالية، وهي نفس القيم التي تم اعتمادها في الفصل السابق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نستخدم ثلاثة متغيرات أخرى والتي تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، والتي سنستعرضها كالتالي:

✓ **نسبة العائد على الأصول ROA :** تعرف على أنها النسبة بين النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول، والتي تقيس قدرة البنك على استخدام موارده المتاحة وتحقيق عوائد مختلفة المصادر، فهي تشير إلى مدى قدرة الإدارة في تحويل الأصول إلى صافي الأرباح، ويعتبر كذلك الأكثر استخداما في المقارنة بين ربحية البنوك، كما تم استخدامه في دراسة كل من (2017) Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh, و Cândida Ferreira 2012 ) كمتغير مؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي نتوقع العلاقة الإيجابية بين نسبة العائد على الأصول والناتج المحلي الإجمالي.

✓ **نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE :** وتسمى العائد على حقوق الملكية، وتعرف على أنها النسبة بين النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة، وتسمى مردودية المساهمين لأنها تمكن من تقييم الأموال المستثمرة في الأسهم، فمعدل العائد على حقوق الملكية هو نسبة العائد على كل دينار من الأسهم المستثمرة في البنك، وهي تمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وقد تم اعتماد هذا المؤشر في دراسة ( Cândida Ferreira 2012). وبالتالي نتوقع العلاقة الإيجابية بين نسبة العائد على الأموال الخاصة والناتج المحلي الإجمالي.

✓ **مؤشر السيولة M2/GDP (المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي):** يتمثل مؤشر السيولة في عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس مستوى العمق المالي، حيث M2 تمثل قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها قيمة الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير، وتعكس هذه النسبة أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو. مع افتراض أن حجم القطاع المالي مرتبط إيجابا مع الخدمات المالية<sup>1</sup> (King; Ross 1993) Levine، إلا أن هذا المؤشر لقي انتقادا خاصة عند استعماله في حالة الدول النامية لأن تقريبا ومعظم الكتلة النقدية موجودة خارج المنظومة المصرفية، وهو الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية وبالتالي في هذه الحالة قد لا يعطي تمثيل جيد لحجم الوساطة المالية.

<sup>1</sup> King, R. and R. Levine, (1993) "Finance, Entrepreneurship and Growth: Theory and Evidence". **Journal of Monetary Economics**, 32: 513-542.

## ✓ مؤشر الائتمان: نسبة PC/GDP (إجمالي الائتمان للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي Private sector

(Credit to GDP): يقيس هذا المؤشر حجم الوساطة المالية وأهميتها في تمويل النشاط الإقتصادي، هذا المقياس يعكس بطبيعة الحال وظيفة الوسطاء الماليين كمؤسسات تعمل على حشد المدخرات ثم توجيهها إلى وحدات العجز في القطاع الخاص، إن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي للتمويل، وهو لا يدل فقط على مستويات أعلى من حجم الاستثمارات، إنما تعني زيادة في تطور القطاع المالي.<sup>1</sup> وبعبارة أخرى تعني زيادته زيادة حجم وعمق النظام المالي، وتوصلت كثير من الدراسات إلى أن مؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص له تأثير إيجابي وذو دلالة احصائية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أمثال Levine et al (2000) أن هذا المؤشر هو أفضل مقياس لتطور القطاع المصرفي لأنه يأخذ بعين الاعتبار فقط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ويستثني الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام وباقي المؤسسات الغير خاصة. كما يستبعد هذا المؤشر الائتمان الصادر من قبل البنك المركزي وبنوك التنمية وبالتالي فإنه مقياس أكثر دقة للدخار الذي يمنحه الوسطاء الماليين للقطاع الخاص. حيث أن هذا المؤشر يعتبر الأكثر استعمالاً في جميع الدراسات التجريبية تقريبا في هذا المجال.

يتضح من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها أن المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر كمؤشر لقياس النمو الإقتصادي للجزائر وهذا اعتماداً على الدراسات السابقة، أما المتغيرات المستقلة فهي مقسمة إلى صنفين: متغيرين لقياس ربحية البنوك (ROE . ROA) وثلاثة متغيرات كمؤشرات للتطور المصرفي وهي (إجمالي الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي، المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الائتمان للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي)، وبالتالي سنقوم بدراسة تطبيقية قياسية لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي للجزائر

<sup>1</sup> Kabir Hassan . Benito M, Sanchez and Yu Jung-Suk (2011) . financial development and economic growth : New evidence from panel data. *The Quarterly Review of Economics and Finance* 51, pp:88-104 , p 91.

جدول رقم (2.3) : المؤشرات المصرفية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	الأثر المتوقع	دراسات وأبحاث
ROA	تأثير ايجابي	Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh 2017 Cândida Ferreira 2012, Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan 2014
ROE	تأثير ايجابي	Cândida Ferreira 2012
M2	تأثير ايجابي	Idries Mohammed Al-Jarrah et al, 2012. Athenia Bongani Sibindi 2014. DR. B. C. EMECHETA 2014 Benson Mayowa Odufuye 2017
CRPR	تأثير ايجابي	Soltani Hassen 2014. Ahmed Hamed 2013. Mihail Petkovski 2014. Rym Ayadi, et All 2013. Kisu Simwaka 2012. Idries Mohammed Al-Jarrah et al, 2012. DR. B. C. EMECHETA 2014. Tuuli Koivu 2002 Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha 2014

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الدراسات السابقة

#### المبحث الثاني: الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات

يعد فحص الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة كخطوة منهجية في كل الدراسات الاحصائية التطبيقية، التي تدرس وجود واتجاه العلاقات بين المتغيرات، سنحاول من خلال هذا المبحث الكشف عن الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة، التي من الممكن أن تفسر التغيرات الحاصلة في تطور النمو الإقتصادي للجزائر ممثلا بإجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى تحليل تطور هذه المؤشرات الخاصة بالأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي خلال الفترة (2005-2014)، لهذا الغرض سنستخدم مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، وعليه يتم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج spss20 و برنامج Excel 2007.

#### المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنقوم بحساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج spss20 و Excel 7 مثل حساب المتوسط، الإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما سنقوم بتقديم وتوضيح للنماذج المعتمدة في الدراسة.

جدول رقم (3.3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives						
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	Variance
<b>GDP</b>	130	5,518510	5,625490	5,56759800	,034206439	,001
<b>ROA</b>	130	-,021170	,065831	,01770373	,012673445	,000
<b>ROE</b>	130	-,23295	0,29869	,13534377	,124392742	,015
<b>M2</b>	130	,501770	,709290	,60709000	,057604621	,003
<b>CRPR</b>	130	,119290	,183770	,14392700	,020291010	,000
<b>N valide (listwise)</b>	130					

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج spss 20

**1. الناتج المحلي الإجمالي:** يتبين من قيم المتغير (GDP) إن لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المحقق في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أدنى قيمة 5,518 مسجلة سنة 2005، وأعلى قيمة 5,625 مسجلة سنة 2014، بمتوسط بلغ 5,567 وبانحراف معياري 0,034 ، ومنه فإن معامل الاختلاف هو 0,01% الذي يؤثر على التقلب الطفيف لقيم هذه المتغيرة.

**1. معدل العائد على الأصول:** يتبين من قيم المتغير (ROA) أن معدل العائد على الأصول للبنوك خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أدنى قيمة (-2,11%) مسجلة سنة 2006 لبنك (ABC)، وأعلى قيمة (6,58%) مسجلة سنة 2010 لبنك (TRUST)، بمتوسط بلغ (1,77%) وبانحراف معياري 1,26% ، ومنه فإن معامل الاختلاف هو 0,00% الذي يدل على التقارب الكبير لقيم هذه المتغيرة خلال سنوات الدراسة وهذا لطبيعة المتغير والذي يعتبر نسبة مؤية.

**2. معدل العائد على الأموال الخاصة:** يتبين من قيم المتغير (ROE) أن معدل العائد على الأموال الخاصة للبنوك خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أدنى قيمة (-23,29%) مسجلة سنة 2006 لبنك (ABC)، وأعلى قيمة (29,86%) مسجلة سنة 2008 لبنك (BRAKA)، بمتوسط بلغ (13,53%) وبانحراف معياري 12,43% ، ومعامل الاختلاف هو 1,50% الذي يدل على التقارب الكبير لقيم هذه المتغيرة خلال سنوات الدراسة.

**3. السيولة M2 (% من الناتج المحلي الإجمالي):** يتبين من قيم المتغير (M2) أن عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كان محصورا بين أدنى قيمة (50,17%) مسجلة سنة 2005، وأعلى قيمة (70,92%) مسجلة سنة 2014، بمتوسط بلغ (60,70%) وبانحراف معياري (05,76%) ، ومنه فإن معامل الاختلاف هو 0,03% الذي يؤثر على التقلب الطفيف لقيم هذه المتغيرة، وذلك راجع إلى أن الزيادة في حجم النقود تبعثها زيادة متتالية للناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة (2005-2014).

**4. الإئتمان المقدم للقطاع الخاص CRPR (% من الناتج المحلي الإجمالي):** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة (PC) سجلت أدنى نسبة لها (11,92%) للبنوك وذلك سنة 2005، وأعلى نسبة لها (18,37%) سنة 2014، بمتوسط بلغ (14,39%) وبانحراف معياري (02,02%) ، ومنه فإن معامل الاختلاف هو 00% الذي يظهر عدم الاختلاف الكبير بين نسب هذه المتغير.

بالنسبة لمعدل العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة فقد تم التطرق لهما من خلال الفصل الثالث.

#### المطلب الثاني: الارتباط بين المتغيرات

تبين إشارة معامل الارتباط الموجبة والسالبة طبيعة العلاقة، الطردية (Positive Correlation) أو العكسية (Negative Correlation) على التوالي، بينما تبين قيمة معامل الارتباط  $r$  قوة العلاقة بين المتغيرين، لكن قبل أن نراعي إلى قيمة المعامل لا بد من دراسة الدلالة الإحصائية له، حيث يمكن أن يعطي  $r$  قيمة للارتباط، بينما لا توجد لا توجد دلالة إحصائية في الواقع بين هذه المتغيرات، من أجل ذلك نقارن القيمة الإحصائية Sig بمستوى المعنوية 5%، بحيث إذا كانت قيمة Sig أقل من 5% فإن قيمة

معامل الارتباط تختلف معنوياً عن الصفر، أي توجد دلالة إحصائية الارتباط الخطي بين المتغيرين، يمكن توضيح نتائج الارتباط بين المتغيرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4.3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Corrélations						
		GDP	ROA	ROE	M2	CRPR
GDP	Corrélacion de Pearson	1	,264**	-,044	,747**	,816**
	Sig. (bilatérale)		,002	,621	,000	,000
	N	130	130	130	130	130
ROA	Corrélacion de Pearson	,264**	1	,289**	,212*	,181*
	Sig. (bilatérale)	,002		,001	,015	,039
	N	130	130	130	130	130
ROE	Corrélacion de Pearson	-,044	,289**	1	-,092	-,069
	Sig. (bilatérale)	,621	,001		,300	,435
	N	130	130	130	130	130
M2	Corrélacion de Pearson	,747**	,212*	-,092	1	,918**
	Sig. (bilatérale)	,000	,015	,300		,000
	N	130	130	130	130	130
CRPR	Corrélacion de Pearson	,816**	,181*	-,069	,918**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,039	,435	,000	
	N	130	130	130	130	130

\*\* . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

\* . La corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج spss 20

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ وجود ارتباط بإشارة موجبة (علاقة طردية قوية) بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة (M2 و CRPR)، حيث بلغت درجة الارتباط 74,7 بالمائة و 81,6 بالمائة على التوالي مع وجود معنوية لمعامل الارتباط، وأيضاً وجود ارتباط موجب (علاقة طردية ضعيفة) بين (GDP) والمتغير المستقل (ROA) حيث بلغت درجة الارتباط 26,4 بالمائة و بالمائة مع وجود معنوية لمعامل الارتباط أيضاً، حيث أن الزيادة في (M2 ، CRPR ، ROA) يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

في حين وجود ارتباط سالب -0,044 دون دلالة إحصائية بين المتغير التابع (GDP) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يعني أن الزيادة في هذه النسبة تؤثر سلباً على قيمة الناتج المحلي.

المطلب الثالث: تطور متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع شرح وتفسير تطور متغيرات الدراسة المعتمد خلال الفترة (2005-2014)، والمتمثلة في مؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشرات الأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة) ومؤشرات التطور المصرفي (الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإئتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الأصول للبنك إلى الناتج المحلي الإجمالي).

1- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

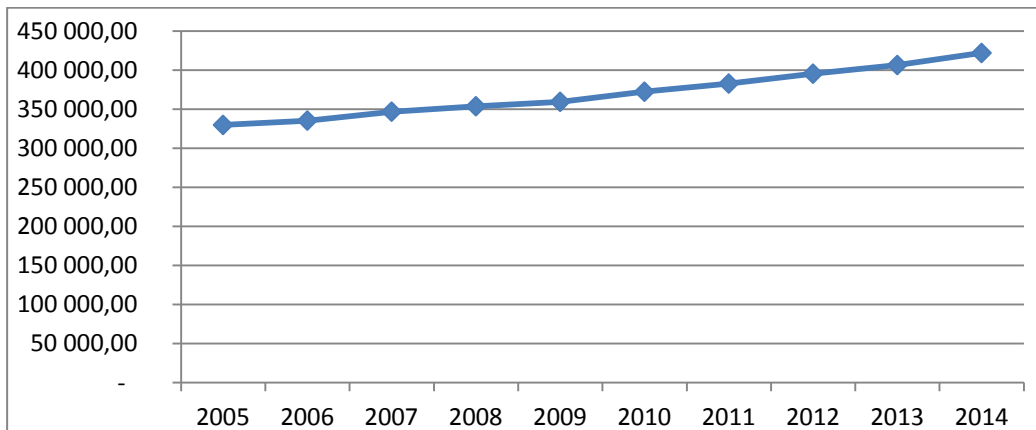
تكثسي دراسة الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي لبلد ما، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات المختلفة، وهو من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الإقتصادي، وعليه سنعتمد على هذا المتغير كمؤشر لقياس النمو الإقتصادي للجزائر خلال هذه الدراسة.

الجدول رقم (5.3): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر (2005-2014) و. (د ج)

	GDP
2005	329 997 741 500,00
2006	335 607 703 100,00
2007	347 018 365 000,00
2008	353 958 732 300,00
2009	359 622 000 000,00
2010	372 569 000 000,00
2011	383 001 000 000,00
2012	395 640 000 000,00
2013	406 717 920 000,00
2014	422 173 201 000,00

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (2.3): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر (2005-2014) و. (مليون د ج)



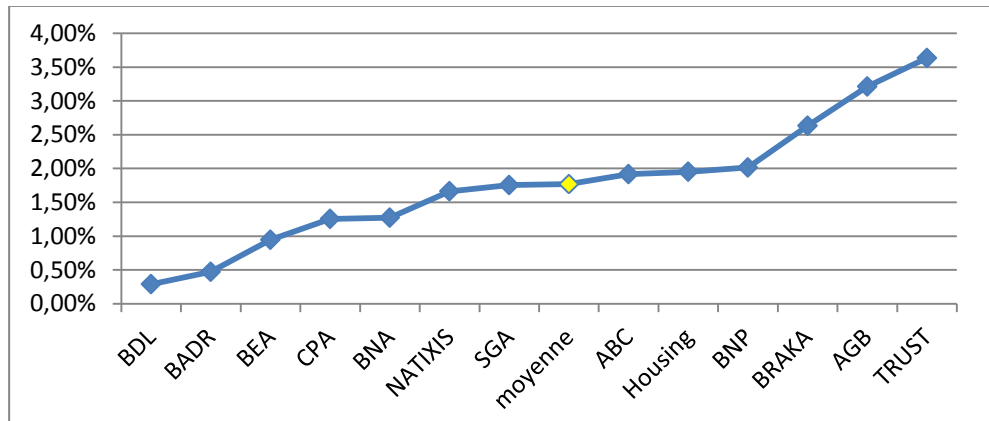
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (2.3) والذي يبين تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ تطور مستمر من سنة 2005 بقيمة (329997,74 مليون دينار) إلى (422173,2 مليون دينار) سنة 2014 بنسبة 28%، حيث نلاحظ إرتفاع مستمر لقيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك بسبب تطور أداء القطاعات (الزراعة، الأشغال العمومية) خاصة مع برامج الإنعاش الإقتصادي، كما تجدر الإشارة أن قطاع المحروقات كان هو المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الخام، إذ يحقق قطاع المحروقات النسبة الأكبر وذلك لأهمية هذا القطاع بالنسبة للجزائر.

## 2- نسبة العائد على الأصول (النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) أن قيم متوسط نسبة العائد على الأصول ROA للبنوك كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0,29% لبنك BDL، وأعلى مستوى بلغ 3,63% لبنك TRUST. وبمتوسط عام يقدر بـ 1,77%، كما أن الشكل رقم (3.3) يوضح أن 54% من البنوك كان تحت المتوسط والنصف الآخر فوق المتوسط، حيث يلاحظ أيضا أن كل البنوك العمومية كانت تحت المتوسط لمعدل العائد على الأصول للبنوك خلال سنوات الدراسة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3.3): متوسطات نسبة العائد على الأصول ROA

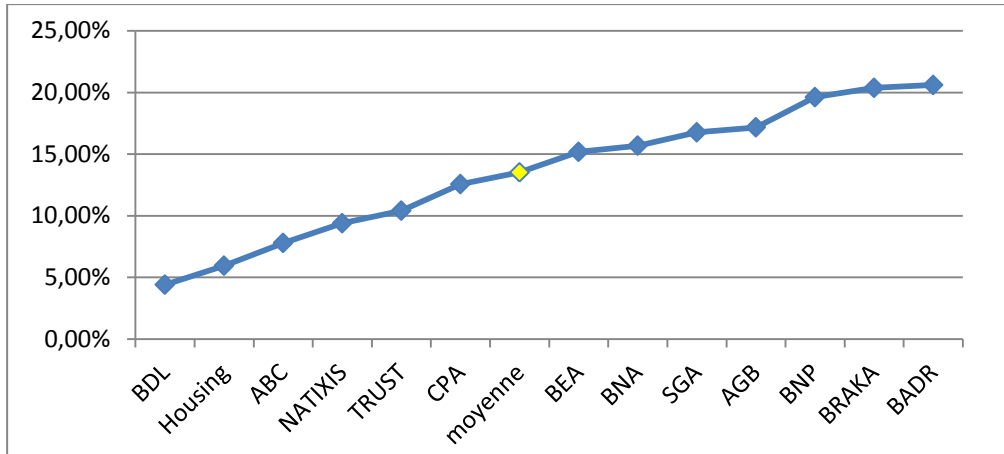


المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3.3)

## 3- نسبة العائد على الأموال الخاصة (النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة)

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (3.3) أن قيم متوسط نسبة العائد على الأموال ROE للبنوك أنها كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 4,41% لبنك BDL، وأعلى مستوى بلغ 20,61% لبنك BADR. وبمتوسط عام يقدر بـ 13,53%، كما أن الشكل رقم (3.3) يوضح أن 46% من البنوك كان تحت المتوسط والنصف الآخر فوق المتوسط، كما يلاحظ أنه عكس معدل العائد على الأصول فإن نسب العائد على الأموال الخاصة قد حققت البنوك العمومية نسب هامة وكانت أعلى نسبة لبنك BADR، أما بالنسبة لبنك BDL فقد حقق أدنى معدل في كل من العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة من بين البنوك المدروسة.

الشكل رقم (4.3): متوسطات نسبة العائد على الأموال الخاصة ROE

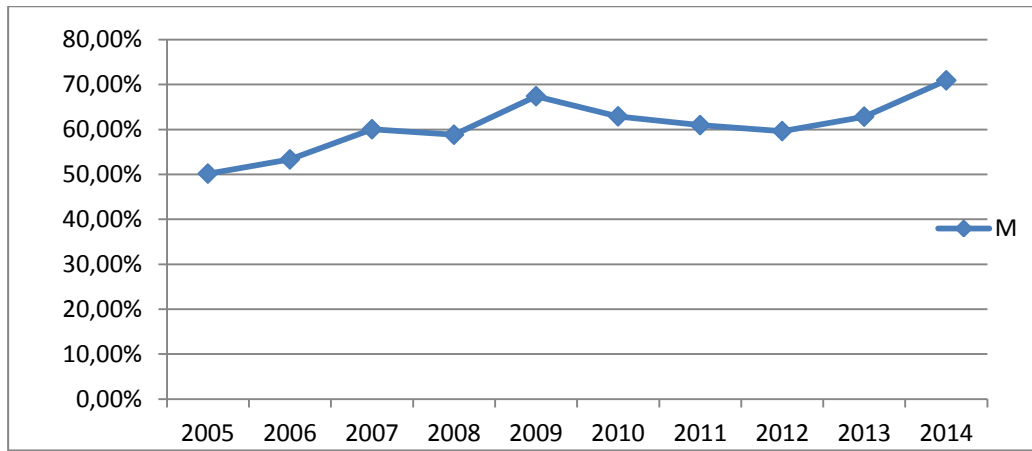


المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3.3)

#### 4- مؤشر السيولة ( الكتلة النقدية M<sub>2</sub> إلى الناتج المحلي الإجمالي)

يبين الشكل الموالي مؤشر رئيسي يستعمل في الدراسات المتعلقة بالتطور المالي وهو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (5.3): تطور نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال (2005-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال المنحنى السابق المتعلق بتطور نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعرف بمعدل سيولة الاقتصاد أنها في تزايد مقارنة بين سنتي 2005 و 2014، حيث تجاوزت هذه النسبة خلال هذه الفترة 50% في كل السنوات وهي نسب مرتفعة، إلا أن إرتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية مهمة، وسبب آخر وهو تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي حيث شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة كانت تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تطبيق ثلاث برامج تنمية



وهي برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) وكذا برنامج التنمية الخماسي (2010-2014). إضافة إلى سياسة رفع الأجور حيث تضاعف حجم الإنفاق الحكومي بشكل كبير ما نجم عنه ضخ سيولة هائلة في الإقتصاد الجزائري، غير أن إرتفاع هذه النسبة في القطاع المصرفي الجزائري قد لا يعني بالضرورة إرتفاع دور الوساطة المالية وإنما هذا الإرتفاع في المؤشر قد يفسر خصوصا في الجزائر بارتفاع الإنفاق الحكومي وتطور النشاط في السوق غير الرسمية. والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية ومكوناتها للجزائر خلال الفترة 2000 - 2015.

جدول رقم (6.3): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2000 - 2015 الوحدة: مليار دينار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5994,6	4933,7	4146,9	3738	3354,9	2901,5	2473,5	2022,5	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>
4233,6	3167,6	2422,7	2160,5	1631,0	1416,3	1238,5	1048,2	النقد 1
1284,5	1081,4	921,0	874,3	781,3	664,7	577,2	484,5	نقد خارج البنوك (ورقية) 1-1
2949,1	2086,2	1501,7	1286,2	849	751,6	661,3	563,7	نقد كتابية 2-1
1761,0	1766,1	1724,2	1577,5	1723,9	148,5	1235	974,3	أشباه النقد 2
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
13704,5	13686,7	11941,5	11015,1	9929,2	8162,8	7173,1	6955,9	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>
9261,2	9603,0	8249,8	7681,5	7141,7	5638,5	4944,2	4964,9	النقد 1
4108,1	3658,9	3204,0	2952,3	2571,5	2098,6	1829,4	1540,0	نقد خارج البنوك (ورقية) 1-1
5153,1	5944,1	5942,1	4729,2	4570,2	3539,9	3114,8	3444,9	نقد كتابية 2-1
4443,3	4083,7	3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	2228,9	1991,0	أشباه النقد 2

Source : - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005. P 145.  
 - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010. P 131.  
 - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2015. P 122.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3) أن حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد الجزائري قد عرف ارتفاعاً سريعاً بين سنة 2000 وسنة 2015، حيث تضاعف بـ 16 مرة، ويرجع سبب الزيادة في الكتلة النقدية للجزء الأول من 2001 إلى 2004 إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له حوالي 07 ملايين دولار (حوالي 520 مليار دينار جزائري) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات من 2001 إلى 2004 بمعدل زيادة 84 %، حيث وجه هذا المبلغ أساساً للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى (الري، النقل، الهياكل القاعدية)<sup>1</sup>، وكذا تنمية الموارد البشرية، أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذه البرامج إلى خمسة (05) برامج فرعية وهي:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: والذي استفاد من مبلغ مالي يقدر بـ 1908,5 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي مبلغ البرنامج التكميلي؛

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد الثاني عشر، (ديسمبر 2012)، ص 252-253.

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: ويقدر المبلغ المخصص له بـ 1703,1 مليار دينار جزائري، أي 40,5% من إجمالي المبلغ؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ 337,2 مليار دج، أي ما يعادل 8% من إجمالي مبلغ البرنامج؛
- برنامج تطوير الخدمة العمومية: استفاد من مبلغ يقدر بـ 203,9 مليار دج، أي ما يعادل 4,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي؛
- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: خصص له مبلغ 50 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 1,2% من البرنامج التكميلي.

حيث نتج عن هذا البرنامج زيادة في الكتلة النقدية من 4146,9 مليار دينار سنة 2005 إلى 7173,1 مليار دينار سنة 2009.

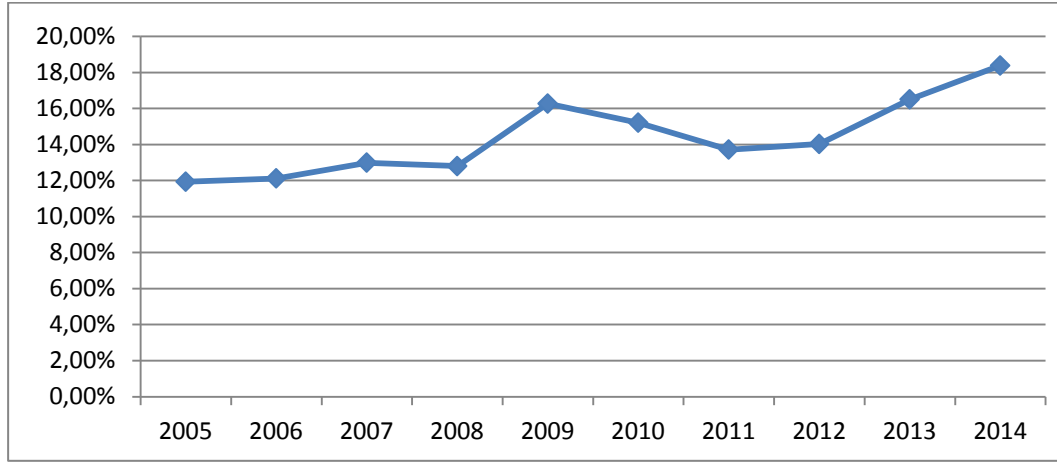
بالنسبة للبرنامج الخماسي (2010-2014) فقد استفاد هذا البرنامج من مبلغ يقدر بـ 21214 مليار دج وقد تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية وهي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛ خصص له مبلغ يقدر بـ 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج، وكذا برنامج قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية؛ يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج بنسبة 38,52% من إجمالي مبلغ البرنامج.

عموماً فإن السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة كانت توسعية وذلك بهدف تمويل هذه البرامج التنموية والتي تطلبت ضخ مبالغ مالية ضخمة.

##### 5- مؤشر الائتمان : نسبة (إجمالي الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CRPR /GDP)

يقيس هذا المؤشر قدرة البنوك التجارية على تمويل أنشطة الإقتصاد الوطني التابعة للقطاع الخاص، حيث أن زيادة هذا المؤشر تعني درجة انخراط أكبر للبنوك التجارية في تمويل النشاط الإقتصادي من خلال القروض القصيرة ومتوسطة والطويلة الأجل، ونستخدم هذا المؤشر في الدراسة بسبب إفتراض أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الإستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام بشكل واسع أيضا في الأدبيات، لقياس كفاءة البنوك التجارية من خلال منح القروض إلى الإستثمارات التي تحقق عوائد عالية، حيث أن أي زيادة في نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP تعبر عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الإقتصاد. والشكل التالي يوضح تطور هذه النسبة خلال سنوات الدراسة 2005-2014 كما يلي:

الشكل رقم (6.3): تطور نسبة إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الدراسة (2014-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الدراسة

بالنسبة لحالة الجزائر يتضح من خلال الشكل رقم (6.3) أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت الفترة (2014-2005) مسار تصاعدي إذ وصلت إلى مستوى 18,38% سنة 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى رغبة الدولة في إعطاء المبادرة إلى القطاع الخاص وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.3) أن القروض الموجهة للقطاع الخاص كانت أكبر من القروض الموزعة للقطاع العام من سنة 2005 حتى سنة 2013، والجدول التالي يبين تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (7.3): تطور إجمالي القروض والودائع حسب القطاع العام والخاص خلال سنوات الدراسة : و : مليار د ج

النسبة (%)	اجمالي القرض	النسبة (%)	اجمالي الودائع	القطاع البنكي	
56	859,3	93,5	2529,5	القطاع العمومي	2004
44	675,4	6,5	175,9	القطاع الخاص	
49,6	882,4	93,3	2762,6	القطاع العمومي	2005
50,4	897,3	6,7	198	القطاع الخاص	
45,5	847	92,6	3267,6	القطاع العمومي	2006
55,5	1057	7,4	248,9	القطاع الخاص	
44,8	988,9	93,1	4204,1	القطاع العمومي	2007
55,2	1216	6,9	313,2	القطاع الخاص	

46	1021,9	92,2	4760,5	القطاع العمومي	2008
54	1413,3	7,8	401,3	القطاع الخاص	
48,1	1485,1	90	4632	القطاع العمومي	2009
51,9	1600,6	10	514,4	القطاع الخاص	
44,7	1460,6	89,8	5226,1	القطاع العمومي	2010
55,3	1806,7	10,2	593	القطاع الخاص	
46,7	1741,6	89,1	5999,8	القطاع العمومي	2011
53,3	1984,2	10,9	733,2	القطاع الخاص	
47,6	2040,3	87,1	6303,1	القطاع العمومي	2012
52,4	2246,9	12,9	934,9	القطاع الخاص	
47,2	2434,3	86,6	6742	القطاع العمومي	2013
52,8	2722	13,4	1045,4	القطاع الخاص	
52	3382,3	87,7	8000,1	القطاع العمومي	2014
48	3121,7	12,3	1117,4	القطاع الخاص	
87,5	6366,15	88,3	8124,22	القطاع العمومي	2015
12,5	909,45	11,7	1076,48	القطاع الخاص	

Source : Rapport annuel de la Banque d'Algérie (2015), p : 94, 98.

Rapport annuel de la Banque d'Algérie (2010), p : 97, 100.

Rapport annuel de la Banque d'Algérie (2008) , p : 121, 123.

فمن خلال الجدول رقم (7.3) نلاحظ أن البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير والإحتياط بنشاط جميع الموارد، حيث ارتفعت حصتها سنة 2003 إلى نسبة 94,4 % من إجمالي الودائع، وبالنسبة للفترة (2004-2014) فإنه لم تنخفض نسبتها عن 86,6 % من حجم الودائع المجمعة، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة في حجم الودائع للبنوك العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير إلى كون هاته البنوك تعتبر صندوق مدخرات القطاع العام بما فيه قطاع المحروقات. كما يمكن ملاحظة أن البنوك العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير أنها تستحوذ أيضا على نشاط منح القروض والتي لم تنخفض فيها النسبة خلال سنوات (2002-2014) عن 85 % أي ما يقارب متوسطها 88 % خلال هذه الفترة وهي نسبة كبيرة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن البنوك العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير تعتبر المؤول الأول عن ضمان التمويل لاستثمارات القطاع العام في مجالاته المتنوعة منها: الطاقة والري. في حين لم تتعدى نسبة المتوسط للبنوك الخاصة 12 % خلال نفس الفترة.

حيث أن تزايد نصيب الائتمان للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة، يمكن تفسيره بالتحسن في الأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري، والارتفاع في موارد البنوك التجارية، الأمر الذي سمح للجهاز المصرفي بتوجيه قدر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القروض البنكية، وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج.

## خلاصة الفصل:

هدفنا من خلال هذا الفصل إلى تبيين الخصائص الإحصائية والوصفية لمتغيرات الدراسة وكذا التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والأدوات والبرامج المعتمد، حيث تتكون عينة الدراسة من ثلاثة عشر بنكا تجاريا جزائريا، والتي لاحظنا من خلالها ثبات عدد البنوك التجارية العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، وبالرغم من أن عددها قليل إلا أنها تهيمن على النشاط التجاري المصرفي في الجزائر وذلك لكبر رأس المال للبنوك العمومية إضافة إلى توسع حجم هذه البنوك، والتي تهيمن على نسبة كبيرة من النشاط البنكي في الجزائر، كما تطرقنا إلى التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراء بعض الإحصاءات الوصفية لها، مع تقديم لمصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمعرفة مدى وشدة الارتباط فيما بينها وهذا للاستفادة منها في تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي، وعليه سنقوم في الفصل الرابع بدراسة قياسية لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي.

## الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية حول أثر الأداء المالي

للبنوك والتطور المصرفي على النمو

الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2005-2014)

## تمهيد:

تعدد محددات النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب هيكلية الاقتصاد وبنية قطاعاته المختلفة، ولا يخرج القطاع البنكي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود جدل بين الاقتصاديين حول تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى صحة هذه الفرضية ووجود تأثير لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي، من هنا هدفت هذه الدراسة لقياس التأثير لمؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بيانات سنوية خلال الفترة 2005-2014، إذ تشمل هذه الدراسة أربعة مؤشرات، مؤشرين خاصين بالتطور المصرفي ومؤشرين آخرين خاصين ببرجحة البنوك.

وعليه من خلال تطبيق الإطار النظري للعلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي على الإقتصاد الجزائري، وباستخدام بيانات نماذج مقطعية وكذا سلسلة زمنية عن مؤشر النمو الإقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التطور المصرفي، نأمل من خلالها إلى إظهار علاقة تأثير للقطاع البنكي على النمو الإقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة.



## المبحث الأول : نماذج واختبارات الدراسة

انطلاقاً من الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي، وانطلاقاً من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة بين التطور المالي بصفة عامة والنتائج المحلي الإجمالي، بعد التحليل لمؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، والذي نستعين به في التحليل الاقتصادي للنماذج المستخدمة لقياس أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2005-2014)، ومنه يتم من خلال هذا المبحث تقديم للنماذج وكذا الاختبارات الإحصائية والقياسية للدراسة.

## المطلب الأول: تقديم لنماذج بانل

لقيت نماذج بانل (Panel Model) اهتمام كبيراً في المجال الكلي والاقتصادي لا سيما في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك لما لها من بعدين في دراسة الظواهر المالية والاقتصادية، فبالإضافة إلى البعد الزمني وأثر تغير الزمن نأخذ في الحسبان أثر تغير الاختلاف بين أفراد العينة المدروسة الكامن في البيانات المدروسة، والمقصود ببيانات البانل تلك المشاهدات ذات البعدين، بعد الزمن وبعد الفرد، كدراسة تغير الأسهم خلال فترة زمنية معينة تبعا للقطاعات (بعد الأول الزمن، البعد الثاني القطاعات).<sup>1</sup> إذ أن الفائدة من استخدام البيانات الطولية هي زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية.<sup>2</sup>

يتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات نذكر منها:<sup>3</sup>

- الكشف والتحكم في التباين الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛
- توفر بيانات بانل دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدراسة الحالات الاقتصادية: البطالة، الفقر... الخ، ويمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى نتائج متحيزة في إنحدار المفردة؛

<sup>1</sup> شبيخي محمد، علي بن الضب، مرجع سابق الذكر، ص 2، من الفصل السابع للكتاب.

<sup>2</sup> زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، مجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (21)، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 267.

<sup>3</sup> عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010، ص 18.

- تبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الإختلاف غير المخلوط الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

تعرف البيانات الطولية panel data على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، أو أنها سلسلة زمنية من المشاهدات على مجتمع (دول، مؤسسات، دوائر... الخ)، فهي متغيرات ذات بعدين (بعد فردي وبعد زمني)، وتميز البيانات الطولية (البانل) عن البيانات الزمنية منفردة أو البيانات المقطعية منفردة بما يلي:

- التحكم في عدم تجانس التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المنفردة مقطعية أو زمنية؛

- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات.<sup>1</sup>

ويمكن كتابة النموذج الأساسي لمعطيات بانل على الشكل التالي :

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i)t} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن تمثل  $y_{it}$  قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ ،  $\beta_{0(i)}$  وتمثل نقطة التقاطع في المشاهدة  $i$ ،  $\beta_j$  تمثل ميل خط الانحدار،  $X_{j(i)t}$  تمثل قيمة المتغير التفسيري  $j$  في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ ، وتمثل قيمة الخطأ في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

- نموذج الإنحدار التجميعي **Pooled Regression Model**: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.<sup>2</sup>

- نموذج الآثار الثابتة **Fixed Effects Model**: في نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية ( $\mu_i$ ) أو الزمنية ( $\gamma_t$ ) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية - وهي البنوك في دراستنا - أو الزمنية - وهي فترة الدراسة 2005-2014، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل بنك، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت ذات بعد مقطعي أم زمني، والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت

<sup>1</sup> فريد بن ختو، ص 09.

<sup>2</sup> بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة ورقلة، 2017، ص 86.

نستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثيل البنوك وعدد (t-1) لتمثيل السنوات.<sup>1</sup> فمن خلال منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت، لذلك تعتبر  $\alpha_i$  مجهولة ويراد تقديرها، وعادة ما يرتبط نموذج البانل ذو الأثر الثابت بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية \*LSDV، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_i = D\alpha_i + X_i \beta + \varepsilon_{it}$$

- نموذج الآثار العشوائية **Random Effects Model**: على خلاف نموذج (FEM)، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية ( $\mu_i$ ) أو الزمنية ( $\gamma_t$ ) على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي يساوي صفر وتباين محدد (finite)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج (FEM)، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي.<sup>2</sup> أما عن صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

المطلب الثاني : الاختبارات الإحصائية والقياسية

### 1- اختبار التجانس لمعاملات النموذج

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معاملات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من T ملاحظات لـ N فردية في المجموعة، كما نفرض أن المسار  $Y_{it}$  معرف بالعلاقة الخطية التالية :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

يفترض أن أحد الأخطاء  $\varepsilon_{it}$  مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي  $\sigma_i^2$ ، كما يفترض أن معاملات النموذج  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة (1) أن يأخذ عدة صيغ ممكنة كالتالي:

- تماثل الثوابت  $\alpha_i$  وتطابق شعاع المعاملات  $\beta_i$ ، بحيث أن:  $\alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$  وبالتالي نقول أن لدينا سلة متجانسة؛

<sup>1</sup> عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> المرجع السابق: ص 21.

\*LSDV: Least Squares Dummy Variable.

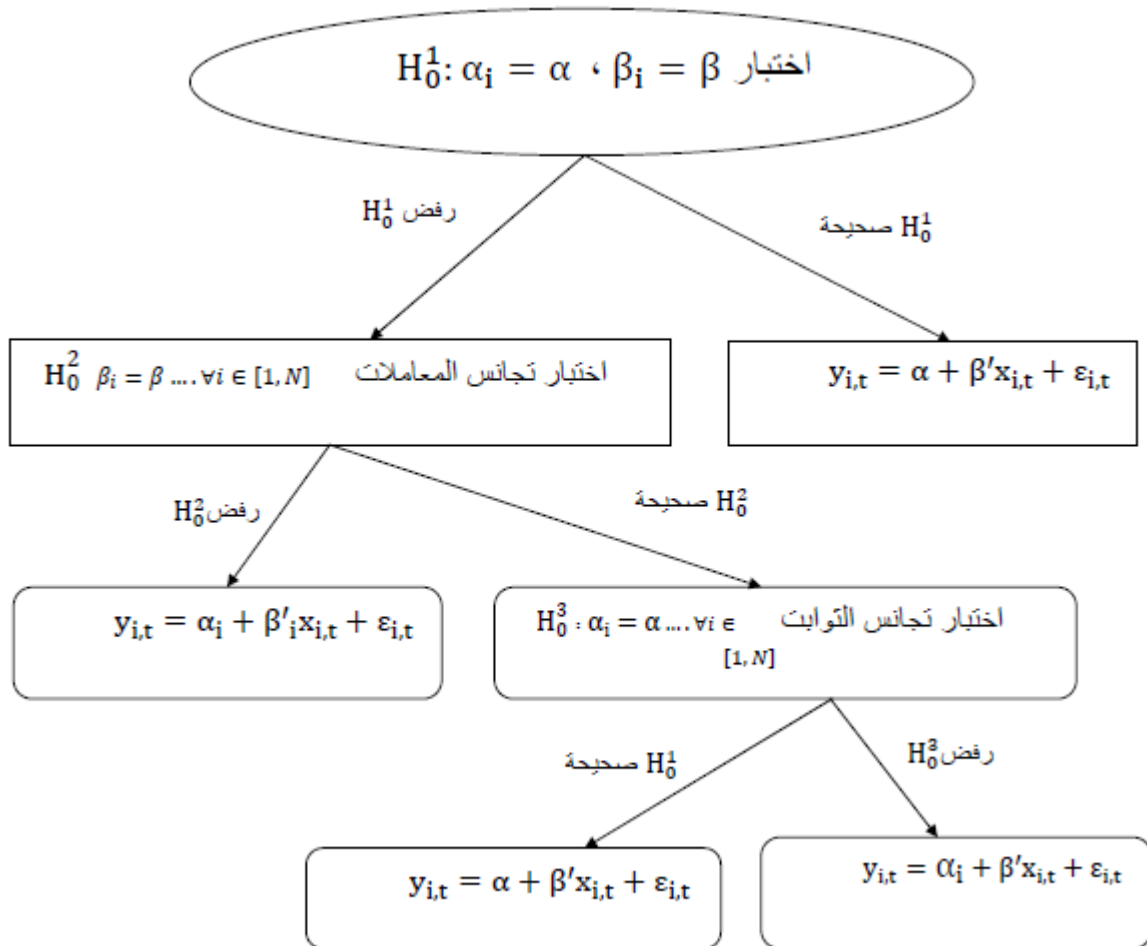
- اختلاف الثوابت  $\alpha_i$  واختلاف شعاع المعلمات حسب الأفراد وبالتالي نقل أنه يوجد نموذج مختلف وعليه نرفض صيغة السلة؛

- تطابق الثوابت واختلاف شعاع المعلمات  $\beta_i$  بين المفردات، بحيث أن:  $\alpha_i = \alpha \quad \forall i \in [1, N]$  وفي هذه الحالة نقول بأن كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وبالتالي نقول أنه يوجد  $N$  نموذج مختلف؛

- اختلاف الثوابت  $\alpha_i$  وتطابق شعاع المعلمات  $\beta_i$  في فرديات المجموعة، بحيث أن:  $\beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$  لنحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

ولغرض التمييز والتفريق بين هذه الصيغ المختلفة ومن أجل ضمان نموذج بانل جيد علينا أن نلجأ إلى اختبار التجانس والمقدم من قبل (Hsiao 1986)، وذلك عن طريق إتباع الخطوات العامة للاختبار والموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.4) : خطوات ومراحل اختبار التجانس لـ Hsiao



Hsiao. C, 1986, « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press, p 50.

### المرحلة الأولى: اختبار التجانس الكلي

تتمثل الخطوة الأولى في اختيار فرضية بنية التجانس العام القائمة على تطابق الثوابت  $\alpha_i$  وتمائل شعاع المعلمات ، بحيث أن <sup>1</sup>:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

وبالتالي نستخدم Fisher ويرمز لها  $F_1$  المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج (1) والتي تتبع توزيع Fisher مع  $(N-1)$  ودرجة حرية  $(N+1)$   $(NT-N)$ ، ويتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1) / ((N-1)(K+1))}{SCR_1 / (NT-N(K+1))}$$

$SCR_1$  يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1) و  $SCR_{1,c}$  يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما نتائج هذا الاختبار فقد تكون سواء :

- قبول الفرضية  $H_0$  لتجانس وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانال المتجانس كليا أي:

$$y_{it} = \alpha + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

- وفي حالة ما إذا تم رفض فرضية العدم، ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات  $\beta_i$ .

### المرحلة الثانية: اختبار التجانس المعلمات $\beta_i$

تتمثل الخطوة الثانية في اختيار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ  $K$  مركبة الأشعة  $\beta_i$ ، وتعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:

$$H_0^2: \beta_i = \beta \quad \dots \quad \forall i \in [1, N]$$

إذن إحصائية Fisher ( $F_2$ ) لتجانس المعاملات  $\beta_i$  تتبع توزيع Fisher مع  $k(N-1)$  وعند درجة حرية  $(NT-N)(K+1)$ ، بحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / ((N-1)K)}{SCR_1 / (NT-N(K+1))}$$

بحيث أن:

$SCR_1$  : يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج (1) و  $SCR_{1,c'}$  يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ :

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i' X_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

<sup>1</sup> يدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص 206.

ففي حالة رفض الفرضية  $H_0$  لتجانس المعلمات  $\beta_i$  يتم إذن رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت  $\alpha_i$  متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

لذلك يتم تقدير معلمات الأشعة  $\alpha$  باستخدام النماذج المختلفة مفردة لمفردة، أما إذا تم قبول فرضية العدم لتجانس المعلمات  $\beta_i$  فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل ونقوم بالبحث في الخطوة الثالثة.

### المرحلة الثالثة: اختبار التجانس الثوابت $\alpha_i$

تعتمد الخطوة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات  $\beta_i$  المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى فرضية العدم بالصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \quad \dots \quad \forall i \in [1, N]$$

أما إحصائية Fisher ( $F_3$ ) لاختبار تجانس الثوابت  $\alpha_i$  فهي تتبع توزيع Fisher مع  $(N-1)$  وعند درجة حرية  $(N-1)-K$ ، وتكتب الصيغة على الشكل التالي:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'}) / (N-1)}{(SCR_{1,c'}) / (N(T-1) - K)}$$

ففي حالة رفض فرضية العدم  $H_0$  لتجانس الثوابت  $\alpha_i$  نحصل على نموذج البانل مع التأثيرات الفردية، ويمثل بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

### 2- اختبارات الاستقرار

أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في الدراسة التحليلية لاختبارات الإستقرارية من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع استقرار المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. تمتاز طبيعة حل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية حسب طبيعتها المتقلبة بعدم الاستقرار في المستوى الأصلي، لذا تعتبر اختبارات الإستقرارية من أهم الاختبارات القياسية، وتتوقف طرق التقدير على وجود جذر وحدة من عدمه.

للكشف عن خواص السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات النموذج نستخدم على اختبارين للكشف عن جذر الوحدة هما اختبار ADF واختبار PP تحت الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم : يوجد جذر وحدة (المتغير غير مستقل).
- الفرضية البديلة : لا يوجد جذر وحدة (المتغير مستقل).

<sup>1</sup> بدرابي شهناز، مرجع سابق، ص 207.

طور Wu and Maddala (1999) الاختبار الذي يعد من نوع فيشر، حيث يتم بنائه على إحصائية ADF و PP للسلاسل الزمنية، مبدأ هذا الاختبار بسيط ويعتمد على توفيقه من مستويات المعنوية (p-value) لاختبار N فردي مستقل الوحدة.

### 3- نماذج متوسط المجموعات والمفاضلة بينهما (PMG/MG)

في حالة لا تجانس البيانات بعد القيام باختبارات هاسيو، فإن طبيعة البيانات القريبة من خصائص السلاسل الزمنية توجه البحث إلى مقدرات تدعم لا تجانس البيانات ( $T=19 > N=4$ ) أشهرها: متوسط المجموعات (Mean group : MG) المطور من طرف Pesaran and Smith (1995)، متوسط المجموعات المدججة (Pooled mean group : PMG) المطور من طرف Pesaran and al. (1997, 1999)، والتأثيرات الفردية الديناميكية (Dynamic fixed effects : DFE).

يفرق مقدر MG بين نماذج كل دولة ثم يقوم بعمل متوسط حسابي بسيط للمعاملات لتجميعها في نموذج موحد لكن يسمح باختلاف كلي للمعالم سواء القواطع أو الميول أو تباينات الأخطاء. بدلا من ذلك، يقوم مقدر PMG على تجميع المقاطع في نموذج واحد في الأجل الطويل وكذا السماح بتقدير المعالم لكل مقطع على حدى في معادلة بالنسبة للعلاقة قصيرة الأجل بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ (Error correction term) الذي يعبر عن آلية تعديل الخلل المؤقت في العلاقة التوازنية طويلة الأجل وفق منهجية ARDL المطبقة في السلاسل الزمنية.

يتم الاختيار بين مقدر PMG ومقر MG من خلال اختبار Hausman حيث:

فرضية العدم : مقدر PMG هو الأفضل.

الفرضية البديلة : مقدر MG هو الأفضل.

### المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد التعرض للنماذج وأنواع الاختبارات الاحصائية والقياسية سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة قياسية حول تأثير مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2005-2014)، من خلال تقدير النموذج الأحسن للدراسة وعرض ومناقشة النتائج وتحليلها احصائياً واقتصادياً.

### المطلب الأول : خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من بيانات البانل متكونة من 13 بنكا تجارياً على الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 ، بحيث تتمثل الخطوات الأولى في إجراء اختبار التجانس لأن هذه المرحلة جد هامة من أجل تحديد جودة النموذج وذلك بهدف التأكد والتحقق ما إذا كان النموذج المدروس متطابق بالنسبة لكل الدول أو خلافا لذلك ما إذا كانت هناك ميزة خاصة بكل دولة. ثم بعدها ننتقل لدراسة استقرارية متغيرات النموذج وفي الأخير نقوم بتقدير نموذج البانل مع عرض وتفسير النتائج.

### 1- اختبار Hasiao للتجانس<sup>1</sup>

سنقوم باختبار فرضية بنية التجانس التام (الثوابت والمعاملات متطابقة)، وتكون ممثلة على الشكل التالي :

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N] \dots\dots\dots (1)$$

لذلك نستخدم إحصائية (Fisher) لاختبار (K+1) (NT-N) قيد خطي. وعليه إذا تم قبول الفرضية العدمية  $H_0^1$  نحصل إذن على نموذج بانل متجانس كلياً، أما إذا تم رفض فرضية العدم ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره هو المعاملات  $\beta_i$ .

1- من خلال نتائج تقدير النموذج (1) نحصل على **P – Value = 7.23E-09**

وبما أننا وجدنا  $P < 0.05$  وبالتالي يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن بانل متجانس كلية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على الانتقال إلى الفرضية المركبة الثانية، وبالتالي ننتقل من الفرضية المركبة الأولى إلى الفرضية المركبة الثانية.

2- نقوم في المرحلة الثانية بالتوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط (Hsiao (1986) من خلال اختبار التجانس للمعلم  $\beta_i$ ، بحيث:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / ((N-1)K)}{SCR_1 / (NT - N(K+1))}$$

مع: والذي يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج (2)، أما فهو يعبر عن مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد في ظل الفرضية ، وذلك بواسطة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الفردية:

$$y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

من خلال نتائج تقدير النموذج (2) نحصل على **P – Value = 1.96E-08** من اختبار Hsiao.

وبما أننا وجدنا  $P < 0.05$  وبالتالي يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على الانتقال إلى الفرضية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن بانل غير متجانسة كلية، وبالتالي يتم قبول الفرضية  $H_0^2$ .

من خلال النتائج السابقة فإن الصيغة النهائية للنموذج الذي سيعتمل في دراستنا يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وعليه نقوم بتلخيص النتائج السابقة من خلال الجدول الموالي والذي يعرض نتائج اختبارات التجانس التي قمنا بحسابها عبر المراحل السابقة لمخطط (Hsiao (1986):

<sup>1</sup> Brahim KHOULED, Tests of Homogeneity in Panel Data, <http://www.eviews.com/Addins/hsiao.aipz>.



الجدول رقم (1.4) : نتائج اختبارات Hsiao للتجانس

النتيجة	الفرضيات	F-Stat	P-Value
رفض	H1	4.933694	7.23E-09
قبول	H2	4.836864	1.96E-08
رفض	H3	1.773168	0.061104

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

بالنظر لإحصائية فيشر القيم الإحتمالية المقابل لها وعند درجة معنوية 05% يمكن إستنتاج ما يلي :

- **الفرضية الأولى** : نرفض فرضية العدم وبالتالي ننتقل إلى الفرضية الثانية.
- **الفرضية الثانية** : نرفض فرضية العدم وبالتالي البيانات غير متجانسة من حيث الميول ((Slopes) ولا يمكن تجميع البيانات في نماذج بانل التقليدية.

القرار : بما أن البيانات غير متجانسة كلية كما نلاحظ في الجدول (1.4) فإننا سنتجه لتقدير النماذج التي تدعم عدم تجانس الأفراد (البنوك) وهي : متوسطات المجموعات MG أو متوسط المجموعات المدجة PMG.

## 2- دراسة الاستقرارية

من خلال الجدول الموالي سنقوم بعرض نتائج اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة، وعليه سنعمد على اختبار Levin, Lin & Chu t بالنسبة للبيانات المتجانسة، وكذا اختبار Philips- Perron بالنسبة للبيانات غير المتجانسة والجدول التالي يلخص النتائج، حيث يمثل عمود نوع الاختبار كل من المراحل (القاطع، الاتجاه العام، دونهما) وتكون النتائج في كل واحدة منها السطر الأول القيمة الإحصائية للاختبار والسطر الثاني القيمة الاحتمالية.

الجدول رقم (2.4): نتائج اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

القرار	نوع الإختبار	المتغيرات والنماذج			
	L.L.C				
I (1)	0,0456	القاطع	عند المستوى	CRPR	
	0,5182				
	-7,52726	الاتجاه والقاطع			
	0,0000				
	-	دوئهما			
	-				
	-8,3506	القاطع			الفرق الأول
	0,0000				
	-7,3281	الاتجاه والقاطع			
	0,0000				

	-8,22356	دوئهما		
	0,0000			
I (1)	8,64032	القاطع	عند المستوى	GDP
	1,0000			
	-3,25726	الاتجاه والقاطع		
	0,0006			
	-	دوئهما		
	-			
	-11,0211	القاطع	الفرق الأول	
	0,0000			
	-12,6959	الاتجاه والقاطع		
	0,0000			
	0,70347	دوئهما		
	0,0000			
I (1)	-	القاطع	عند المستوى	M
	-			
	0,5976	الاتجاه والقاطع		
	0,7249			
	-	دوئهما		
	-			
	-5,97126	القاطع	الفرق الأول	
	0,0000			
	-3,2926	الاتجاه والقاطع		
	0,0005			
	-8,60904	دوئهما		
	0,0000			
القرار	نوع الإختبار	المتغيرات والنماذج		
	P.P			
I (1)	-4,19676	القاطع	عند المستوى	ROA
	0,0000			
	-2,6199	الاتجاه والقاطع		
	0,0045			
	0,08098	دوئهما		
	0,4677			
	-7,71421	القاطع	الفرق الأول	
	0,0000			
	-8,2880	الاتجاه والقاطع		
	0,0000			
	-10,4714	دوئهما		
	0,0000			
I (1)	-5,21403	القاطع	عند المستوى	ROE
	0,0000			

	-7,71153	الاتجاه والقاطع	الفرق الأول
	0,0000		
	-1,28537	دوئهما	
	0,0993		
	-9,42185	القاطع	
	0,0000		
	-7,9234	الاتجاه والقاطع	
	0,0000		
	-11,6659	دوئهما	
	0,0000		

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (00) باستخدام برنامج Eviews 09

بناء على ما هو موضح من خلال الجدول (2.4) والملحق رقم (03) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها الأول، ولكنها تستقر بعد الفرق الأول، وعليه يمكن القول أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).

### 3- تقدير النموذج المناسب PMG

لتقدير النموذج تتبع الخطوات التالية:

- مرحلة 1 : اختيار درجة التأخير المناسبة (توصيف النموذج) :

الجدول رقم (3.4) : نتائج معايير قياس درجات التأخير

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
1	723.921929	-10.973024	-9.037142	-10.187080	ARDL(1, 1, 1, 1, 1)

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

يوضح الجدول رقم (3.4) أن فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج هي 1 بالنسبة لكل المتغيرات وبالتالي النموذج المناسب هو ARDL (.1.1.1.1.1) .

- مرحلة 2 : تقدير العلاقة طويلة الأجل

الجدول رقم (4.4) : نتائج تقدير PMG للمدى الطويل

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
ROA	-1.165627	-9.836893	0.0000
ROE	-1.416752	-16.60544	0.0000
CRPR	-27.43561	-25.68790	0.0000
M	19.29395	27.55969	0.0000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

حسب القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت في الجدول (4.4) نلاحظ أن كل المعلمات تختلف عن الصفر بدرجة معنوية 05%. وبالتالي توجد معنوية لكل المعلمات، لكن اعتمادا على اختبار هاسيو لتجانس البيانات الذي قمنا به أظهرت النتائج أن البيانات غير متجانسة وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في الأجل الطويل، وعليه نقوم بالمرحلة الثانية وهي تقدير العلاقة في الأجل القصير بالنسبة لكل بنك على حده.

■ مرحلة 3 : تقدير العلاقة قصيرة الأجل

أ. حد تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج ككل

الجدول رقم (5.4) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
COINTEQ01	-0.003602	-2.572525	0.0132

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند بدرجة معنوية 05%، وبالتالي فهو مناسب بمعنى أنه توجد آلية التصحيح للخطأ في النموذج المجمع.

ب. حد تصحيح الخطأ بالنسبة لكل بنك على حدى

الجدول رقم (6.4) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل بنك

bank	Coefficient	t-Statistic	Prob
BEA	-0.005616	-133.3912	0.0000
BNA	-0.006612	-507.6939	0.0000
BDL	-0.002694	-397.6346	0.0000
CPA	-0.000200	-23.91563	0.0002
BADR	-0.001660	-289.0362	0.0000
BNP	-0.003849	-465.9484	0.0000
SGA	-0.018532	-44177.70	0.0000
TRUST	-0.001578	-166.9850	0.0000
ABC	-0.001007	-66.72189	0.0000
AGB	0.002534	116.6523	0.0000
BRAKA	-0.002981	-3740.031	0.0000
NATIXIS	-0.001474	-91.29736	0.0000
Housing	-0.003157	-630.3838	0.0000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل بنك نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند درجة معنوية 05% ماعدا بنك AGB ، وبالتالي فهو مناسب بمعنى أنه توجد آلية التصحيح للخطأ في النموذج الفردي.

ج. نموذج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

الجدول رقم (7.4) : نتائج تقدير PMG للمدى القصير للنموذج المجمع

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
D(ROA)	-0.580980	-4.827976	0.0000
D(ROE)	0.058936	2.594400	0.0125
D(CRPR)	-0.039834	-1.012656	0.3163
D(M)	0.000606	0.049459	0.9608
C	0.011498	30.02651	0.0000

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

يظهر الجدول السابق الخاص بتقدير PMG للمدى القصير أن مؤشرات الأداء المالي للبنوك كانت لها معنوية احصائية، ماعدا CRPR و M متغيرات التطور المصرفي فلم تظهر أي معنوية على المدى القصير. بما أن البيانات غير متجانسة كما ذكرنا سابقا فإنه يمكننا استخراج النماذج الفردية الخاصة بكل بنك كما هو موضح في الملحق رقم (05)، ويمكن اختصار النتائج في الجدولين التاليين.

الجدول رقم (8.4) : ملخص للنماذج الفردية للمدى القصير للمتغير ROA لكل بنك

المتغير : ROA			
البنك	معامل التأثير	المعنوية	اشارة التأثير
BEA	-0.566894	لا توجد	
BNA	-0.583035	توجد	
BDL	-0.583375	لا توجد	
CPA	-0.956547	لا توجد	
BADR	-0.231167	لا توجد	
BNP	-0.768446	توجد	
SGA	-1.464547	توجد	سالبة
TRUST	0.046094	توجد	
ABC	-0.192748	لا توجد	
AGB	-0.429173	توجد	
BRAKA	-1.245300	توجد	
NATIXIS	-0.273084	لا توجد	
Housing	-0.304522	توجد	

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

الجدول رقم (9.4) : ملخص للنماذج الفردية للمدى القصير للمتغير ROA لكل بنك

المتغير : ROE			
البنك	معامل التأثير	المعنوية	اشارة التأثير
BEA	0.016670	توجد	موجبة
BNA	0.064088	توجد	
BDL	-0.060367	توجد	
CPA	0.055642	توجد	
BADR	0.003868	توجد	
BNP	-0.019250	توجد	
SGA	0.172072	توجد	
TRUST	0.009763	توجد	
ABC	0.029986	توجد	
AGB	0.026244	توجد	
BRAKA	0.163833	توجد	
NATIXIS	0.081376	توجد	
Housing	0.222241	توجد	

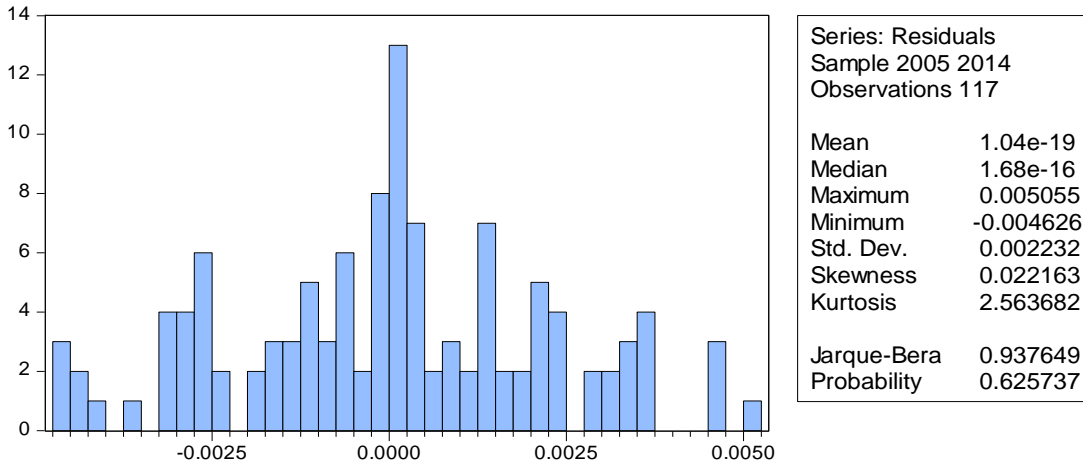
المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

من خلال الجدولين السابقين المتعلقين بالنماذج الفردية للمدى القصير للمتغيرين لكل بنك نلاحظ أن اشارة التأثيرات الفردية لها نفس الاشارة بالنسبة للنموذج المجمع.

■ مرحلة 4 : الاختبارات التشخيصية للبواقي

أ. اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (2.4) : التوزيع الطبيعي



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

حسب القيمة الاحتمالية Jarque-Bera نلاحظ أن قيمة تساوي 0.625737 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل

فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وعليه التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي.

ب. الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم (10.4) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المجمع

Date: 08/04/19 Time: 10:58

Sample: 2005 2014

Included observations: 117

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.087	-0.087	0.9174	0.338
		2 0.023	0.016	0.9834	0.612
		3 0.048	0.052	1.2667	0.737
		4 -0.085	-0.077	2.1470	0.709
		5 -0.164	-0.183	5.4994	0.358
		6 -0.170	-0.210	9.1430	0.166
		7 -0.026	-0.057	9.2285	0.237
		8 -0.039	-0.034	9.4221	0.308

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

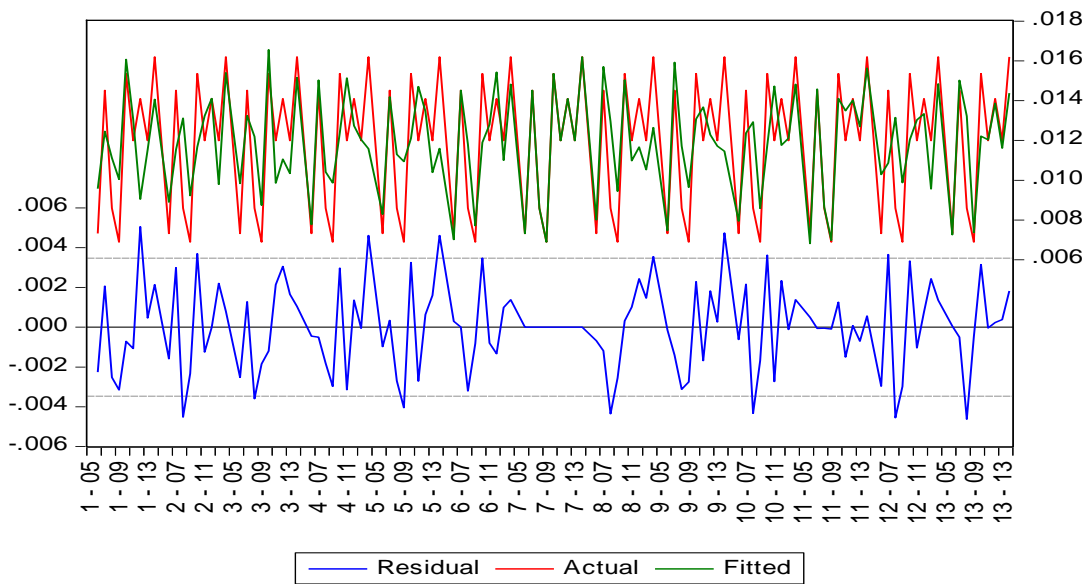
حسب دراسة سلسلة البواقي نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Q-Stat تساوي (0.308) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي

أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ج- ثبات تباين الأخطاء

الشكل التالي يشير إلى أنه لا توجد مشكلة اختلاف في تباين بواقي التقدير. حيث يظهر أنها تتوزع عشوائيا ومحصورة بين فترات الثقة.

الشكل رقم (3.4) : ثبات التباين



المصدر : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews 09

## المطلب الثاني : مناقشة وتحليل النتائج

أظهرت إختبارات الدراسة أن طريقة PMG هي الطريقة الأحسن لتقدير نموذج الدراسة لأثر مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي، وذلك اعتمادا على اختبار هاسيو واختبارات التجانس، ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب مناقشة وتحليل هذه النتائج ومعرفة مدى تأثير كل متغير على حدى من خلال العرض التالي:

بداية بالجانب النظري استنتجنا من خلال الدراسة النظرية أنه توجد علاقة إما أحادية أو ثنائية بين مؤشرات الأداء المالي والتطور المصرفي مع النمو الاقتصادي، حيث يختلف اتجاه العلاقة بين دولة وأخرى وبين فترة وأخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي لتلك الدولة، وعليه يتم قبول الفرضية الأولى.

على ضوء نتائج التقدير النتيجة الملاحظة من تقدير نموذج PMG للمدى القصير أن معلمات النموذج كانت معنوية بالنسبة لمؤشرات الأداء المالي للبنوك وغير معنوية بالنسبة لمتغيري التطور المصرفي.

حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) والنتائج المحلي الإجمالي، بمعنى أن إرتفاع هذه النسبة يؤدي إلى إنخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كلما تزيد نسبة (ROA) بوحدة واحدة تنخفض قيمة (GDP) بـ 0.580980 وحدة، وهو ما يتعارض مع نتائج دراسة (Cândida Ferreira 2012 و Ayman 2017 Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan 2014, Mansour Khalaf Alkhazaleh)، وهذا ما يدل على أن مؤشر الأداء المالي للبنوك التجارية (ROA) له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للجزائر، وعليه يتم رفض الفرضية (1.2).

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE) والنتائج المحلي الإجمالي، بمعنى أن هذا المعامل يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Cândida Ferreira 2012)، وعليه يتم قبول الفرضية (2.2).

تظهرت النتائج أيضا وجود علاقة ايجابية دون دلالة احصائية بين نسبة (M2) والنتائج المحلي الإجمالي، بمعنى أن حجم السيولة لم يظهر أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما يتعارض مع دراسة (DR. B. C. EMECHETA, R. C. Ibe 2014 Benson Mayowa Odufuye 2017، Athenia Bongani Sibindi 2014، Alfred Bimha 2014، دراسة (Idries Mohammed Al-Jarrah et al 2012)، فبالرغم من برنامج دعم النمو الإقتصادي الذي يمتد من سنة (2004) إلى سنة (2009)، والذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار، بالإضافة إلى برنامج للنمو للمرحلة الخماسية (2009-2014) حيث خصص له مبلغ 531 مليار دولار، حيث شهدت حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد الجزائري ارتفاعاً سريعاً ومستمرًا بين سنة 2000 وسنة 2015، حيث تضاعفت بـ 16 مرة؛ كل هذه البرامج تم تحويلها عن طريق الإنفاق الحكومي في شكل قروض



للإقتصاد، وهو ما أثر على حجم الكتلة النقدية في الجزائر بالزيادة، إلا أن النتائج التطبيقية لم تظهر علاقة تأثير لحجم الكتلة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه يتم رفض الفرضية (3.2).

كما تبين النتائج وجود علاقة ايجابية دون دلالة احصائية بين نسبة للإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CRPR) والناتج المحلي الإجمالي، إذ تشير معلمة المتغير المستقل (CRPR) عدم مرونة مؤشر النمو الإقتصادي (GDP) بالنسبة إلى متغير (CRPR)، وهذا ما يتعارض مع المنطق الإقتصادي، حيث يقوم السوق المصرفي المتمثل بالجهاز المصرفي بإقراض الأموال إلى القطاعات المختلفة التي هي بحاجة إلى تلك القروض لتمويل مشاريعها، إذ يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المدخرين والمنتجين حيث تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات، ويهدف الجهاز المصرفي إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الإنكماش من خلال تأثيره في عرض النقد، والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والإستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة ورفع معدلات النمو في الإقتصاد، حيث أن هذه النتيجة المتوصل إليها تتعارض مع دراسة كل من (Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha ،DR. B. C. EMECHETA R. C. Ibe, 2014) و (Kisu Simwaka 2012، 2014) و وجود تأثير ايجابي وكذا (Rym ،Idries Mohammed Al-Jarrah et al, 2012) و (Mihail Petkovski, Jordan Kjosevski 2014، Ayadi, Emrah Arbak 2013) والتي أظهرت وجود تأثير سلبي لنسبة للإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي، وتتفق مع دراسة (Ali Awdeh ، 2012، Ahmed Hamed Attia 2013) التي لم تجد أي تأثير للإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يتم رفض الفرضية (4.2).

من خلال النتائج السابقة نقول بأنه يمكن اعتبار الربحية وأداء البنوك مع التطور المصرفي من محركات النمو الاقتصادي. لأن معظم الصناعات تعتمد على مدى إتاحة البنوك للتمويل، ولذلك يمكن تفسير هذه النتيجة التي لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالأداء المالي مقاسا بربحية إجمالي الأصول أو ربحية الأموال المملوكة أو مدى توفر السيولة والتوسع في الائتمان، بعدم كفاءة تخصيص الموارد من قبل البنوك. فالبنوك تمنح الائتمان بمعايير الحرص والحذر وتتشدد في التوسع في عمليات التمويل مما يؤثر سلبا على نوعية الاستثمار وتمويل المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشير الاحصائيات إلى توفر السيولة وإلى التوسع في منح القروض ولكن التساؤل فيما تم استخدام تلك السيولة وما هي نوعية المشاريع التي تم تمويلها، فالمشاريع التي لا تخلق القيمة لا يمكنها أن تسهم إيجابيا في النمو الاقتصادي، كذلك تعثر المشاريع الصغيرة والناشئة والمشاريع الابتكارية في الوصول إلى التمويل يضعف النمو الاقتصادي.

ومع عدم وجود تأثير لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر نقول بأن حالة الجزائر تنطبق على فرضية إتباع الطلب (Demand-Following Hypothèses) حيث ترى هذه المقاربة أن النمو المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب

على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإنشاء أخرى جديدة وبالتالي توسع ونمو القطاع المالي، أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يقود إلى التنمية المالية، وبالنسبة لالاقتصاد الجزائري فهو يعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات وبالتالي تعد المصدر الأساسي لإيرادات الدولة مما يزيد من قيمة الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر مؤشرات للنمو الاقتصادي، والذي من المفترض أن يكون له تأثير على القطاع المالي الجزائري، وعليه فالارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى الزيادة في عرض الخدمات المالية وذلك استجابة لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة عمليات الاستثمار والإنتاج، ومنه يتم رفض الفرضية الثالثة.

## خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة القياسية لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2005-2014، وبعد اجراء مختلف الاختبارات والنماذج توصلنا إلى أن نموذج PMG هو النموذج الأحسن للدراسة خاصة أن بيانات البنوك الجزائرية تتميز بعدم التجانس فيما بينها، وبالتالي تم الاعتماد على نموذج تقدير للمدى القصير، ومنه توصلنا إلى أنه لا وجد تأثير موجب لهذه المؤشرات المعتمدة على النمو الاقتصادي للجزائر، كما أظهرت النتائج وجود تأثير مختلف لمؤشرات ربحية البنوك على النمو الاقتصادي أما بالنسبة لمؤشرات التطور المصرفي فلم تظهر أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما يجعلنا نقول أن هذه النتائج المتحصل عليها لا تتوافق مع المنطق الاقتصادي خاصة المتعلقة بمؤشرات الربحية، وعليه سنقوم من خلال خاتمة الموضوع بطرح بعض التوصيات التي من شأنها تعزيز وتحسين مستوى أداء وتطور البنوك الجزائرية لتعزيز النمو الاقتصادي.

خاتمة

منذ بداية الدراسات حول موضوع النمو الاقتصادي، أخذت فرضية تأثير التطور المالي (القطاع المصرفي والأسواق المالية) على النمو الاقتصادي نقاشاً مستفيضاً في الأبحاث والدراسات لإثبات هذه الفرضية، كما انطوى الجدل أيضاً على اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي، فبالرغم من أن العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية ناقشت العلاقة بين التمويل والنمو إلا أنها لم تصل إلى إجماع حول طبيعة هذه العلاقة التي لا يزال يشوبها العديد من الغموض، الأمر الذي يجعل دراسة هذه العلاقة محط أنظار وإهتمام العديد من الباحثين، وعليه هدفتنا من خلال هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين التطور المالي (التطور المصرفي كجزء منه) والنمو الاقتصادي، وذلك من أجل الإجابة عن الإشكالية الموضوعية في البداية والتأكد من صحة الفرضيات، وهذا من خلال التعرض لكل ما يتعلق بالجانب النظري والتطبيقي للعلاقة بين التطور المالي (التطور المصرفي بصفة خاصة) والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)، وذلك باستخدام نماذج بانل لعينة من البنوك الجزائرية.

لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة ما كان من الضروري وجود قطاع مالي يتضمن قطاع مصرفي متطور، من خلال ذلك تعين على الباحث فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائري. وفي هذا السياق، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تنجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمدة لقطاع المحروقات. كما سارعت بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، وبتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز، ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتسبت هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعمولة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي، لكن رغم ذلك، لا تزال هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية كعدم فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها.

لتبيين العلاقة بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2005-2014) باستخدام بيانات مقطعية لعينة من البنوك، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للعلاقة بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي مع النمو الاقتصادي، بدءاً بمفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وكذا مفهوم ومؤشرات التطور المصرفي، إضافة إلى تقديم مفاهيم حول ربحية البنوك وكذا محددات الربحية في البنوك الجزائرية وذلك للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للدراسة، وكذا شرح للعلاقة النظرية بين الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثاني فقد قمنا بعرض وتقييم مختلف نتائج الدراسات التطبيقية السابقة للموضوع، التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي بصفة عامة والنمو الاقتصادي، وذلك لفهم وجهات نظر الباحثين حول أهمية هذه العلاقة وكذا معرفة مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على تطور النمو الاقتصادي، حيث لاحظنا من خلال هذه الدراسات اختلاف وجهات النظر بين الباحثين وكذا تباين النتائج التجريبية حول علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وكذا عدم الاتفاق على اتجاه السببية بينهما، إلا أن أغلب الدراسات أظهرت أن التطور المالي بصفة عامة ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم تقسيمها إلى فصلين (الثالث والرابع)، الفصل الثالث تم التطرق إلى دراسة احصائية وصفية لمتغيرات الدراسة، والتي من خلالها تمكنا من معرفة الخصائص الاحصائية لمؤشرات الأداء للبنوك والتطور المصرفي التي من المفترض أن تفسر التغيرات الناتج المحلي الإجمالي. وكذا التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال (الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف).

وفي الفصل الرابع والأخير والذي أجرينا من خلاله دراسة قياسية لأثر الأداء المالي والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي، وذلك بالاستعانة ببيانات مقطعية لعينة من البنوك الجزائرية تمثلت في (13) للفترة (2005-2014)، حيث تم إتماد قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكممثل للنمو الإقتصادي للجزائر، أما عن المتغيرات المستقلة فقد تم استخدام كل من (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، نسبة السيولة، نسبة الإئتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي) وقد بينت النتائج عدم وجود تأثير لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الإقتصادي في حين وجود تباين لتأثير لمؤشرات الربحية على النمو الإقتصادي.

باستخدام نماذج PMG ومؤشرات التطور المصرفي المفسرة للنمو الإقتصادي بالإضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى الخاصة بالربحية للبنوك، فإن النموذج المتوصل إليه لم ينجح في إيجاد ارتباط هام بين التطور المالي والنمو الإقتصادي، وبناءً على ما تم إستعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي يمكن أن نستعرض ما توصلت إليه الدراسة في النتائج التالية:

#### نتائج الدراسة:

- تعكس مؤشرات الجهاز المصرفي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2005-2014) تطور كل من (إجمالي الودائع، القروض وإجمالي الأصول) بشكل متزايد عبر الزمن؛
- تواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني؛ كما تبقى شبكة وكالات البنوك الخاصة محدودة على الرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالاتها خلال السنوات الأخيرة؛
- من حيث حجم الأصول البنكية نلاحظ أن البنوك العمومية بما فيها صندوق الإحتياط والتوفير تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الأصول، حيث نجد أن متوسط حصة هذه البنوك من إجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2014) يفوق 89% وبالتالي تستحوذ على النصيب الأكبر من النشاط البنكي؛
- نستنتج من خلال مؤشرات الجهاز المصرفي أن السياسة النقدية في الجزائر اتجهت نحو سياسة نقدية توسعية خصوصاً بعد تبني الجزائر برامج الإصلاح الإقتصادي، حيث شهدت حجم الكتلة النقدية في الإقتصاد الجزائري ارتفاعاً سريعاً ومستمرّاً بين سنة 2000 وسنة 2015، حيث تضاعفت بـ 16 مرة؛

- كما بينت الدراسة الوصفية لمعدل العائد على الأصول أن أداء البنوك العمومية كان ضعيف وأقل من البنوك الخاصة والأجنبية، وأنها كانت كلها تحت المتوسط، حيث حقق بنك BDL أدنى متوسط بين البنوك، كما أن بنك TRUST حقق أعلى متوسط بين البنوك مجال الدراسة، مما يدل على أن البنوك العمومية لديها ضعف في عملية إدارة أصولها مقارنة بالبنوك الخاصة والأجنبية ؛

- يكتسي مفهوم الناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات المختلفة، كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة، كما يعتبر مقياس للنمو الاقتصادي ؛

- من خلال نتائج الدراسة القياسية لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي، جاءت نتائج التقدير القياسي للنموذج غير مؤكدة على أهمية ما يؤديه القطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي عدم ارتباط التعمق المالي بالنمو الاقتصادي؛

- بالنسبة لنتائج التقدير القياسية فقد بينت الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات التطور المالي (معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا نسبة إجمالي الإئتمان للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي) وهو ما يعني عدم تأييد فرضية وجود تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي، أما عن مؤشر (العائد على الأصول)، فقد أظهرت النتائج وجود معنوية للتأثير لكن بإشارة سالبة على الناتج المحلي الإجمالي ؛

إن من أهم النقاط التي يمكن أن نستشفها من هذه الدراسة هي أهمية إعادة النظر في طرق التمويل المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص لما لها من أهمية كبير في تحريك الاقتصاد، فقد أثبتت نتائج الدراسات التطبيقية أن اتباع سياسة صحيحة لتسيير الإئتمان يؤثر إيجابا على نوعية الاستثمار وتمويل المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### التوصيات:

بعد أن توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه للقطاع البنكي أثر إيجابي في النمو في النمو الاقتصادي للجزائر، وعلى ضوء النتائج السابقة تطرح الدراسة بعض التوصيات للجهات المختصة التي يمكن أن تسهم في تفعيل أكبر للقطاع البنكي في تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب، وأهم هذه التوصيات ما يلي:

- زيادة فتح فروع للبنوك في المناطق الريفية والذي يعزز من إمكانية منح التسهيلات الإئتمانية، مما ينعكس إيجابيا على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمو في الدولة ؛

- العمل على تطوير الجهاز المصرفي من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي ووضع وتشريع القوانين التي شأنها تحقق ضمان قانوني للمستثمرين المحليين والأجانب ومن ثم حماية رؤوس أموالهم، مما يخلق الثقة في النظام المصرفي الجزائري ويرفع من كفاءتها ؛

- التركيز على التسيير الحسن للتسهيلات الإئتمانية المقدمة للقطاع الخاص بإعتبارها عامل مهم يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي، وهذا ما توصلت إليه من بعض الدراسة التطبيقية، وكذا التوجه نحو فتح تسهيلات لنشاط البنوك الخاصة لتحسين نشاط البنوك وزيادة المنافسة ؛
- التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي وذلك تحقيقا للتوازن في الاقتصاد حيث تقلل من جانب القطاعات التي لا تساهم في تحسين الاقتصاد الجزائري ؛
- نقل الموارد من القطاعات التقليدية التي لا تساهم في النمو الاقتصادي إلى القطاعات الحيوية التي تساهم في النمو الاقتصادي ؛
- ضرورة العمل على استحداث وتطوير خدمات مصرفية تساهم في تشجيع إقبال المودعين والمقترضين للتعامل مع المصارف التجارية؛
- تعزيز وتحفيز الشركات ضمن القطاعات الحيوية للاستجابة لخدماتها وتخصيص الأموال في استثمارات جيدة مما يرفع من العوائد وهذا يعطي حافزا للإدخار والاستثمار ويساهم بالتالي في النمو الاقتصادي
- تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على القطاع البنكي، لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الإقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور ؛
- العمل على تحديث وتنشيط السوق المالية وتطويرها من الناحيتين الفنية والتنظيمية لما تمثله هذه الأخيرة من أدوار كبيرة في تعزيز وتقوية القطاع المالي بشكل عام ؛

#### آفاق الدراسة:

- من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة لأثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الإقتصادي للجزائر، ومن خلال ما توصلنا له من نتائج واستنتاجات، ونظرا للقيود التي فرضت على الدراسة، توصي الدراسة بإمكانية مواصلة البحث في المواضيع التالية:
- البحث في العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية كالأوضاع السياسية والإقتصادية والتشريعات القانونية .... إلخ ؛
- إدخال متغيرات أخرى متعلقة بالإقتصاد الكلي إلى جانب مؤشرات التطور المصرفي ومعرفة مدى إمكانية تأثيرها على النمو الإقتصادي، كون أن الدراسة اقتصرت على متغيرات الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي ؛
- دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاه العلاقة بينهما، وكذا استخدام طريقة اللوحة الديناميكية GMM في معرفة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ؛
- وعليه فإن موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي يعتبر مجال خصب للمناقشة والإثراء، وأخذ جزء أكبر من الدراسات النظرية والتطبيقية في المستقبل.



# قائمة المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

I- الكتب :

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي ( الإدارة المالية ) ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 2- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 3- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 4- شيخي محمد، علي بن الضب،
- 5- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت -لبنان-، 1986.
- 6- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 7- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1990.
- 8- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية -، 2000.
- 9- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 10- ميشل تواردو، ترجمة محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2009.

II- الأطروحات والمذكرات الجامعية :

أ- أطروحات الدكتوراه :

- 11- بدرابي شهنياز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة تلمسان، 2015/2014.
- 12- بن ختو فريد، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية - دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005 - 2011)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة. 2015.
- 13- بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الإقتصادي في الدول النامية ، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2016.
- 14- بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية ، - دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014 - ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2017.
- 15- بورقة شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2011.

- 16- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- 17- حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا - دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر ( 1970-2010 )- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012.
- 18- زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- 19- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة - تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 20- عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.
- 21- عبد الله صلاح سعود حردان، نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن في ضوء التجارب العالمية والواقع الاقتصادي الأردني، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009.
- 22- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2014/2015.
- 23- مجاهد كزنة، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015/2016
- 24- هواري سويبي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في اطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
- ب- مذكرات :
- 25- تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة- 2008.

26- خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح -ورقلة-، 2016.

### III- المجالات :

27- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 07 / 2009-2010.

28- خاطر طارق، مفتاح صالح، التأسيس النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2014.

29- زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (21)، جامعة الموصل، العراق، 2012.

30- سامي مباركي، التطور المالي ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 11 ديسمبر 2016.

31- عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010.

32- عبد الغني دادن، محمد الأمين كمامسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

32- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث -ورقلة- عدد 04 / 2006.

33- علي سيف علي المزروعى، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال (1990-2009)- ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 28، العدد: 01، سوريا 2012.

34- عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 17 العدد رقم 64.

35- ليندا إسماعيل، رؤى شاكر، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 60، سنة 2016.

- 36- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 3، 2004.
- 37- نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد الثاني عشر، (ديسمبر 2012).
- 38- نوال عمارة، حسنية صديقي، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15، 2015.
- 39- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - مجلة الباحث عدد 10/2012، جامعة الأغواط، الجزائر.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

#### Books:

- 40- Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod, 2<sup>ed</sup>, Paris, 1976.
- 41- Georges GREGORIO, pascal BARNETO, **DSCG 2 Finance Manuel Et Applicatios**, 2<sup>édition</sup>, DUNOD, paris, 2009.
- 42- Jérôme Caby et Gérard Hirigoyen, **Création de valeur et gouvernance de entreprise**, 3<sup>édition</sup>, paris, 2005.
- 43- Josée et pierre, **la gestion financier des pme trévères et pratiques** presses de université de québec, 1999.
- 44- Régis Bénichi, Marc Nouschi, « **La croissance aux XIXème et XXème siècles** », 2<sup>ème</sup> édition, édition Marketing, Paris, 1990.
- 45- Sampatmukherjee, **Modern Economic Theory**, 4th édition, new age international publishers, New Delhi, 2003.
- 46- Sylvie de Coussergues, Gautier Bourdeaux, **Gestion de la banque**, Du diagnostic à la stratégie, 7 édition, Dunod, Paris, 2013.

#### Theses:

- 47- Ahmed Hamed Attia Ahmed Elsayed (2013), **The Relationship between Financial System Development and Economic Growth in the Egyptian Economy**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Leeds University Business School.

48- Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017), **Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks**, Problems and Perspectives in Management, Volume 15, Issue 2.

49- Bendahmane Mohammed el Amine, **Politiques monétaires et croissance économique dans les pays du Maghreb**, THESE en vue de l'obtention Du Doctorat en Sciences Economiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016.

50- Mamadou Diang Barry 2012, **Développement financier et croissance économique : études théoriques et applications sur l'UEMOA et la CEDEAO**, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Franche-Comté, Français.

51- UMAR BIDA NDAKO (2010), **FINANCIAL DEVELOPMENT, ECONOMIC GROWTH AND STOCK MARKET VOLATILITY: EVIDENCE FROM NIGERIA AND SOUTH AFRICA**, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester, Department of Economics University of Leicester, October 2010.

#### **Journals:**

52- Adela Socol, Adina Elena Dănulețiu (2013), **ANALYSIS OF THE ROMANIAN BANKS' PERFORMANCE THROUGH ROA, ROE AND NON-PERFORMING LOANS MODELS**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(2), 594-604.

53- Ali Awdeh (2012), Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon, **International Research Journal of Finance and Economics**, ISSN 1450-2887 Issue 100.

54- Ali BENDOB (2015), Profitability of Public and Private Commercial Banks in Algeria: Panel data analysis during 1997-2012, **European Journal of Business and Management**, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839, Vol.7, No.20.

55- Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha, (2014), Banking sector development and economic growth: evidence from Zimbabwe, **Banks and Bank Systems**, Volume 9, Issue 2.

56- Aurangzeb (2012), CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR IN ECONOMIC GROWTH: A Case of Pakistan, **Economics and Finance Review**, Vol. 2(6) pp. 45 – 54, August, ISSN: 2047 – 0401.

57- B. Nimalathasan (2008), A comparative study of financial performance of banking sector in Bangladesh – An application of CAMELS rating / Annals of University of Bucharest, **Economic and Administrative Series**, Nr. 2 , 141-152.

58- Benson Mayowa Odufuye (2017), Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth, **International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences**, ISSN Print: 2360-9036, Volume7, Number 3 November.

59- Cândida Ferreira (2012), **A Comparative Analysis of Productivity Change in Italian and growth in the European Union**, WP 38/2012/DE/UECE, ISSN N° 0874-4548.

- 60- Chaudhry, I, S., Malik, A. and Faridi, M. Z. (2010). "Exploring the causality relationship between trade liberalization, human capital and economic growth: Empirical evidence from Pakistan" **Journal of Economics and International Finance**, Vol. 2, No. 8, pp. 175-182.
- 61- Dima Waleed Hanna Alrabadi, Buthiena Alyan Kharabsheh (2016), Financial Deepening and Economic Growth: The Case of Jordan, **Journal of Accounting and Finance**, Vol. 16(6).
- 62- DR. B. C. EMECHETA, R. C. Ibe (2014), IMPACT OF BANK CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: APPLICATION OF REDUCED VECTOR AUTOREGRESSIVE (VAR) TECHNIQUE, **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, Vol.2,No.9, pp.11-21.
- 63- Erik Syawal Alghifari, Sigit Triharjono, Yuyu Siti Juhaeni (2013), Effect of Return on Assets (ROA) Against Tobin's Q: Studies in Food and Beverage Company in Indonesia Stock Exchange Years 2007-2011, **International Journal of Science and Research (IJSR)**, India Online ISSN: 2319-7064, Volume 2 Issue 1.
- 64- Eva Malichová, Mária Ďurišová (2015), Evaluation of Financial Performance of Enterprises in IT Sector, **Procedia Economics and Finance** 34, 238 – 243.
- 65- Fauzi Hussin, Norazrul Mat Ros, Mohd Saifoul Zamzuri Noor (2013). "DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA 1970-2010" **Asian Journal of Empirical Research**, Vol. 3, No. 9, pp 1140-1151.
- 66- Fentaw Leykun (2016 ), Factors Affecting the Net Interest Margin of Commercial Bank of Ethiopia, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 6, Issue 6, June, ISSN 2250-3153.
- 67- FuSheng Hung (2003), « Inflation, Financial Development And Economic Growth », **International Review of Economics And Finance**, NORTH-HOLLAND, 12(2003) 45-67.
- 68- Greenwood, J. and Jovanovic, B, (1990), "Financial development, growth and the distribution of income", **Journal of Political Economy**, 98, pp. 1076-1107.
- 69- Housseem Rachdi, Hassene Ben Mbarek (2011 ), The Causality between Financial Development and Economic Growth: Panel Data Cointegration and GMM System Approaches, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 3, No. 1; February.
- 70- Hsiao. C, 1986, « Analysis of Panel Data », Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press.
- 71- Idries Mohammed Al-Jarrah et al (2012), Evaluating the Impact of Financial Development on Economic Growth in Jordan, **International Research Journal of Finance and Economics**, ISSN 1450-2887 Issue 94.
- 72- Kabir Hassan . Benito M, Sanchez and Yu Jung-Suk (2011) . financial development and economic growth : New evidence from panel data.**The Quarterly Review of Economics and Finance** 51,pp:88-104

- 73- Kisu Simwaka, Thomas Munthali, Austin Chiumia (2012), Financial development and economic growth in Malawi: an empirical analysis, **Banks and Bank Systems**, Volume 7, Issue3.
- 74- King, R. and Levine, R,(1993a), “Finance, entrepreneurship, and growth: Theory and evidence”, **Journal of Monetary Economics**, 3 : 513-542.
- 75- Koivu, T, 2002, “Do efficient banking sectors accelerate economic growth in transition countries?”, **Bank of Finland, Institute for Economies in Transition**. Discussion Papers No. 14.
- 76- Levine, R, Loayza, N. and Beck, T, (2000), “Financial intermediation and growth: Causality and causes”, **Journal of Monetary Economics**, 46.
- 77- María Jesús Freire-Serén, **Human capital accumulation and economic growth**, Investigaciones Economicas, Fundación SEPI Quintana, Spanish Economic Association ,Vol 25, Issue 03, Spain, September 2001, p 585 -586.
- 78- Majed Abdel Majid Kabajeh et all (2012 ), The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices, **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 2 No. 11; June.
- 79- Mohammed T. Abusharbeh (2017), The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy, **Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking (JEIEFB)**, An Online International Research Journal (ISSN: 2306-367X) Vol: 6 Issue: 2.
- 80- Mohd. Heikal et all (2014), Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt To Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth In Automotive In Indonesia Stock, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 4, No. 12, December. ISSN: 2222-6990.
- 81- McKinnon, R. I., (1973), “Money and Capital in Economic Development”, **The Brookings Institution**, Washington, DC.
- 82- Manoel Bittencourt (2010), « Inflation And Financial Development: Evidence From Brazil », **Economic Modelling** , journal homepage: [www.elsevier.com/locate/ecmod](http://www.elsevier.com/locate/ecmod).
- 83- Martin Cihák, Asli Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine (2013)““ **Measuring financial development**, VOX CEPR's Policy Portal, Research-based policy analysis and commentary from leading economists, 25 April. Available at the following URL: <http://www.voxeu.org/article/measuring-financial-development> (Date of view, 23-05-2018).
- 84- Mihail Petkovski, Jordan Kjosevski (2014), Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe, **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, Vol. 27, No. 1, 55–66, <http://dx.doi.org/10.1080/1331677X.2014.947107>.



85- Nurettin Ozturk, Kadir Karagoz (2012); Relationship Between Inflation And Financial Development: Evidence From Turkey ; **International Journal Of Alanya Faculty Of Business**, Vol:4, No:2.

86- Nikhil Chandra Shil, Performance Measures : An Application of Economic Value Added, **International Journal of Business and Management**, Vol. 4, No. 3, March: 2009, (p. 169-177)

87- Pankaj Kumar (2017 ), IMPACT OF EARNING PER SHARE AND PRICE EARNINGS RATIO ON MARKET PRICE OF SHARE: A STUDY ON AUTO SECTOR IN INDIA, **International Journal of Research – GRANTHAALAYAH**, Vol.5 (Iss.2): February, ISSN-2350-0530(O).

88- Pantaleo J. Kessy (2008), Financial Sector Efficiency and Economic Growth: The Case of East African Community (EAC) Countries, Monetary and Financial Affairs Department Bank of Tanzania, A paper prepared for presentation at the CSAE Conference on “**Economic Development in Africa**” to be held at the University of Oxford from 16th to 18th March.

89- Ross Levine (1997): financial development and economic growth: View and agenda, **Journal of Economic Literature**; Vol 35.

90- Rym Ayadi, Emrah Arbak, Sami Ben-Naceur and Willem Pieter De Groen (2013), Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean, **EUROPEAN COMMISSION, Fuond under Socio-economic and Humanities**, ISBN 978-94-6138-282-5.

91- Sheilla Nyasha, Nicholas M. Odhiambo (2015), The Impact of Banks and Stock Market Development on Economic Growth in South Africa: an ARDL-bounds Testing Approach, **UNISA - Department of Economics**, Vol 9, Issue 1.

92- Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan (2014), Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, **J. Appl. Environ. Biol. Sci.**, 4(7S)444-449, ISSN: 2090 – 4274

93- Turunc Gqrip (1999), "Développement du Secteur Financier et Croissance: Le Cas des Pays Emergents Méditerranéens" , **Revue Région et développement** , N° 10 , 1999

### **Rapport:**

94- Banque d' Algérie, Rapport annuelle 2004-2016.

95- Banque d' Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005.

96- Banque d' Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010.

97- Banque d' Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2015.

98- IMF, Algeria : Algeria:2016 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report, IMF Country Report No. 16/127.

**Websites:**

99-Brahim KHOULED, Tests of Homogeneity in Panel Data, <http://www.eviews.com/Addins/hsiao.aipz>

100- <http://www.bank-of-algeria.dz>

101- <http://www.albankaldawli.org/>

الملاحق

## الملحق رقم 01: متغيرات دراسة تأثير الأداء المالي والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي

	year	GDP	ROA	ROE	M2	CRPR
BEA	2005	5,518510968	0,00120976	0,03640207	0,501771627	0,119291499
BEA	2006	5,52583192	0,00416632	0,15415177	0,533335365	0,121170983
BEA	2007	5,540352459	0,00780539	0,23851886	0,600450477	0,129901033
BEA	2008	5,548952631	0,00940768	0,19591813	0,588224536	0,127958001
BEA	2009	5,555846252	0,01551224	0,22758141	0,674039572	0,162658054
BEA	2010	5,571206716	0,00809617	0,11741786	0,629215695	0,152082411
BEA	2011	5,583199908	0,01147656	0,16068647	0,609736523	0,137159225
BEA	2012	5,597300193	0,01540771	0,16728210	0,596355947	0,140260851
BEA	2013	5,609293308	0,00991355	0,09822452	0,628474851	0,165019406
BEA	2014	5,625490661	0,01154711	0,12221660	0,709294651	0,183770357
BNA	2005	5,518510968	0,00485004	0,14510266	0,501771627	0,119291499
BNA	2006	5,52583192	0,00608934	0,17471688	0,533335365	0,121170983
BNA	2007	5,540352459	0,00735663	0,16952386	0,600450477	0,129901033
BNA	2008	5,548952631	0,00944618	0,18688235	0,588224536	0,127958001
BNA	2009	5,555846252	0,01667040	0,16558063	0,674039572	0,162658054
BNA	2010	5,571206716	0,02293046	0,19202663	0,629215695	0,152082411
BNA	2011	5,583199908	0,02148448	0,17604137	0,609736523	0,137159225
BNA	2012	5,597300193	0,01319391	0,12865626	0,596355947	0,140260851
BNA	2013	5,609293308	0,01384458	0,11952155	0,628474851	0,165019406
BNA	2014	5,625490661	0,01136544	0,11098645	0,709294651	0,183770357
BDL	2005	5,518510968	0,00066791	0,02478741	0,501771627	0,119291499
BDL	2006	5,52583192	0,00105131	0,03978422	0,533335365	0,121170983
BDL	2007	5,540352459	0,00193703	0,03336670	0,600450477	0,129901033
BDL	2008	5,548952631	0,00259678	0,02992892	0,588224536	0,127958001
BDL	2009	5,555846252	0,00546209	0,06135481	0,674039572	0,162658054
BDL	2010	5,571206716	0,00192085	0,02753740	0,629215695	0,152082411
BDL	2011	5,583199908	0,00436921	0,06101061	0,609736523	0,137159225
BDL	2012	5,597300193	0,00457999	0,06085217	0,596355947	0,140260851
BDL	2013	5,609293308	0,00387057	0,05945902	0,628474851	0,165019406
BDL	2014	5,625490661	0,00251897	0,04298659	0,709294651	0,183770357
CPA	2005	5,518510968	0,00629664	0,08181818	0,501771627	0,119291499
CPA	2006	5,52583192	0,01619184	0,16989247	0,533335365	0,121170983
CPA	2007	5,540352459	0,00673653	0,06030151	0,600450477	0,129901033
CPA	2008	5,548952631	0,01394065	0,14106145	0,588224536	0,127958001
CPA	2009	5,555846252	0,01450578	0,13532934	0,674039572	0,162658054
CPA	2010	5,571206716	0,01583405	0,14098361	0,629215695	0,152082411
CPA	2011	5,583199908	0,01342892	0,12875121	0,609736523	0,137159225
CPA	2012	5,597300193	0,01336806	0,13184932	0,596355947	0,140260851
CPA	2013	5,609293308	0,01225778	0,12748092	0,628474851	0,165019406
CPA	2014	5,625490661	0,01289597	0,13918630	0,709294651	0,183770357
BADR	2005	5,518510968	0,00635739	1,06764570	0,501771627	0,119291499
BADR	2006	5,52583192	0,00710212	0,53024911	0,533335365	0,121170983

BADR	2007	5,540352459	- 0,01242224	- 0,41232134	0,600450477	0,129901033
BADR	2008	5,548952631	0,00553174	0,14119649	0,588224536	0,127958001
BADR	2009	5,555846252	0,00149018	0,03922490	0,674039572	0,162658054
BADR	2010	5,571206716	0,01338040	0,25780482	0,629215695	0,152082411
BADR	2011	5,583199908	0,01098700	0,18378225	0,609736523	0,137159225
BADR	2012	5,597300193	0,00572660	0,08925397	0,596355947	0,140260851
BADR	2013	5,609293308	0,00459683	0,07723413	0,628474851	0,165019406
BADR	2014	5,625490661	0,00445083	0,08660859	0,709294651	0,183770357
BNP	2005	5,518510968	0,01200292	0,10888224	0,501771627	0,119291499
BNP	2006	5,52583192	0,01728257	0,19541020	0,533335365	0,121170983
BNP	2007	5,540352459	0,01998092	0,21029854	0,600450477	0,129901033
BNP	2008	5,548952631	0,02007324	0,23356239	0,588224536	0,127958001
BNP	2009	5,555846252	0,02382695	0,21988885	0,674039572	0,162658054
BNP	2010	5,571206716	0,02417433	0,22558271	0,629215695	0,152082411
BNP	2011	5,583199908	0,02866471	0,23841171	0,609736523	0,137159225
BNP	2012	5,597300193	0,02203947	0,20040733	0,596355947	0,140260851
BNP	2013	5,609293308	0,01635661	0,15764942	0,628474851	0,165019406
BNP	2014	5,625490661	0,01705446	0,17201823	0,709294651	0,183770357
SGA	2005	5,518510968	0,01315369	0,15721181	0,501771627	0,119291499
SGA	2006	5,52583192	0,00978372	0,17663309	0,533335365	0,121170983
SGA	2007	5,540352459	0,01034540	0,19701994	0,600450477	0,129901033
SGA	2008	5,548952631	0,01306189	0,18096396	0,588224536	0,127958001
SGA	2009	5,555846252	0,01670110	0,12615976	0,674039572	0,162658054
SGA	2010	5,571206716	0,02163239	0,15665275	0,629215695	0,152082411
SGA	2011	5,583199908	0,02607315	0,17890750	0,609736523	0,137159225
SGA	2012	5,597300193	0,02552924	0,19061473	0,596355947	0,140260851
SGA	2013	5,609293308	0,01805930	0,14498655	0,628474851	0,165019406
SGA	2014	5,625490661	0,02111053	0,16754401	0,709294651	0,183770357
TRUST	2005	5,518510968	0,04185845	0,20703671	0,501771627	0,119291499
TRUST	2006	5,52583192	0,00226726	0,00853696	0,533335365	0,121170983
TRUST	2007	5,540352459	0,04452864	0,12155644	0,600450477	0,129901033
TRUST	2008	5,548952631	0,04819269	0,18381793	0,588224536	0,127958001
TRUST	2009	5,555846252	0,02797639	0,07232372	0,674039572	0,162658054
TRUST	2010	5,571206716	0,06583108	0,15717184	0,629215695	0,152082411
TRUST	2011	5,583199908	0,03125816	0,06425335	0,609736523	0,137159225
TRUST	2012	5,597300193	0,03112826	0,06316631	0,596355947	0,140260851
TRUST	2013	5,609293308	0,03433916	0,07700157	0,628474851	0,165019406
TRUST	2014	5,625490661	0,03601860	0,08644947	0,709294651	0,183770357
ABC	2005	5,518510968	0,01864858	0,17621832	0,501771627	0,119291499
ABC	2006	5,52583192	- 0,02117042	- 0,23295371	0,533335365	0,121170983
ABC	2007	5,540352459	0,02766338	0,23253619	0,600450477	0,129901033
ABC	2008	5,548952631	0,01902729	0,12934050	0,588224536	0,127958001
ABC	2009	5,555846252	0,01846348	0,07150124	0,674039572	0,162658054
ABC	2010	5,571206716	0,02509316	0,08439988	0,629215695	0,152082411

ABC	2011	5,583199908	0,02201595	0,06814850	0,609736523	0,137159225
ABC	2012	5,597300193	0,02824394	0,08666974	0,596355947	0,140260851
ABC	2013	5,609293308	0,02650475	0,07916471	0,628474851	0,165019406
ABC	2014	5,625490661	0,02717241	0,08446982	0,709294651	0,183770357
AGB	2005	5,518510968	0,01454002	0,04870911	0,501771627	0,119291499
AGB	2006	5,52583192	0,03305556	0,11258479	0,533335365	0,121170983
AGB	2007	5,540352459	0,03599788	0,16502774	0,600450477	0,129901033
AGB	2008	5,548952631	0,03921790	0,24079573	0,588224536	0,127958001
AGB	2009	5,555846252	0,03164835	0,12654986	0,674039572	0,162658054
AGB	2010	5,571206716	0,03544133	0,16386711	0,629215695	0,152082411
AGB	2011	5,583199908	0,03445351	0,19221725	0,609736523	0,137159225
AGB	2012	5,597300193	0,03800006	0,23344639	0,596355947	0,140260851
AGB	2013	5,609293308	0,03623352	0,25000372	0,628474851	0,165019406
AGB	2014	5,625490661	0,02268076	0,18414322	0,709294651	0,183770357
BRAKA	2005	5,518510968	0,01582393	0,19304450	0,501771627	0,119291499
BRAKA	2006	5,52583192	0,02244942	0,21357616	0,533335365	0,121170983
BRAKA	2007	5,540352459	0,02348611	0,22035029	0,600450477	0,129901033
BRAKA	2008	5,548952631	0,03699449	0,29869259	0,588224536	0,127958001
BRAKA	2009	5,555846252	0,02887320	0,18267938	0,674039572	0,162658054
BRAKA	2010	5,571206716	0,02691085	0,17656667	0,629215695	0,152082411
BRAKA	2011	5,583199908	0,02840943	0,18921220	0,609736523	0,137159225
BRAKA	2012	5,597300193	0,02778736	0,19490185	0,596355947	0,140260851
BRAKA	2013	5,609293308	0,02605158	0,18296445	0,628474851	0,165019406
BRAKA	2014	5,625490661	0,02646016	0,18571059	0,709294651	0,183770357
NATIXIS	2005	5,518510968	0,01554765	0,10344950	0,501771627	0,119291499
NATIXIS	2006	5,52583192	0,00684838	0,06183135	0,533335365	0,121170983
NATIXIS	2007	5,540352459	0,00512825	0,03352161	0,600450477	0,129901033
NATIXIS	2008	5,548952631	0,00870331	0,06179849	0,588224536	0,127958001
NATIXIS	2009	5,555846252	0,01692828	0,07256666	0,674039572	0,162658054
NATIXIS	2010	5,571206716	0,02422307	0,09973749	0,629215695	0,152082411
NATIXIS	2011	5,583199908	0,01810448	0,08225389	0,609736523	0,137159225
NATIXIS	2012	5,597300193	0,02839157	0,14769218	0,596355947	0,140260851
NATIXIS	2013	5,609293308	0,02045839	0,11913377	0,628474851	0,165019406
NATIXIS	2014	5,625490661	0,02202378	0,15728796	0,709294651	0,183770357
Housing	2005	5,518510968	0,00108432	0,00294053	0,501771627	0,119291499
Housing	2006	5,52583192	0,00108432	0,00331866	0,533335365	0,121170983
Housing	2007	5,540352459	0,01097666	0,03806169	0,600450477	0,129901033
Housing	2008	5,548952631	0,02406965	0,07450687	0,588224536	0,127958001
Housing	2009	5,555846252	0,00148400	0,00273150	0,674039572	0,162658054
Housing	2010	5,571206716	0,02054315	0,04722503	0,629215695	0,152082411
Housing	2011	5,583199908	0,03596794	0,09269770	0,609736523	0,137159225
Housing	2012	5,597300193	0,03552378	0,11304866	0,596355947	0,140260851
Housing	2013	5,609293308	0,03319354	0,10698203	0,628474851	0,165019406
Housing	2014	5,625490661	0,03131161	0,11340592	0,709294651	0,183770357

الملحق رقم 02: قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP للجزائر و. (د ج)

	GDP
2005	329 997 741 500,00
2006	335 607 703 100,00
2007	347 018 365 000,00
2008	353 958 732 300,00
2009	359 622 000 000,00
2010	372 569 000 000,00
2011	383 001 000 000,00
2012	395 640 000 000,00
2013	406 717 920 000,00
2014	422 173 201 000,00

الملحق رقم 03: نتائج تقدير جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: CRPR

Date: 07/23/19 Time: 13:20

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-7.52726	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on CRPR

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
2	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
3	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
4	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
5	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
6	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
7	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
8	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
9	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
10	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
11	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
12	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
13	-1.60190	0.0001	4.E-05	1	1	8.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.60190	-13.140	1.000	-0.703	1.003		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: CRPR  
 Date: 07/23/19 Time: 13:21  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.04560	0.5182

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on CRPR

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
2	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
3	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
4	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
5	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
6	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
7	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
8	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
9	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
10	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
11	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
12	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
13	-0.22504	0.0002	5.E-05	0	1	8.0	9
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.22504	-2.612	1.000	-0.554	0.919		117

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(CRPR)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:21  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-7.32981	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(CRPR)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
2	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8



3	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
4	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
5	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
6	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
7	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
8	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
9	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
10	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
11	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
12	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
13	-1.08627	0.0003	6.E-05	0	1	7.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.08627	-10.930	1.000	-0.703	1.003		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: D(CRPR)

Date: 07/23/19 Time: 13:21

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.35060	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(CRPR)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
2	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
3	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
4	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
5	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
6	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
7	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
8	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
9	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
10	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
11	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
12	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
13	-1.07069	0.0003	7.E-05	0	1	7.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.07069	-10.629	1.000	-0.554	0.919		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(CRPR)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:21  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: None  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.22356	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(CRPR)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
2	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
3	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
4	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
5	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
6	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
7	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
8	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
9	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
10	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
11	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
12	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
13	-0.90305	0.0003	9.E-05	0	1	7.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.90305	-8.604	1.000	0.004	1.049		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: GDP  
 Date: 07/23/19 Time: 13:22  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.25726	0.0006

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on GDP

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9

2	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
3	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
4	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
5	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
6	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
7	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
8	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
9	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
10	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
11	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
12	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
13	-0.52730	6.E-06	8.E-07	0	1	6.0	9
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.52730	-5.922	1.000	-0.703	1.003		117

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: GDP

Date: 07/23/19 Time: 13:22

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	8.64032	1.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on GDP

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
2	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
3	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
4	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
5	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
6	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
7	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
8	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
9	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
10	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
11	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
12	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
13	0.07208	6.E-06	1.E-05	1	1	0.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	0.07208	7.154	1.000	-0.554	0.919		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(GDP)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:22  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 91  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-12.6959	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(GDP)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
2	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
3	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
4	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
5	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
6	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
7	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
8	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
9	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
10	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
11	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
12	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
13	-2.10525	2.E-06	3.E-06	1	1	6.0	7
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-2.10525	-20.099	1.000	-0.703	1.003		91

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(GDP)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:22  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-11.0211	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(GDP)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8

2	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
3	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
4	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
5	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
6	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
7	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
8	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
9	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
10	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
11	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
12	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
13	-1.22840	9.E-06	3.E-06	0	1	6.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.22840	-13.094	1.000	-0.554	0.919		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: D(GDP)

Date: 07/23/19 Time: 13:23

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 91

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.70347	0.0491

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(GDP)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
2	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
3	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
4	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
5	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
6	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
7	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
8	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
9	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
10	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
11	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
12	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
13	0.02490	1.E-05	7.E-06	1	1	7.0	7
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	0.02490	0.747	1.000	0.004	1.049		91

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: M  
 Date: 07/23/19 Time: 13:23  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	0.59760	0.7249

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on M

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
2	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
3	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
4	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
5	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
6	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
7	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
8	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
9	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
10	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
11	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
12	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
13	-0.79106	0.0012	0.0020	0	1	0.0	9
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-0.79106	-8.880	1.000	-0.703	1.003		117

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(M)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:23  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.29260	0.0005

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(M)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8

2	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
3	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
4	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
5	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
6	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
7	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
8	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
9	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
10	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
11	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
12	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
13	-1.22937	0.0022	0.0017	0	1	2.0	8
<hr/>							
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.22937	-10.694	1.000	-0.703	1.003		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)

Series: D(M)

Date: 07/23/19 Time: 13:23

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-5.97126	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(M)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
2	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
3	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
4	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
5	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
6	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
7	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
8	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
9	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
10	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
11	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
12	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
13	-1.21119	0.0022	0.0019	0	1	1.0	8
<hr/>							
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.21119	-11.244	1.000	-0.554	0.919		104

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)  
 Series: D(M)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:23  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: None  
 Automatic selection of maximum lags  
 Automatic lag length selection based on SIC: 0  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-8.60904	0.0000

\*\* Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(M)

Cross section	2nd Stage Coefficient	Variance of Reg	HAC of Dep.	Lag	Max Lag	Bandwidth	Obs
1	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
2	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
3	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
4	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
5	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
6	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
7	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
8	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
9	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
10	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
11	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
12	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
13	-1.01794	0.0028	0.0019	0	1	1.0	8
	Coefficient	t-Stat	SE Reg	mu*	sig*		Obs
Pooled	-1.01794	-8.992	1.000	0.004	1.049		104

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: ROA  
 Date: 07/23/19 Time: 13:24  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	49.3426	0.0038
PP - Choi Z-stat	-2.61499	0.0045

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROA



Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.1614	8.0	9
2	0.9225	2.0	9
3	0.4117	3.0	9
4	0.0204	2.0	9
5	0.2150	1.0	9
6	0.8816	4.0	9
7	0.7617	0.0	9
8	0.0824	1.0	9
9	0.0161	2.0	9
10	0.0772	6.0	9
11	0.0733	8.0	9
12	0.2166	1.0	9
13	0.0659	8.0	9

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: ROA

Date: 07/23/19 Time: 13:24

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 117

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	67.3487	0.0000
PP - Choi Z-stat	-4.19676	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROA

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0288	8.0	9
2	0.4919	0.0	9
3	0.1536	2.0	9
4	0.0043	1.0	9
5	0.0978	1.0	9
6	0.2522	0.0	9
7	0.6800	1.0	9
8	0.0229	1.0	9
9	0.0924	0.0	9
10	0.0061	5.0	9
11	0.0033	8.0	9
12	0.6284	1.0	9
13	0.5574	8.0	9

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: ROA  
 Date: 07/23/19 Time: 13:25  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: None  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	22.5164	0.6601
PP - Choi Z-stat	-0.08098	0.4677

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROA

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.6710	3.0	9
2	0.5954	0.0	9
3	0.4102	0.0	9
4	0.5554	0.0	9
5	0.0334	2.0	9
6	0.6566	0.0	9
7	0.7249	1.0	9
8	0.2737	3.0	9
9	0.2048	1.0	9
10	0.5928	0.0	9
11	0.7048	0.0	9
12	0.6137	1.0	9
13	0.6214	7.0	9

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: D(ROA)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:25  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	133.384	0.0000
PP - Choi Z-stat	-8.28800	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROA)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0004	6.0	8

2	0.4525	7.0	8
3	0.0004	5.0	8
4	0.0001	7.0	8
5	0.0564	1.0	8
6	0.0688	7.0	8
7	0.2236	7.0	8
8	0.0001	7.0	8
9	0.0001	3.0	8
10	0.0405	5.0	8
11	0.0063	7.0	8
12	0.0628	3.0	8
13	0.0105	7.0	8

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(ROA)

Date: 07/23/19 Time: 13:25

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	121.537	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.71421	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROA)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0105	6.0	8
2	0.4206	2.0	8
3	0.0063	6.0	8
4	0.0000	4.0	8
5	0.0104	1.0	8
6	0.1896	1.0	8
7	0.2208	2.0	8
8	0.0012	1.0	8
9	0.0001	0.0	8
10	0.1228	2.0	8
11	0.0221	5.0	8
12	0.0193	2.0	8
13	0.0040	7.0	8

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: D(ROA)  
 Date: 07/23/19 Time: 13:25  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: None  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	170.483	0.0000
PP - Choi Z-stat	-10.4714	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROA)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0012	2.0	8
2	0.0726	2.0	8
3	0.0005	2.0	8
4	0.0001	4.0	8
5	0.0003	2.0	8
6	0.0187	1.0	8
7	0.0379	0.0	8
8	0.0001	1.0	8
9	0.0000	1.0	8
10	0.0050	2.0	8
11	0.0008	6.0	8
12	0.0020	1.0	8
13	0.0046	6.0	8

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: ROE  
 Date: 07/23/19 Time: 13:25  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 117  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	118.249	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.71153	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROE

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0003	8.0	9

---



---

2	0.4034	5.0	9
3	0.0004	8.0	9
4	0.0001	8.0	9
5	0.0549	2.0	9
6	0.0018	8.0	9
7	0.1129	8.0	9
8	0.0249	1.0	9
9	0.0055	4.0	9
10	0.1068	8.0	9
11	0.0306	8.0	9
12	0.0136	1.0	9
13	0.0681	8.0	9

---



---

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: ROE

Date: 07/23/19 Time: 13:26

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 117

Cross-sections included: 13

---



---

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	86.7720	0.0000
PP - Choi Z-stat	-5.21403	0.0000

---



---

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROE

---



---

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0723	1.0	9
2	0.7653	1.0	9
3	0.0743	1.0	9
4	0.0004	3.0	9
5	0.0038	2.0	9
6	0.0774	1.0	9
7	0.0625	8.0	9
8	0.0044	0.0	9
9	0.0008	6.0	9
10	0.0140	8.0	9
11	0.1784	1.0	9
12	0.7164	2.0	9
13	0.7519	8.0	9

---



---

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: ROE

Date: 07/23/19 Time: 13:26

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: None

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 117

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	43.4065	0.0175
PP - Choi Z-stat	-1.28537	0.0993

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results ROE

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.5073	0.0	9
2	0.4422	0.0	9
3	0.5005	0.0	9
4	0.5423	0.0	9
5	0.0003	1.0	9
6	0.6805	1.0	9
7	0.7196	8.0	9
8	0.0573	0.0	9
9	0.0036	1.0	9
10	0.6623	1.0	9
11	0.5803	8.0	9
12	0.7842	1.0	9
13	0.7417	8.0	9

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(ROE)

Date: 08/05/19 Time: 10:24

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	120.745	0.0000
PP - Choi Z-stat	-7.92336	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROE)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.1409	1.0	8

2	0.0044	7.0	8
3	0.0002	7.0	8
4	0.0001	7.0	8
5	0.2112	1.0	8
6	0.0698	6.0	8
7	0.1064	7.0	8
8	0.0030	1.0	8
9	0.0005	3.0	8
10	0.0604	7.0	8
11	0.0112	7.0	8
12	0.0147	3.0	8

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)

Series: D(ROE)

Date: 08/05/19 Time: 10:25

Sample: 2005 2014

Exogenous variables: Individual effects

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 104

Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	148.641	0.0000
PP - Choi Z-stat	-9.42185	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROE)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0260	2.0	8
2	0.0553	2.0	8
3	0.0000	7.0	8
4	0.0000	7.0	8
5	0.0622	2.0	8
6	0.0040	7.0	8
7	0.0095	7.0	8
8	0.0015	0.0	8
9	0.0003	2.0	8
10	0.0508	7.0	8
11	0.0016	7.0	8
12	0.0184	0.0	8
13	0.0025	7.0	8

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)  
 Series: D(ROE)  
 Date: 08/05/19 Time: 10:26  
 Sample: 2005 2014  
 Exogenous variables: None  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel  
 Total (balanced) observations: 104  
 Cross-sections included: 13

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	196.374	0.0000
PP - Choi Z-stat	-11.6659	0.0000

\*\* Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(ROE)

Cross section	Prob.	Bandwidth	Obs
1	0.0014	1.0	8
2	0.0069	0.0	8
3	0.0001	4.0	8
4	0.0001	7.0	8
5	0.0035	2.0	8
6	0.0005	7.0	8
7	0.0003	7.0	8
8	0.0000	1.0	8
9	0.0000	2.0	8
10	0.0048	7.0	8
11	0.0001	7.0	8
12	0.0018	2.0	8
13	0.0072	5.0	8



الملحق رقم 04: نتائج تقدير نموذج PMG لدراسة العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والتطور المصرفي بالنمو الاقتصادي

Dependent Variable: D(GDP)  
 Method: ARDL  
 Date: 08/04/19 Time: 10:53  
 Sample: 2006 2014  
 Included observations: 117  
 Dependent lags: 1 (Fixed)  
 Dynamic regressors (1 lag, fixed): ROA ROE CRPR M  
 Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
ROA	-1.165627	0.118495	-9.836893	0.0000
ROE	-1.416752	0.085319	-16.60544	0.0000
CRPR	-27.43561	1.068036	-25.68790	0.0000
M	16.29395	0.591224	27.55969	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.003602	0.001400	-2.572525	0.0132
D(ROA)	-0.580980	0.120336	-4.827976	0.0000
D(ROE)	0.058936	0.022717	2.594400	0.0125
D(CRPR)	-0.039834	0.039337	-1.012656	0.3163
D(M)	0.000606	0.012244	0.049459	0.9608
C	0.011498	0.000383	30.02651	0.0000
Mean dependent var	0.011887	S.D. dependent var		0.003332
S.E. of regression	0.003470	Akaike info criterion		-9.470019
Sum squared resid	0.000578	Schwarz criterion		-7.661266
Log likelihood	697.5512	Hannan-Quinn criter.		-8.735062

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 05: نتائج تقدير للنماذج الفردية للمدى القصير لكل بنك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
COINTEQ01	-0.005616	4.21E-05	-133.3912	0.0000
D(ROA)	-0.566894	0.358461	-1.581465	0.2119
D(ROE)	0.016670	0.004576	3.642924	0.0357
D(CRPR)	-0.071841	0.074304	-0.966854	0.4049
D(M)	0.007212	0.014850	0.485658	0.6605
C	0.011311	2.71E-06	4171.375	0.0000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
COINTEQ01	-0.006612	1.30E-05	-507.6939	0.0000
D(ROA)	-0.583035	0.119427	-4.881946	0.0164
D(ROE)	0.064088	0.005178	12.37689	0.0011
D(CRPR)	0.035575	0.016844	2.112030	0.1251
D(M)	-0.028185	0.001651	-17.06856	0.0004
C	0.011244	2.71E-06	4143.985	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.002694	6.77E-06	-397.6346	0.0000
D(ROA)	-0.583375	1.452308	-0.401688	0.7148
D(ROE)	-0.060367	0.010965	-5.505303	0.0118
D(CRPR)	-0.077849	0.007619	-10.21753	0.0020
D(M)	0.017805	0.001025	17.36516	0.0004
C	0.011122	1.92E-06	5800.348	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.000200	8.37E-06	-23.91563	0.0002
D(ROA)	-0.956547	0.976237	-0.979831	0.3994
D(ROE)	0.055642	0.009101	6.113815	0.0088
D(CRPR)	-0.051238	0.009563	-5.357862	0.0127
D(M)	-0.003035	0.001381	-2.198061	0.1154
C	0.012611	1.49E-06	8438.221	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.001660	5.74E-06	-289.0362	0.0000
D(ROA)	-0.231167	0.080515	-2.871104	0.0640
D(ROE)	0.003868	5.60E-05	69.13922	0.0000
D(CRPR)	-0.081800	0.022024	-3.714135	0.0339
D(M)	-0.009088	0.003361	-2.704055	0.0735
C	0.012497	2.67E-06	4680.429	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.003849	8.26E-06	-465.9484	0.0000
D(ROA)	-0.768446	0.092525	-8.305288	0.0037
D(ROE)	-0.019250	0.001619	-11.88813	0.0013
D(CRPR)	-0.359902	0.012608	-28.54634	0.0001
D(M)	0.096474	0.001535	62.84930	0.0000
C	0.012109	1.23E-06	9859.995	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.018532	4.19E-07	-44177.70	0.0000
D(ROA)	-1.464547	6.11E-08	-23982927	0.0000
D(ROE)	0.172072	2.17E-07	793055.2	0.0000
D(CRPR)	0.187572	7.35E-07	255157.6	0.0000
D(M)	-0.102321	2.11E-08	-4858338.	0.0000
C	0.009601	1.17E-05	820.9501	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.001578	9.45E-06	-166.9850	0.0000
D(ROA)	0.046094	0.007496	6.148916	0.0087
D(ROE)	0.009763	0.000620	15.75123	0.0006
D(CRPR)	-0.076079	0.008513	-8.936961	0.0030
D(M)	0.011318	0.001315	8.603748	0.0033
C	0.011819	1.51E-06	7802.286	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.001007	1.51E-05	-66.72189	0.0000
D(ROA)	-0.192748	0.152400	-1.264753	0.2953
D(ROE)	0.029986	0.001614	18.57955	0.0003
D(CRPR)	-0.009106	0.011572	-0.786915	0.4888
D(M)	-0.021075	0.001743	-12.09003	0.0012
C	0.012543	2.26E-06	5548.672	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.002534	2.17E-05	116.6523	0.0000
D(ROA)	-0.429173	0.033001	-13.00480	0.0010
D(ROE)	0.026244	0.001032	25.43071	0.0001
D(CRPR)	-0.136859	0.020001	-6.842506	0.0064
D(M)	0.026175	0.001548	16.90425	0.0005
C	0.012751	3.67E-06	3477.146	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.002981	7.97E-07	-3740.031	0.0000
D(ROA)	-1.245300	0.011903	-104.6177	0.0000
D(ROE)	0.163833	0.000211	774.7915	0.0000
D(CRPR)	-0.006301	0.001216	-5.182204	0.0139
D(M)	0.016804	0.000118	142.2015	0.0000
C	0.012627	4.15E-07	30401.26	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.001474	1.61E-05	-91.29736	0.0000
D(ROA)	-0.273084	0.111841	-2.441705	0.0924
D(ROE)	0.081376	0.003323	24.48503	0.0001
D(CRPR)	-0.080636	0.017493	-4.609712	0.0192
D(M)	0.018035	0.002602	6.931510	0.0062
C	0.011247	2.44E-06	4603.816	0.0000

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.003157	5.01E-06	-630.3838	0.0000
D(ROA)	-0.304522	0.058568	-5.199468	0.0138
D(ROE)	0.222241	0.006105	36.40483	0.0000
D(CRPR)	0.210615	0.013476	15.62842	0.0006
D(M)	-0.022246	0.000856	-26.00307	0.0001
C	0.007988	2.41E-06	3313.606	0.0000